الدّكتور محمّد الجوّادي

الشّريعة في كليّة الفقه

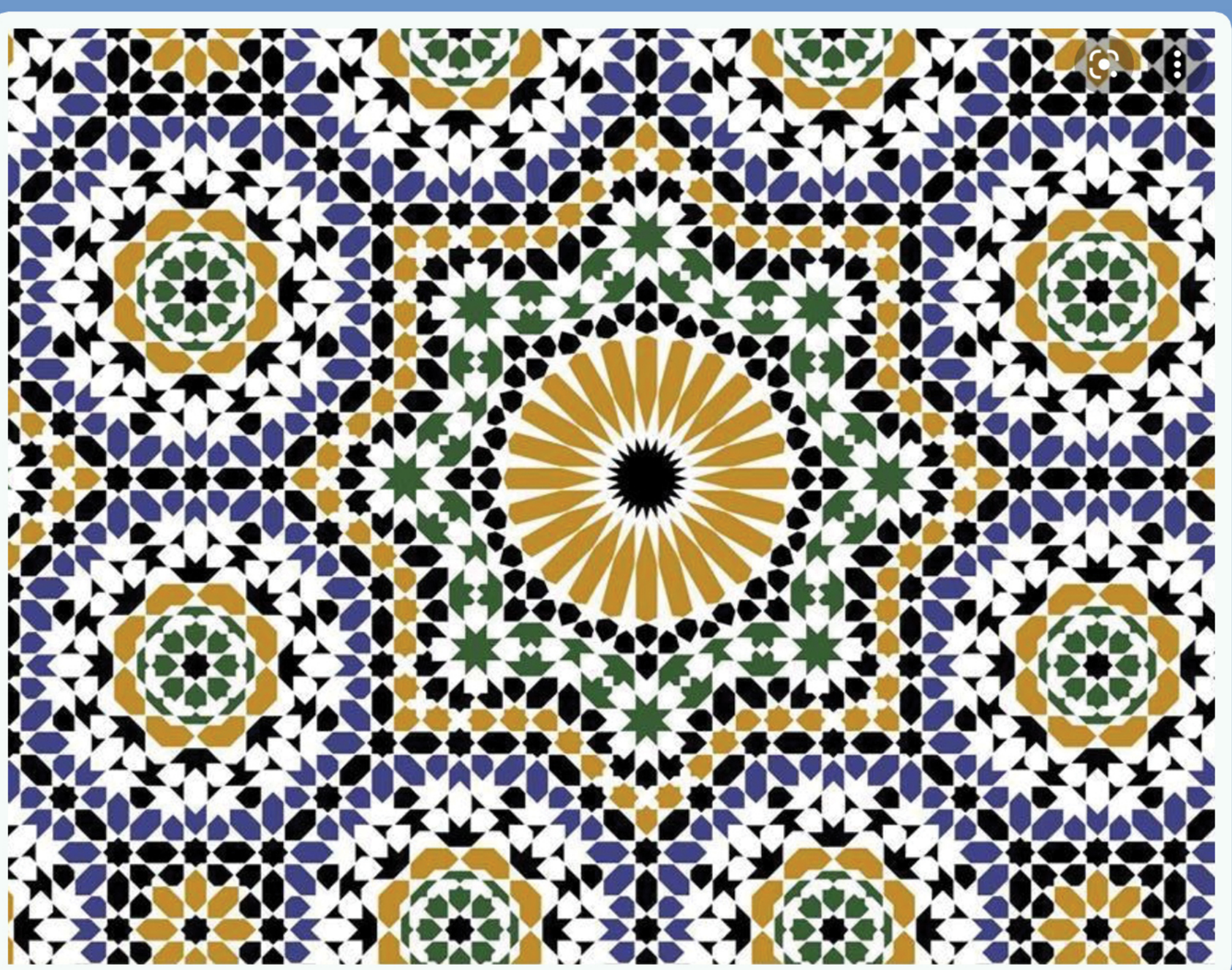

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

الشريعة في كلية الفقه

الدّكتور محمّد الجوّادي

الشّريعة في كليّة الفقه

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2021 - 1442

ISBN 978-625-7580-48-9

إهداء

إلى صديق العمر

الدكتور شريف حلمي

هذا الكتاب

يستعرض هذا الكتاب تاريخ كلية الشريعة منذ نشأتها في ١٩٣١ بعد أن أخذ الجامع الأزهر بنظام الكليات الجامعية، وقد خرّجت أولى دفعاتها في ١٩٣٤ لأنها قبلت من كانوا يدرسون في القسم العام في الأزهر (أي الجامعي العام الذي كان يؤهل للعالمية القديمة) في السنة الثانية مباشرة ، على حين قبلت الحاصلين على الثانوية الأزهرية في السنة الأولى، وهكذا بدأت التخريج بعد ثلاث سنوات من بدايتها، واتبعت مع الدفعة الأولى نظام التكثيف بحيث درسوا في ثلاث سنوات ما كان ينبغي أن يدرسوه في أربع سنوات وبدأت طلائع هؤلاء يحصلون على الشهادة العالمية مع تخصص المهنة في ١٩٣٦ كما بدأ الذين انتظموا منهم في الدراسة للعالمية من درجة أستاذ يحصلون عليها منذ مطلع ١٩٤١ بعد مرورهم بدراسات مستمرة تقتضي التفرغ و اجتيازهم لامتحان مكثف أمام لجنة سباعية ثم مناقشتهم رسائل الاستاذية أمام لجان خماسية تشمل فيمن تشمل أساتذة من كلية الحقوق، وهكذا نجحت هذه الكلية وشقيقتاها أصول الدين واللغة العربية في الاستحواذ على مكانة أرفع من مكانة كليات الآداب التي كانت لا تزال (على يد الدكتور طه حسين نفسه) تستقطب الأزهريين وغيرهم لتدعم وجودها بطلاب قادرين على دراسات الجامعة وما بعد الجامعة من الدراسات العليا.

وفي ١٩٤٨ اهتم الشيخ مأمون الشناوي وهو شيخ للأزهر بأن ينقل إلى هذه الكليات أفضل العناصر القادرة على المهمة المرموقة ، وفي مارس ١٩٥١ وضع الشيخ عبد المجيد سليم وهو شيخ الأزهر الأساس لتسكين أعضاء هيئات التدريس في وظائف الكادر الجامعي، ثم جاء تطوير الأزهر ١٩٦١ فآذى الأزهريين الأصلاء ولم يمكنهم من كلياتهم إلا بعد لأي ، وبعد أن أصبح الشيخ أحمد حسن الباقوري مديراً للجامعة ، ثم جاء عصر الرئيس السادات والدكتور عبد الحليم محمود بما

تميزا به من سعة الأفق والقدرة على الاستيعاب، وحب للخصوبة العلمية ، وفتح للأبواب و للوظائف التكرارية فأحرزت كلية الشريعة منذ ذلك الحين نجاحات ساحقة أضافت إلى مجدها ومكانتها.

يثمن هذا الكتاب الدور الكبير الذي استطاع به الشيخ محمد المدني أن يتسع بالكلية إلى كلية للشريعة والقانون ، وأن يجعلها أوسع صلة بالمجتمع وأكثر مشاركة فيه، كما يثمن الدور الجاد الذي أداه الشيخ عيسى منون في ترسيخ أساس هذه الكلية، ويقدم ثلاثة نماذج لثلاثة أساتذة مثلوا اتجاهات مهمة في تاريخ الكلية ، فيقدم نموذج الشيخ مصطفى مجاهد مؤسس قسم الفقه المقارن ، ونموذج الشيخ بدر المتولي عبد الباسط الذي أدى أدواراً مهمة في الرقابة على المعاملات الاقتصادية في المصارف الإسلامية و في الموسوعة الفقهية ، ونموذج الشيخ أحمد فهمي أبو سنة الذي هو الخريج الأول للكلية في مرحلتها العالمية وفي مرحلة الدكتوراه .

يستهدي هذا الكتاب بما أتممناه في موسوعتنا من تحقيق مكتمل لتاريخ الشهادات والتخصصات والأقسام والشخصيات، ويضيف كثيراً من الآراء فيما يتعلق بإسهامات القيادات الأزهرية وعلاقتها بالواقع. و يمثل هذا الكتاب الحلقة السادسة التالية لحلقات أخرى درسناها في كتبنا "الجامع الأزهر باعثا للموسوعية " و "أقطاب الفكر الديني في عصر النهضة" و"العصر الذهبي للقضاء الشرعي" و"الفقه في كلية القانون" و"أوتاد الجامع والجامعة". ويكتمل هذا الكتاب مع كتبنا الثلاثة عن الأعلام الثلاثة الأستاذ الإمام محمد عبده والإمام محمد الأحمدي الظواهري والإمام محمد الخضر حسين ، ومع كتبنا الأربعة عن "أصحاب المشيختين"، و "الأزهر والإصلاح الاجتماعي والمجتمعي"، و "العيش في العاصفة" واستشراف إشكاليات المستقبل الإسلامي".

تعمدت أن أوجز في هذه المقدمة لأن الباب الأول بفصوله الستة يمثل مقدمة مطولة عن تاريخ الكلية وتحديات وجودها ونجاحاتها والآفاق التي ترنو إلى أن تشترك فيها بفاعلية و فعالية.

أدعو الله سبحانه و تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها المطبعية في ظل غربتي ومرضي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعفني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنَفَس يتقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله. والله سبحانه وتعالي أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدي، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ،ومتواترة ،ومتنامية، فله سبحانه وتعالي - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

الباب الأول

1

نشأة كلية مقصورة على الشريعة

نستطيع الآن ونحن ننظر من شرفة التاريخ أن نقول إن النموذج الحاكم لإنشاء كلية الشريعة في الجامعة الأزهرية حين بدأت بمسمى الكليات كان في حقيقة الأمر هو أدق المهمات التي واجهتها تلك الجامعة البازغة في ١٩٣١، ذلك أن دراسة الشريعة هي جوهر دراسة الإسلام ، وهي دراسة قائمة بذاتها مكتملة الأركان قادرة على أن تمتد بمظلتها إلى آفاق مجاورة أو ملازمة من دون أن تفقد طابعها الأصلي كدراسة للشريعة الإسلامية و الفقه الإسلامي، و هكذا ظلت " مادة " الشريعة دراسة مكتملة قائمة بمكوناتها في نمط استقلالي على حين أثبتت التجربة أن بعض العلوم (كالدراسات الكلامية و الفلسفية بمسمياتها المختلفة) كانت قابلة للانتقال من كلية أصول الدين إلى كلية اللغة العربية وبالعكس (أي من كلية اللغة العربية إلى كلية أصول الدين ، وهو ما حدث بالفعل ولا يزال ممكن الحدوث)، وعلى حين أثبتت التجربة هذا النهج نظريا وعمليا فإن علوم الشريعة أو أقسام كليتها كانت و لاتزال لا تقبل مثل هذا الارتحال، وهذا أمر طبيعي وليس متفقا عليه فحسب.

المعنى الاستقلالي لدراسة الفقه

تأكد هذا المعنى الاستقلالي لدراسة الفقه حين تأملنا أو درسنا طبيعة نظام قسم التخصص الذي كان بمثابة الصيغة السابقة مباشرة على إنشاء صيغة أو منظومة

الدراسات العليا المعروفة بنظام العالمية من درجة أستاذ ، فقد كان الفقه واحدا من التخصصات الستة في منظومة قسم التخصص التي بدأت في عهد الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي صاحب القرار بإنشاء ذلك تلك المنظومة التي بدأت تثمر في نهاية حياته ثم بعد وفاته ، وقد كان قسم التخصص ينتظم اقسامه الستة على النحو التالي:

- التفسير و الحديث
- الفقه والأصول
- النحو والصرف
- البلاغة والأدب
- التوحيد والمنطق
- التاريخ والأخلاق

هكذا نلاحظ المعنى الذي أشرنا اليه بوضوح وهو أن هذه المنظومة التي شملت ٦ تخصصات لم تستطع أن تقسم علوم الشريعة إلى قسمين مثلا على حين خصصت ٥ أقسام لما يقابل كليتي اللغة العربية والأصول (اثنان لهذه و اثنان لهذه و قسم قابل للانتقال بين هذه وتلك) ، ومن الجدير بالذكر أنه فيما بعد كان لهذه المنظومة أكبر الفضل في تكوين هيئة التدريس الأولى لكلية الشريعة .

ومع هذا فان هذه المنظومة لم تعش كثيرا إذ أنه مع نشأة الكليات الأزهرية، بدأت منظومة العالمية من درجة أستاذ التي يمكن القول بلا مجاملة بأن الشيخ الجيزاوي نفسه ١٨٤٧- ١٩٢٧ كان ممن وضع لبنتها أو تصور طبيعتها بإنشائه قسم التخصص .

دراسة الشريعة ودراسة الفقه

ومع هذا ، و انطلاقا من هذا ، فإنه يمكن لنا القول بأن التحدي الكبير الذي يواجه دراسة الشريعة في عصورنا الحالية والمستقبلية يظل كامنا في السؤال العميق عن الفارق بين دراسة الشريعة، ودراسة الفقه، ومع أن هذا الفارق يكاد يكون في تصور

الناس معروفا جداً، وواضح المعرفة فإنه على مستوى التعليم والتأهيل يتطلب كثيراً من الوعي المنهجي العميق وكثيراً أيضا من الوعي النفسي (السيكولوجي) الأعمق، وربما أننا في حاجة ماسة إلى الرؤية العامة قبل الرؤية الدينية وقبل الرؤية العلمية إذا ما أردنا بناء منهج أو هيكل الدراسة في كلية تُعنى بالفقه، ذلك أننا إذا أردنا دراسة الفقه الظاهري على سبيل المثال فإننا سنواجه باللغة نفسها وهي تصدمنا بحقيقة لا يمكن لنا إنكارها ، وهي الحقيقة التي نعبر عنها بدأب منذ عشرين عاما بقولنا إن اللغة تملكنا ولسنا نحن الذين نملك اللغة، وحتى لا ندخل في عمق مناقشات لغوية أو فقهية فإننا سنلجأ كما ذكرنا إلى الرؤية العامة، ومن ثم فإننا ، على سبيل المثال ، حين ننعطف إلى رؤية الظاهريين لظاهر النص وما يدل عليه سنجد علم الدلالة كفيلا بأن ينقض معظم ما نعتمده حين نستند إلى ظاهر النص ، فاللفظ الواحد بلحمه وشحمه أو بحروفه وحركاته يحتمل أكثر من دلالة، وهكذا فإن جوهر التحديد الظاهري الصلب سرعان ما يفقد سلطته بأقصى ما هو ممكن من سرعة حتى لو كان تراث الفقه الظاهري حافلاً بالتدليل على المقصود بالضبط، وعلى الأخذ بالمحترزات [ونقض الدفوع] على طريقة الفقهاء في قولهم : "فإن قيل كذا قلنا كذا .. ".

وهنا نستطيع أن نواجه القارئ برفق و تؤدة بالفكرة التي نكثر من الحديث عنها من أن المصممين الأوائل لمناهج الأزهر حين بدأ الأخذ بنظام الامتحانات النظامية كانوا يتمتعون بدرجات عليا من الذكاء الفطري والتأهل الفكري العميق لوضع المناهج التربوية على نسق متميز وذكي ، ومن حسن الحظ أنهم بدأوا البداية الصحيحة في تصميم المناهج ، وهي البداية بالامتحان لا بالمنهج ، أي بتحديد ما يؤهل للتأهل قبل أن يتحدثوا عما يدرس ، و ينشغلوا أو ويغرقوا في الإكثار من العناصر تحت دعوى إن إنجاز أكثر من خمسين في المائة منها يصبح كافيا.

جوهر التقييم الجامعي

وهنا أستطرد لأذكر روايتين مهمتين تقربان المعنى الذي يؤكد على أن الفكرة الأكثر صوابا هي تلك التي تبدأ بالتقييم للتأهيل أو ما يعرف اختصارا بالامتحان ، والروايتان لاثنين من رواد الجامعة المصرية بل هما اكبر شخصيتين (علمية وأدبية)

بين أساتذتها : أحمد لطفي السيد باشا وعلي مصطفى مشرفة باشا ، وقد جاءت الروايتان عابرتين في مناقشات عامة حين قال أحمد لطفي السيد باشا رداً على الانتقاد بسماحه بقدر كبير من حرية الحضور والغياب في الجامعة إنه لا يعنيه أن تكون الجامعة بلا أسوار فإن عنده امتحان من نار، أما مشرفة باشا فسئل عن انخفاض نسب النجاح في كثير من المواد على وجه العموم فقال ببساطة شديدة : لا بأس من هذا فإن هناك دورا ثانيا (ملحقا) يستكمل فيه الطلاب ما يعرفونه من نقص فيما أحاطوا به من علم.

دراسة الشريعة الإسلامية لا تكتمل إلا بتعمق دراسة اللغة

أعود من هذا الاستطراد لأذكر أن مواد قوانين تطوير الأزهر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (وآخر قوانين تلك المرحلة هو قانون ١٩١١ المعروف بقانون شاكر) كانت تعنى بالنص صراحة على المواد التي سيؤدي فيها الطالب المتقدم للعالمية للامتحان، وكانت كما ذكرت كثيراً ما تُعنى بأن تذكر البلاغة كثلاثة علوم (المعاني والبيان والبديع) وليس كعلم واحد فقط ، و ذلك أنهم كانوا يعرفون أن دراسة علوم الشريعة الإسلامية لا تستقيم ولا تصح ولا تكتمل ولا تجوز من دون تعمق دراسة اللغة العربية في معناها ومبناها وبيانها وصورتها المطبوعة والمنطوقة، ومن بين ١١ علما كان القانون ينص على الامتحان فيها فإننا بلغة الكليات الحالية نجد خمسة علوم متصلة بكلية اللغة العربية، و أربعة متصلة بكلية أصول الدين ، وعلمين اثنين فقط متصلان بكلية الشريعة ، مع اننا نلاحظ ببساطة ومن دون تكلف أن العلوم الأحد عشر كلها موجهة لخدمة دراسة الشريعة .

الأفذاذ الذين تولوا اختيار مقررات الكلية

أشعر وكأن شيئا من هذا القبيل كان يواجه الشيخين المراغي والظواهري وجيليهما من الأفذاذ : عبد المجيد اللبان و يوسف الدجوي ومحمد عبد اللطيف الفحام و عبد المجيد سليم وإبراهيم الجبالي ومأمون الشناوي وإبراهيم حمروش وعبد الرحمن حسن وعيسى منون وهم يؤسسون أو وهم يطورون تأسيس كلية الشريعة ومناهجها ودراستها، وقد كانت هذه الكلية محظوظة في مراحلها المختلفة مع من

تولوا إدارتها، فقد بدأت عمادتها على يد الشيخ مأمون الشناوي وهو واحد من العلماء الذين شغلوا بالعلم عن التأليف ، وبالمناصب عن الكتابة ، لكنه فيما قبل وصوله إلى عمادة كلية الشريعة كان قد مارس الوظائف الأزهرية الثلاث (على حد التعبير المعروف) فقد مارس القضاء ، ومارس الخطابة والدعوة والتدريس في المساجد ، ومارس الأستاذية في المعاهد، وقد كان ذا حس ثقافي وذوق أدبي كفيلين بأن يُضفيا على هذه الكلية طابعها المتقدم والتقدمي ووظيفتها الارتقائية في المجتمع الأزهري بصفة خاصة ، وفي المجتمع الإسلامي بصفة عامة ، وفي المجتمع المصري بصفة وطنية ، وفي المجتمع العربي بصفة قومية ، وهو ما حدث بالفعل بصور مختلفة في كليات الشريعة في البلاد العربية مع اختلاف مناهجها وهياكلها و ميادينها .

وبعد فترة طويلة قضاها الشيخ مأمون الشناوي في عمادة كلية الشريعة (١٩٣٠ ـ ١٩٤٤) خلفه في هذا المنصب عميد كلية اللغة العربية المؤسس الشيخ إبراهيم حمروش فكان هذا توكيداً على مكانة الكلية بين الكليات الأزهرية وأنها تستحق أن يختار لعمادتها من تولى عمادة كلية أخرى قبلها.

وقد تكرر هذا المعني المهم عند اختيار العميد الثالث الشيخ عيسى منون عميدا لكلية الشريعة في ١٩٤٦ وهو الذي كان قد تولى عمادة كلية أصول الدين قبل هذا (منذ ١٩٤٤) ثم تكرر اختيار عميد كلية أصول الدين ليكون عميدا لكلية الشريعة ثلاث مرات أخرى ليكون المجموع أربعة عمداء هم المشايخ عيسى منون و محمد الشافعي الظواهري و محمد على السايس و علي حسن عبد القادر على نحو ما سيرى القارئ في الفقرات التي خصصناها لتفصيل هذه المسألة .

الترتيب الهرمي للمقررات والمراجع

ومما لم يفخر به الأزهر بالقدر الواجب أن طريقة بناء مناهجه المتوازية على أربعة مذاهب من بداية التعليم حتى نهاية مراحل التعليم ، والتي كانت تستمر ١٣ عاما على الأقل للحصول على الشهادة العليا : أربعة أعوام للمرحلة الابتدائية ، وخمسة للمرحلة الثانوية ، وأربعة للكلية ، تزداد إلى ١٥ للحصول على العالمية مع تخصص المهنة أو١٩ للحصول على العالمية من درجة الأستاذ ، كانت على

مدى هذه السنوات ترتب مناهج كل تخصص من التخصصات المرتبطة بالمذاهب على نحو هرمي يبدأ بمتن هو أبسط المتون ثم بما هو أكثر تفصيلاً في مرحلة تالية، ثم بما هو الأكثر في التفصيل والإحاطة في المرحلة الثالثة ، وهكذا . وعلى سبيل المثال فإن متن أبو شجاع في الفقه الشافعي ومتن خليل في الفقه المالكي يعدان من أشهر المتون الأولية .

ولو أن جامعات العالم المتقدم انتبهت أيضا إلى تفصيلات دراسة هذا النظام الأزهري العبقري وإمكان تطبيقه على نحو برامجي عملي لعضت عليه بالنواجذ وبخاصة في فروع إنسانية علمية من قبيل علم النفس والاجتماع أو فروع علم الاقتصاد ونظم الحاسبات .

المقررات التي نطالب بتضمنيها في دراسة الشريعة

بالطبع فإننا كنا ولا نزال نطالب أن تتضمن مقررات الدراسة في كلية الشريعة وفي كليات الأزهر على وجه العموم مقررات وافية في تاريخ البيولوجيا والفكر البيولوجي وفي تاريخ التكنولوجيا والفكر التكنولوجي على حد سواء، فليس من المتصور أن يكون الفقيه الإسلامي المعاصر (أو المشتغل بالفقه) أقرب الى الوصف بأنه هامشي المعرفة فيما يتعلق بتطورات الفكر البيولوجي وما استحدث فيه من قضايا مثل نقل الأعضاء وأطفال الانابيب والإخصاب المجهري المساعد، ووصولا إلى الاستنساخ.

و قد قدر لنا أن نشارك علماءنا الشرعيين في كثير من الندوات والاجتماعات التي ارتبطت بهذه القضايا فوجدنا القدرة الفائقة على الاستيعاب كما وجدنا نماذج رائعة واسعة الأفق ومتشبعة بالرغبة في الاستزادة من المعرفة البيولوجية. ولم يكن هذا جديداً علينا ولا على خبراتنا المعرفية فقد تكرم علينا والدنا رحمة الله عليه بأن أعطانا أذنه في كل هذه المعارف البيولوجية، كما اعطانا عقله الناصع وقدراته على المناقشة و التحليل و الاستنتاج ، وانتقل هذا الفضل معه إلى أصدقائه الذين كانوا يتشوقون إلى المعرفة ، وبخاصة أولئك الذين درسوا في مقررات الشهادة العالمية منهجا يخص الصحة العقلية والنفسية كان يقوم بتدريسه الدكتور يوسف عيد ، الذي

عاش حتى وصل إلى ما يقرب من قرن من الزمان ظل فيها منارة لمن تتلمذوا على يديه.

ثقافات جوهرية التي لا تكتمل دراسة الشريعة من دونها

وباختصار شديد يناسب صاحب القرار فإننا نرى أن نستعير من كليات الهندسة المصرية تجربتها الناجحة في تدريس مادة باسم المدخل إلى الهندسة فنقترح لكلية الشريعة في جامعة الأزهر أن تطلب دراسة مادة مشابهة تقدم من أساسيات العلم ما لا يجوز لطالب العلم بالشريعة أن يجهله من قبيل :

- دراسة الأساس العلمي للحساب العلمي.
- دراسة تاريخ العلم ودور العلماء المسلمين فيه .
- دراسة التوجهات الفكرية المرتبطة بالعولمة و الاستعمار الجديد و محاولة فرض المركزية الغربية .
- دراسة التوجهات التكنولوجية من منظور إنساني يتفهم ظواهر الهندسة العكسية ، و انتاج الجملة ، و صناعة الرأي العام، ونزيف العقول ، و نقل التكنولوجيا ، والتعليم المفتوح ، والتواصل الاجتماعي .
- دراسة المفاهيم الحاكمة للاقتصاد الكلي و الجزئي و البنوك و النقود.
- دراسة الأساس العلمي لتكنولوجيات الإخصاب المساعد .

2

كلية الشريعة في النهر الأزهري

في كتاب ككتابنا هذا لابد لنا من أن نلقي بعضا من الضوء على بعض القضايا المهمة التي تعني بها موسوعتنا (التي تضم هذا الكتاب ضمن ما تضم) ومنها قضية المقاربة المذهبية لعلوم الشريعة في المستوى الجامعي وما بعد الجامعي ، وهي قضايا شائقة إلى حد ما ، لكنها تبدو شائكة إلى أبعد حد .

مواجهة التوظيفات غير الإيمانية للدين

نبدأ بسرعة في هذا التصوير بما تدلنا عليه نتائج اللجوء الدائب الي ما نتبناه من المنطق الفسيولوجي (الذي يجمع بين العلمي و العملي) و الذي يقول بأن وجود الكيانات الفقهية ذات السعة والخصوبة يمثل أكبر ضمان في مواجهة التوظيفات غير الإيمانية للدين وتعاليم الدين، ويشمل هذا التوظيف عناصر متعددة يطلق على بعضها من باب التجاوز التطرف، أو الإرهاب بينما هي في حقيقة الأمر مصداق لوصف النبي صلى الله عليه وسلم بالمروق من الدين من دون أن يدرك المارق أنه مرق، وفي مثل هذه الظاهرة الاجتماعية (في الأساس) فإن الفهم الاجتماعي لا يكتمل من دون ما تكفلت به دراسة علوم الشريعة بمعناها الواسع من بيان واضح لآفاق وأسس المقارنة في الفقه ، والتاريخ في التشريع ، والرصد في التطبيق، و المجاز في استيعاب الصياغات، و تقليب الرأي في تأمل دلالات الأصول .

لهذا السبب الذي أوضحناه لتونا ، فليس من الغريب على سبيل المثال أن نرى أن مقاربة علم أصول الفقه نفسه في مستويات كلية الشريعة أصبحت تتعدد لتشمل أصول الفقه المالكي والحنفي والشافعي وهكذا، وذلك لأن المذاهب اعتمدت في إتمامها لعملية التمذهب على فهمها للأصول، ومن ثم جاء اختلافها في التفسير ، وإن كان هذا بالطبع لا يمنع أن أصل الأصول شيء واحد لا يقبل هذا التعدد.

الحفاظ على فكرة المذهبية

تبنت بعض الجماعات المعاصرة التي تحرص على وصف نفسها بالسلفية فكرة التعامل المباشر لكل مسلم مع النص الفقهي باعتبار المسلم مسئولا وحده عن تصرفاته وعن ادراك الصواب و الخطأ ، بما يعني ضمنا أن يتجاوز كل إنسان دور العلماء، وأن يلغي المجتمع هذا الدور، وارتبط هذا بالطبع بما هو معروف في الخطاب الاجتماعي أو الفقهي من تحبيذ نفي المذهبية العلمية، والزعم بأن المذهبية كفيلة بأن تتطور فتنشئ دينا داخل الدين.

وعلى الرغم من البريق الخاطف الذي تتمتع به مثل هذه الفكرة في أوساط الشبان أو من يبتدئون الإقبال لتوهم على دراسة العلوم الإسلامية أو التثقف فيها ، فإن هذا البريق سرعان ما يتلاشى أمام عظمة كيان المدرسة التي تمثلها كلية الشريعة وما سبقها من كيانات علمية تضم المدارس والمذاهب والمراجع والكتب والمتون والحواشي و التقارير و التعليقات والتاريخ والمناظرات، والأمر في هذا شبيه بالإنسان البسيط الذي ينتقل الى حياة المدن وهو يزعم أنه لن يحتاج في بيته إلا إلى الحوائط والسقف وأنه عاش سنوات في الخيام التي كان ينقصها السقف والحوائط ، لكنه ما إن يبدأ في سكنى البيت حتى يدرك بالتدريج وعلى التوالي السريع أن الأمر ليس بالبساطة التي صورها لنفسه فلابد من أن يرتبط بشبكة لتزويد المياه وأخرى للصرف الصحي وثالثة للكهرباء ورابعة للاتصالات السلكية وخامسة للاتصالات اللاسلكية وسادسة للاتصال التلفزيوني وسابعة للاتصال الفضائي وثامنة لتكييف الهواء وتاسعة للدوائر المغلقة بما فيها دوائر التأمين والكاميرات والاتصالات الداخلية المغلقة .

وعلى هذا النحو فإن الذين يجاهرون بأقوال من قبيل إن الإمام الشافعي أو الإمام مالك لن يغنوا عنك من الله شيئا سرعان ما يكتشفون، حتى من دون أن يعترفوا ، أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الحقيقة نفسها من دون التدرب والمران على فكر مذهبي يتولى ترتيب و تنظيم و تنسيق عقلياتهم التي يطالبونها بالوصول إلى الصواب.

لا ريب في أن الأمثلة الفسيولوجية التي تعودنا أن نناقش بها هذه الموضوعات تمثل القول الفصل في إثبات ضرورة فهم آليات الحياة والبيولوجيا بعيداً عن المنطق الأرسطي، فالنفخ في اليدين كفيل بأن يرفع درجة حرارتها بينما النفح في الحساء أو المشروب الساخن كفيل بأن يخفض حرارته، وقل مثل هذا عن أشياء كثيرة لا يمكن حصرها، و سعة مدى الاستهداء بها في نقاشات الذين يريدون أن يكرروا ما يستعذبون تكراره بان يتعسفوا في فهم النصوص أو يعتسفوا النصوص نفسها.

التباين في وحدات قياس المقادير

لسنا نستطيع أن نمضي فيما يشبه مناقشة تفصيلية لقضية من طراز قضية الفقه المذهبي الذي حرص عليه الأزهر وحرصت عليه كلية الشريعة من دون أن نفهم ما يوازيها في نظرية العلم نفسه ، و نظن ان شيئا من التفصيل في فهم وحدات القياس كفيل بأن يساعدنا و يساعد الأجيال التالية بإذنه تعالى على فهم متفتح لهذه القضية الفقهية والمذهبية الفارقة .

لهذا فإنه لا بد لنا من أن نشير إلى أبسط مثل علمي يكفل فهمها ، وهو ما يرتبط بما يسمى بوحدات القياس التي تختلف ما بين أنظمة مختلفة، والتي لم يفلح المجتمع الدولي حتى الآن في فرض توحيدها، رغم إقرار المنظمات الدولية لنظام وحدات القياس الدولية الموحدة ، فإذا قلنا إن الأمريكيين والبريطانيين لا يزالون يقيسون بالميل واليادرة والبوصة والقدم وإن الفرنسيين ومعهم معظم العالم يقيسون بالكيلومتر والمتر والسنتيمتر فليس في هذا تقليلا من هؤلاء ولا من هؤلاء ولا حكما بالصواب على هؤلاء والخطأ على أولئك.

لكننا مع هذا الاحترام الواجب للرأيين لا بد أن نعرف علاقة الوحدات ببعضها في كل نظام من هذه النظم، وعلاقتها بالنظم الأخرى ، كما لا بد لنا (و لكل دارس للشريعة) أن نعرف الأصول الحاكمة لهذه العلاقات، وبمثل بسيط فإن النظام الذي يعتمد القدم هو نظام اثنا عشري يعتمد فكرة أن القدم ١٢ بوصة، وهو نفسه الحال في قياس الوقت على ١٢ ساعة صباحا و١٢ ساعة مساء، وتقسيم كل ساعة الى ١٢ جزء يساوي كل منها ٥ دقائق. وشبيه بهذا ما يحدث في التعامل بين الأقة والأوقية، والسنة التي تنقسم إلى ١٢ شهراً وهكذا في كل أصوليات هذا القياس الاثني عشر (الذي ليس له علاقة بالفقه الاثني عشري بالطبع) .

الفرضيون اختاروا الأنسب في وقت مبكر

في مقابل هذه المنظومة المفهومة والقائمة على فكرة الاثني عشر التي لقيت القبول والتفضيل في القرون السالفة لأنها تقبل القسمة إلى أرباع وأثلاث وأنصاف، كما أن مضاعفتها التالية مباشرة و هي النسبة الى الأربعة والعشرين يقوم عليها النظام الزراعي في الفدان والقيراط والسهم وهومن باب التذكير النظام الذي ارتضاه علماء الفقه أو علماء المواريث أو من يسمون بالفرضيين لتقسيم التركات، ونقله عنهم القضاء الشرعي ثم القضاء المدني بطريقة من طرق علم المحاسبة الإدارية التي تعتمد نماذج مسبقة التجهيز التي اصطلحت على تعيير أن المسألة من ٢٤ وذلك لتحل مشكلة الثمن بالإضافة إلى النصف والثلث والربع والسدس التي حلتها فكرة الإثنى عشرية.

فضل حضارة الإسلام على النظام العشري

هذا إذاً نظام كامل متكامل له اصوله وفصوله ومنطقه الذي لا بد لنا من أن نلم به إلماماً كاملاً حتى لو أننا نعتمد في حياتنا على النظام العشري المسمى بالنظام الفرنسي الذي يقوم على العشرة ومضاعفاتها في المائة والألف، ومن العجيب أن هذا النظام العشري (المسمى بالفرنسي) ، الذي هو أحدث عمرا بكثير، لم يجد فرصته في الحياة ولا الوجود الساطع المسيطر إلا بعد الخطوة الجبارة التي اكتشفها المسلمون باختراع الصفر والذي مكّن العالم من بعد ذلك من الخانات العشرية التي

تجعل الانتقال من ٩ إلى ١١ يتم عبر رقم جديد يتكون أساسا من صفر يوضع على يمين الواحد ليصبح الواحد عشرة ثم تبدأ المسلسلة السابقة لتكرر نفسها حتى تصل إلى ١٩ وتليها برقم يضع الصفر أمام ٢ .. وهكذا.

الحسابات القانونية لا تزال تفضل الحسابات الإثنى عشرية

من المفهوم بالطبع أنه على الرغم من أن كل الحاسبات بل وكل الحسابات أصبحت تخضع لهذا النظام العشري وتفضله، فإن كثيراً من الحسابات القانونية والشرعية في كل الحضارات لا تزال تفضل الحسابات الإثنى عشرية والوحدات الإثنى عشرية، ومن المفهوم أن النظام يتقابلان بسهولة تماماً في بعض المحطات لكنهما لا يتقابلان إلا بالتقريب في محطات أخرى فالنصف يساوي ٥٠% والربع ٢٥% لكن الثلث يقتضي التقريب لأنه يساوي ٣٣,٣٣٣٣% وهكذا فلا بد من التقريب عند خانة معينة، وربما يقتضي هذا تقريبا من نوع مخالف للحساب المطلق لكنه غير مخالف للفكر المحاسبي بأن تجعله ٣٣,٣٤% مثلاً أو ٣٣,٤% أو حتى ٣٤% لأسباب لوجستية.

المعنى الشبيه في المصطلحات الفقهية

من العجيب أن المعنى المشابه لهذا في أصول الفقه يتكرر كثيراً جداً ويأتي هذا التكرار على حساب اللغة ، وحتى لا ندخل في مناقشة فقهية لا يحتملها السياق فسأذكر مثلاً تقريبيا بسيطا غير دقيق تماما لكنه كفيل بأن يصور الحاجة إلى المعايرة، وهو أن مصطلح الواجب في المذهب الفقهي (أ) يعني القرض في المذهب الفقهي (ب) مع وجود تفريق بين الفرض والواجب ، وقل مثل هذا في مصطلحات من قبيل المندوب والمستحب ، والجائز والمسكوت عنه ، ولا بد للمشتغل بالفقه أو بأصوله أو بتحقيق النصوص أو بمعانيها ودلالتها أن يكون واعياً إلى أقصى حد بما يعنيه اللفظ الاصطلاحي ، وكيف تتفق مصطلحات مختلفة اللفظ في دلالاتها بعيداً عما يعنيه اللفظ نفسه في اللغة، ذلك أن الاصطلاح كما نعرف يقيد اللفظ، فالصلاة في اللغة هي الدعاء، بينما هي في الفقه تشير إلى معنى معروف يرتبط بتعبّد له بداية ونهاية وأركان وشروط وتكرار ونسق.. الخ.

صدى المناظرة الشهيرة حول حدود القياس العقلي

من أوضح الأمثلة على حيوية فكرة التعامل المتفاوت مع النص ما تمثل في المناقشة الشهيرة المنسوبة (قصدا أو تصويرا أو حقا أو انتحالا) إلى الإمام ابي حنيفة النعمان عن حواره الذكي مع الإمام جعفر الصادق (ونحن لا ننكر أهمية المغزى في هذه المحاورة حتى لو كانت مؤلفة بعد عصر هذين الإمامين أو مصاغة بألفاظ من أرادوا الانحياز لمفهوم من المفاهيم بالتصوير الجيد للفروق الفكرية الواضحة وأثرها في صياغة الفقه وأصوله) ، ذلك أن الإمام جعفر الصادق أراد (في هذه المحاورة أيا ما كانت الحقيقة في نسبتها إلى من نسبت إليهم) أن يثبت للإمام أبي حنيفة أن القياس ليس ضامنا للصواب على طول الخط فسأله عن الأكثر خطورة: القتل أم الزنا؟ فأجابه : القتل ، فسأله لماذا اشترط الخالق جل جلاله في إثبات القتل شهادة اثنين بينما اشترط في إثبات الزنا شهادة أربعة؟ وسأله عن الصلاة والصيام ، فقال الصلاة ، فقال الإمام جعفر : فلم أوجب الشرع على الحائض أن تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ وسأله : أيهما أكثر البول أم المني؟ فقال البول ، فسأله فلِم جعل الله في البول الوضوء ، وفي المني الغسل، وسأله أيهما أضعف المرأة أم الرجل؟ فقال المرأة ، فقال : فلِم جعل الله لها سهماً وللرجل سهمين.. ؟ .. ومهما يكن من أمر هذه المناظرة و رواياتها المتعددة والعزف على لحنها الذي لا يزال قابلا للمزيد من الأمثلة ، ومع ما يمكن أن يقال فيها من بعد عن أصول القياس والاستنتاج فإنها كافية للتدليل على أن الفقه أكبر من أن يكون قياسا أو منطقاً فحسب.

عناية الفكر الجامعي بترسيخ فوائد الاختلاف

ننتقل من هذا الحديث عما يضمنه الفقه المذهبي من الوعي بحكمة الاختلاف وسر الاختلاف إلى فائدة الاختلاف وهي فائدة تحدثنا عنها كثيراً في مواضع متعددة من كتبنا التي تناولت الفكر التنموي و التربوي ، وبخاصة فيما يتعلق بقيمة التسامح التي أصبحت في نظر كثير من مثقفي العالم الحقيقي بمثابة الضمان الأول والأوحد لبقاء الجنس البشري في ظل تنامي مخاطر الإقصاء الناشئ عن الاعتماد في تكوين الثقافة على الوجبات الفكرية السريعة التي يقدمها الإعلام ووسائل التواصل

الاجتماعي وتسيطر يوماً بعد يوم على عقليات وتوجهات قطاعات عريضة لم يكن متصوراً أن يمتد أثرها إليها. و في مواجهة ما تفرضه هذه الثقافة من القولبة في الفكر والاحكام وفي تحديد المواقف فإنه لا يتبقى للإنسانية من عنصر حاسم في ضمان استمرار العيش على كوكب الأرض إلا خلق التسامح الذي عُني به الإسلام عناية كبرى، حتى إن ضمانات التسامح اقتضت من مفكر إسلامي معاصر هو عميد كلية أصول الدين الأستاذ محمد الصادق عرجون ١٩٠٣- ١٩٨٠ أن يضع فيها مؤلفاً عظيماً على هيئة موسوعة كاملة.

التسامح هو أبرز أسرار النجاح الأزهري

لعل القراء يعرفون أننا كررنا كثيراً القول بأن التسامح الفكري هو أبرز أسرار النجاح الأزهري ، وأن ما جعل الأزهر يستحوذ على مكانة الجامعة الأولى والاقدم في العالم هو عنايته الشديدة بالتسامح المذهبي الذي تجلى في وجود أربعة مدارس على الأركان الأربعة (لكل مسجد أو معهد علمي مرتبط بالأزهر) وفي الحرص الشديد على استمرار وجود هذه المدارس الأربعة مهما كانت الظروف، حتى إن هناك وقفاً موقوفاً في الأزهر للإنفاق على ترغيب الطلاب في الدراسة على المذاهب الرابع الذي ينصرف الطلاب عن دراسته حتى لا تصبح المذاهب ثلاثة. ولولا هذا الوقف لاندثرت دراسة المذهب الحنبلي في ظل ما كان معروفا عن جاذبية المذاهب الثلاثة الأخرى ، مذهب الدولة العثمانية والقضاء الشرعي وهو الحنفية ، ومذهب المالكية المنتشر في شمال افريقيا كله والصعيد ، ومذهب الشافعي الذي هو مذهب الدارسين الواعدين المغرمين بالشعر والفكر والأدب والثقافة والاستاذية والخطابة والفلسفة والأصول. وعلى سبيل المثال العابر فإن هيئة كبار العلماء حين تكونت في ١٩١١ من ثلاثين عالما مؤسسا كانوا ١١ من علماء الأحناف و ٩ من علماء المالكية و ٩ من علماء الشافعية و عالم واحد من علماء الحنابلة .

ومن المدهش و الباعث على التأمل أن تعرف مثلا أن كثيرين من الطلاب الدارسين على مذهب الإمام الشافعي كانوا يسعون عن حب للالتحاق بكلية الشريعة على الرغم من معرفتهم المسبقة بأن الأفضلية (العملية) في وظائف القضاء الشرعي

ستكون للأحناف، لكن هؤلاء الشافعية كانوا لا يرون هذا التقليد أو الاعتياد مانعا لهم عن أمانيهم فيما يدرسون في هذه الكلية التي يرونها أنها ذروة الدراسات الأزهرية ، وكانوا على الدوام يعتدّون بإمامهم وفقهه حتى لو كان هذا يقلل من فرصهم الوظيفية في الحياة العملية.

.. و العدول عن الفقه المذهبي لا يحقق عائدا حقيقيا

مع أن بعض القيادات الأزهرية المعاصرة وجدت تحقيقا لذاتها في الإعلان عن الأخذ بفكرة العدول عن الفقه المذهبي واللجوء إلى الطريقة العمومية فإن مثل هذه الخطوة لا تغير من الأمر شيئا، وإنما هي شبيهة بمن لا يستطيع إنجاز الملف الحاسوبي إلا على أكثر من برنامج، فيذهب إلى برامج الإكسيل ليجري الحسابات ، وإلى برامج التصوير والفوتوشوب ليرتب الصور ، ثم يعود بهذا و ذاك إلى الملف الأصلي مع أن بوسعه لو رزق القدرة على التشغيل المتميز أن يتمم ما يريد من خلال برنامج واحد متقدم لا ينفي المذهبية ، وإنما يعترف بها في إطار أرقى من إطارات البرامجية المتكاملة والمتطورة و المكثفة بعيداً عن تلفيق العاجزين الذين يزعمون أنهم يقدمون شيئا بعيداً عن التعقيد بينما هو التعقيد بنفسه لأنه (كما نعرف) يكرس أمامهم تنازع خصائص البرامج في ملف واحد ولا يعتمد على تكاملها.

البرامجية المتكاملة والمتطورة

وعلى كل الأحوال ، فإن خبرتنا بالطب علّمتنا أنه لا بد لكل حالة من طبيب مسئول حتى إن تعدد الاستشاريون والأخصائيون الذين سيعالجونها، ذلك أن المريض واحد والجسد واحد ولا يمكن أن يقول طبيب متمرس إنه يعالج الجلد فحسب أو القدم فحسب، صحيح أنه مختص ومتخصص لكنه في حالة تعدد الشكوى يمارس طبه و تطبيبه من خلال الطبيب الأصلي، بل من خلال قسم داخلي أصلي يقيم فيه المريض، ويتناول طعامه و يتعاطى أدويته.

ولهذا فإننا كنا نقول عمن لا يتصور قيمة التدريس بالطريقة المذهبية إن المسألة في بساطتها لا تعدو أن تكون عملا على بروتوكول يتداخل أطباء التخصصات

الأخرى في سياقه من دون إحلال أو تبديل، ولهذا فإننا ، كأطباء ، لا نعيد كتابة وصفات العلاج وإنما نكتب ما يَضاف تحت عنوان: ما يضاف ، حتى لا يضطرب سير العلاج الأصلي مع العلاج المضاف، حتى على مستوى التزويد من الصيدليات.

وشبيه بهذا ما يحدث في الصناعات الحربية المتقدمة التي تستلزم في نهاية الأمر دعما من جهاز التوجيه الجغرافي بالمعلومات الجغرافية GPS أو أجهزة ضبط التزويد بالطاقة بما يتضمنه من تأمين لتوفير الطاقة في حالات القطع والاضطراب ، وما إلى هذا مما يسمى باختلالات شبكة التوزيع أو التوصيلات وهو ما يمثل جزءا كبيرا من عمل مهندسي الطاقة والتشغيل.

3

وجود كلية للشريعة يؤازر فكرة الاجتهاد الجماعي

كان وجود كلية الشريعة أحد أهم التمهيدات التي ساعدت على خروج فكرة الاجتهاد الجماعي إلى الحياة، ذلك أن طبيعة العصر وما شهده من تقدم وتخصص استحدثت كثيراً من القضايا الفقهية التي لا يمكن للرأي الفردي أن ينتهي فيها إلى الصواب بينما يسهل هذا على المجامع والجماعات الفقهية التي تجتمع بصورة دورية فتناقش ما يعرض عليها من بحوث بآليات مقننة ومعروفة ، تم تطبيقها من قبل ، وتتخذ قراراتها وتعدلها وتصوبها وتنقحها في جلسة بعد أخرى ثم تنتهي إلى رأي واحد، وقد كانت الفكرة من هيئة كبار العلماء التي نص عليها قانون ١٩١١ المعروف بقانون شاكر إرهاصاً مبكراً بالدور الذكي المطلوب من مثل هذه الهيئة أو الجماعة أو المجمع.

وعلى نحو ما اتخذ مجمع اللغة العربية صيغته وصبغته الرسمية بصدور قانونه في ١٩٣٢ وبدء ممارسته لعمله منذ ١٩٣٤/١٩٣٣ فقد كان هذا بمثابة تفتيح للعيون على آلية كفيلة بتحقيق الاجتهاد الجماعي المقنن، ومن حسن الحظ أن اثنين من الأعضاء المؤسسين للمجمع في ١٩٣٣ توليا منصب شيخ الأزهر فيما بعد، على أن شيئاً أهم قد حدث مع الشيخ محمود شلتوت الذي كان من أعضاء المجمع المعينين في ١٩٤٦ وهو أنه نقل هذه الآلية بل والاسم المجمعي إلى الأزهر من خلال إنشاء

مجمع للبحوث الإسلامية بقانون تطوير الازهر في ١٩٦١، ومع أن الشيخ شلتوت بنى مجده الوظيفي العلمي من خلال نشاطه العلمي في علوم الشريعة، ومع أنه كان وكيلا لكلية الشريعة فإنه آثر هذه التسمية ذات النطاق الأوسع والزاوية الأرحب (البحوث الإسلامية) على مسميات أخرى من قبيل مجمع الفقه الإسلامي، وكان في هذا التوجه محقا و موفقا ، ومع هذا فإن دولا شقيقة حين أسست مؤسستها الشبيهة بمجمع البحوث الإسلامية رأت أن تقصر الاسم على الفقه.

مراحل بث الحياة في مجمع البحوث الإسلامية

وفي كل الأحوال فإن الشيخ محمود شلتوت بخبرته في عضوية مجمع اللغة العربية منذ ١٩٥٦ كان يعرف أن المجمع ليس هو هيئة الأعضاء فحسب ، ولكنه يقوم على جهاز فني معاون، ويذكر للشيخ شلتوت أنه استحدث هياكل إدارية وفنية لهذا المجمع، لكن المجمع شأنه شأن كل مؤسسة جديدة كان في حاجة إلى أمين عام يبث فيه الروح، ويدفع به إلى الاشتباك مع الحياة، ويستأثر بوظائفه ومكانته ورأيه ووجوده في الحياة العامة، ومن الإنصاف أن نذكر أن هذا كله بدأ يتحقق على يد الدكتور عبد الحليم محمود حين أسند إليه منصب الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية حتى عُدَّ بمثابة المؤسس الحقيقي للمجمع على الرغم مما تمتع به أسلافه من اسبقية وعلم وفضل. ثم كان من حظ المجمع أن أصبح الدكتور عبد الحليم محمود نفسه وزيراً للأوقاف فشيخاً للأزهر، فشمل ابنه الحبيب إلى نفسه وهو المجمع بكثير من العناية وهو في المنصبين.

قصة مطالبتنا بعودة هيئة كبار العلماء

ومع هذا فإن مجمع البحوث الإسلامية شغل بكثير من المهام البيروقراطية التي أنيطت به بحكم قانون إنشائه، وهي مهام متعددة كفيلة بأن تعطي العذر للأمين العام الذي ينشغل بها عن اقتحام مجالات الفتوى والتشريع فيما يجدّ من القضايا ، وقد حدث شيء من هذا مع مضي الوقت، حتى أصبحت المناسبات التي يأتي فيها ذكر المجمع في وسائل الاعلام مرتبطة بالرقابة فحسب ، وهو ما دفعنا إلى أن نكتب مقالاً مهما في المطالبة بعودة هيئة كبار العلماء [نشرته جريدة الاخبار في ١٦ يوليو

٢٠٠١] وكنا نتصور ضرورة قصوى لعودة هذه الهيئة سواء أصبحت هذه الهيئة بمثابة السلطة الأعلى لمجمع البحوث الإسلامية، أو كانت ذات سلطة منفصلة عنه، ومع أن الفكرة لم تكن براقة بما فيه الكفاية فإن كثيراً من الأساتذة الأزهريين تناقلوها على نحو أو آخر ، وبدأوا يرحبون بالأخذ بها، وهو ما تحقق بالفعل بعد ٢٠١١. وأيا ما كان الاعتراض على طريقة الاختيار أو الانتخاب أو التسمية أو الترجيح فإن كل هذا قابل للتعديل والارتقاء مع الوقت.

خريجو الكلية في مسند الإفتاء

من الجدير بالذكر أن البيئة المصرية بتراثها السياسي و الثقافي تنظر إلى مناصب الدولة و الحكومة نظرة تعكس موازين القوى العلمية في المجتمع ، وسطوة الكيانات العلمية ، و قد تأكد هذا المعنى وترسخ أيضا منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن باب الطرافة فقد لاحظنا ذات مرة مثلا معبرا في مناصب المحافظين التي هي مناصب سلطوية غير ذات شأن لكنها تعكس حركيات السياسة ، ذلك أن أول طبيب وصل إلى منصب المحافظ في ١٩٦٨ ، وأول صيدلي في ١٩٧٨ ، وأول طبيب أسنان في ١٩٨٧ ، وأول طبيب بيطري في ١٩٩٩. وبالمنطق المفهوم فقد كان من حق كلية الشريعة أن تحتفظ بمسند الإفتاء لخريجيها بعد نهاية عهد القضاة الشرعيين من خريجي الأزهر وخريجي القضاء الشرعي و ذلك بوصول أخرهم وهو الشيخ حسن مأمون الى منصب المفتي ثم منصب شيخ الأزهر ، ولهذا و في الإطار الطبيعي فقد وصل أربعة من خريجي الكلية على التعاقب إلى منصب المفتي الذي احتفظت به الكلية بدءا من ١٩٦٤ وحتى ١٩٨٥ ، وكانوا هم : الشيخ أحمد هريدي ١٩٠٦- ١٩٨٤ ثم الشيخ محمد خاطر الشيخ ١٩١٣- ٢٠٠٤ ثم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ١٩١٧- ١٩٩٦ ثم الشيخ عبد اللطيف حمزة ١٩٢٣-١٩٨٥ ثم عاد اليهم المنصب في بعض المرات على نحو ما سنبينه.

تسامح كلية الشريعة في اختيار المفتي من كليات أخرى

لا يمكننا أن نتجاوز في كتابنا هذا عن الإشارة إلى رحابة صدر كلية الشريعة متمثلة في أحد خريجيها البارزين وهو الشيخ جاد الحق علي جاد الحق الذي كان هو

نفسه شيخ الأزهر الذي اتخذ قراراً ذكيا بإسناد منصب الإفتاء لأول مرة إلى عالم أزهري لم يكن من خريجي كلية الشريعة، ومن الطبيعي في المجتمعات المعروفة بالتعصب، والفئوية الوظيفية أن تكون مثل هذه الخطوة مثار إضراب واعتصام وتذمر واحتجاج من كلية الشريعة وطلابها وأساتذتها وخريجيها لكن هذا لم يحدث، و لم يفكر أحد فيه بل إن صاحب القرار وهو الشيخ جاد الحق علي جاد الحق نفسه كان من الذين لم يدرسوا إلا في كلية الشريعة فقد تخرج فيها بالشهادة العالية، وأتم دراسته العليا فيها بالشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء لكنه بما رزق به من نور الله ونور البصيرة انتبه مبكراً إلى أننا في عصر التخصص الدقيق لا بد من أن نتوازى مع الفكر الرحيب، وأن وظيفة الإفتاء ليست درجة وظيفية تقتصر على رجال القضاء الشرعي أو خريجي كلية الشريعة، وإنما هي أوسع من هذا مدى وأفقا، ولهذا اختار لها استاذاً من كلية أصول الدين، و مع هذا فقد كان هذا الأستاذ مع ترحيبه بهذه الثقة شبه متململ من مثل هذا الوضع الذي لم يكن يتصور انه سيمر به.

مثل لجدوى التكوين الجيد في مرحلة الدراسة

ولسنا نجد حرجا في أن نروي ما سمعناه من المصادر الموثوق بها من أنه ذهب إلى عميد الأزهريين يومها وهو الشيخ عبد العزيز عيسى (١٩٠٨ ـ ١٩٩٤) وكيل الأزهر العتيد ووزير شئون الأزهر فسأله النصيحة، فأجابه بمنتهى البساطة، بأن له سمت العلماء وهذا هو المطلوب أولا، وأنه قادر على التواصل والخطابة والحديث، وأن نصيحته له هي أن يعيد قراءة كتب الفقه التي درسها في المرحلة الثانوية وقد قصد ما هو مفهوم بالحنكة العلمية المدربة من أنه سوف يتعلم منها وهو ناضج أضعاف ما تعلمه و ما لم يتعلم منها وهو متفتح للعلم في أول حياته . ومن الطريف الذي تناقله العلماء عن حساباتنا الطريفة المعروفة أنه وصل إلى منصب الإفتاء في يوم ميلاده الثامن والخمسين وذلك بعد سنوات من توليه عمادة كلية أصول الدين في أسيوط ولا أظن أحداً يجهل أن هذا الشيخ المفتي الذي لم يكن من خريجي كلية الشريعة أصبح هو نفسه شيخاً للأزهر خلفا للشيخ جاد الحق في ١٩٩٦ بعد عشر سنوات قضاها في منصب المفتي جعلت صورته الغالبة في اذهان الجماهير هي صورته وهو مفتٍ بأكثر من صورته وهو شيخ للأزهر على مدى أربعة عشر عاما

توازي من حيث الزمن مدة سلفه الشيخ جاد الحق على الحق منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٦ وبهاتين المدتين لهذين الشيخين حقق عهد الرئيس مبارك الأرقام القياسية التي لم يسبقه إليها عهد آخر في تاريخ المناصب الأزهرية و غير الأزهرية ، وإذا كان لابد من طرفة جوادية في هذا المقام فإن مدة الشيخ جاد الحق في المشيخة تزيد عن مدة الشيخ طنطاوي في المشيخة بأسبوعين فقد عين الشيخ جاد الحق في ١٧ مارس و توفي في ١٥ مارس أما الشيخ طنطاوي فقد عين في ٢٧ مارس وتوفي في ١٠ مارس وهكذا بقي الشيخ جاد الحق في ذاكرة الجمهور شيخا للأزهر بأكثر من الشيخ طنطاوي .

عودة منصب المفتي الى كلية الشريعة

وقد كان من الطبيعي أن يعود الدكتور محمد سيد طنطاوي في ترشيحه لمن يتولى منصب الإفتاء إلى كلية الشريعة حيث اختار رئيس قسم الفقه المقارن الشيخ نصر فريد واصل الذي كان أيضاً عميداً في أسيوط ولكن لكلية الشريعة والقانون (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) وكان في التاسعة والخمسين من عمره حين تولى المنصب وبقي فيه ٦ سنوات حتى بلغ الخامسة والستين في ٢٠٠٢ فعاد المنصب إلى الخروج من قبضة أساتذة كلية الشريعة وتولاه الدكتور أحمد الطيب الذي كان يومها في السادسة والخمسين من عمره ، لكنه لم يلبث في هذا المنصب إلا عاما ونصف حتى ٢٠٠٣ حيث انتقل إلى المنصب الذي يحبه الأزهريون وغيرهم وهو منصب رئيس الجامعة و أسند المنصب من بعده إلى الشيخ علي جمعة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٣ ثم إلى الدكتور شوقي علام الذي كان قد وصل إلى منصب رئيس قسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بطنطا قبلها بأربعة عشر شهراً. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور علي جمعة تخرج في كلية الدراسات العربية والإسلامية ١٩٧٩ وإن كانت الجماهير تُغلب في حديثها عنه ما كان من تخرجه الأول في كلية التجارة ١٩٧٣، لكنه مع هذا نال الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة (١٩٨٥) والدكتوراه (١٩٨٨) في أصول الفقه من كلية الشريعة.

4

دراسة الشريعة و المجتمع المعاصر

من الطبيعي أن يسأل الساسة و المفكرون المعاصرون (كل من زاويته ، وكل من منطقه) عن جوهر الجدوى في وجود أي كيان جامعي ، ومن باب أولى الكليات الجامعية ، و باختصار شديد فإن المجتمع المعاصر لا يعنيه العلم من حيث هو علم وإنما يعنيه في المقام الأول ما يخص الاقتصاد والاجتماع و قضاياهما ، و باختصار شديد آخر فإن قضايا المال واستثماره و الأسرة والسكان تمثل الآفاق التي يتمنى المجتمع من كلية الشريعة أن تقدم حلولها فيها .

مقاربة علوم الاقتصاد

من الحق أن نشير إلى أن الفكر المجمعي (نسبة الى مجمع البحوث الإسلامية أو هيئة كبار العلماء من قبله) قدم حلاً ذكيا لفكرة الاجتهاد من خلال الاجتهاد الجماعي وهي الفكرة التي سرعان ما أثبتت نجاحا في تناول قضايا مثلت (ولا تزال تمثل) إشكاليات تقليدية حيث يتكرر القول فيها بالرأيين القريبين من التناقض ، ويصل الامر بالرأيين الى ان يتحولا الى إشكاليتين ، وذلك من قبيل قضايا المعاملات المصرفية، وقد تجاوبت آراء الاجتهاد الجماعي مع الأخذ بفكرة الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية كحل متميز تجاوز مسألة الوصم بالربا أو الاستبعاد من الربا أو الاستثناء منه بالاعتماد على تعريفه أو إعادة قراءة تعريفه وعلته وحكمه وسببه.

حقيقة أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى الأسلمة

ومع أننا اقل بكثير من أن نتولى الافتاء في مثل هذا الأمر فإننا نستطيع أن نقول إن اتجاهات الاقتصاد العالمي وما يرتبط به من تنمية قد بدأت من دون إعلان في الأخذ بتوجهات إسلامية صرفة من قبيل تصفير سعر الفائدة أي النزول بها إلى ٠٪

وهو اسلوب كفيل مع الزمن ومع الدراسة والبحث وتقنين المصروفات الإدارية والبنكية إلى أن ينشئ نظاماً مصرفيا عالميا ينبذ الربا تماماً حتى لو لم يتصور أساتذتنا من علماء المسلمين أن ينتعش هذا التوجه الاسلامي.

ضبط إيقاع المعاملات المصرفية

ومع أننا لا نريد للحديث عن مقاربة مثل هذه الإشكاليات أن يطول فإننا لا نستطيع أن نغفل دور كلية الشريعة في ضبط إيقاع المعاملات المصرفية، وهو ضبط لقيّ ولا يزال يلقى نجاحا مؤسسيا كما هو الحال في آليات عمل البنوك حين تنجو من المضاربات و المخالفات الفجة التي تتعلق بتجاوز معدلات الأمان المصرفي وتؤكد على الالتزام بسياسات الائتمان الرشيدة ، وقواعد المراجعات البنكية ، و الضوابط المانعة لدوائر السلب و النهب .

ومن المفترض أن تتولى لجان الرقابة الشرعية فحص الإجراءات والعمليات فحصا فنيا يكفل لها التأكد من عدم الوقوع في مخالفات شرعية من قبيل الدخول فيما يحرمه الشرع من الربا ، كما يضمن للرقابة الشرعية أيضا أن تتطرق الى ما يكفل النجاة من أكل أموال الناس بالباطل و المضاربات القائمة على فكرة المقامرة بمعناها الواسع ، و ما إليها من المخالفات الشرعية .

العناصر التقدمية في الموقف السلبي تجاه قضية تحديد النسل

ومن التزيد أن نشير إلى الدور الذكي الذي واصلت به كلية الشريعة وأساتذتها وخريجوها العمل في قضايا الأحوال الشخصية لكننا نكون مخطئين في حق الوطن إذا تجاهلنا الحديث عن العناصر التقدمية والذكية في موقف كلية الشريعة السلبي/الإيجابي (وهذا هو أصدق وأدق وصف للموقف الذكي) تجاه قضية تحديد النسل (التي تطور التلطف أو الخداع في الحديث عنها بحيث تحول المصطلح او تخفف او تجمل تحت أسماء اقل حدة واستفزازا من قبيل تنظيم النسل ثم تنظيم الأسرة).

وقد وقف أهل الفقه الإسلامي في مصر وقفة واضحة المعالم أظهرت أنهم لا يستطيبون ولا يستطيعون أن يسايروا الحكومة الناصرية فيما كانت مقتنعة به عن غفلة (وضيق أفق) من ضرورة تحديد النسل، ومع أننا أصبحنا نعرف الآن ما لم يكن معروفا في الستينيات من أن هذه الدعوة دعوة خبيثة وقاتلة (مع أنها لا تزال تجد من يصدقها ومن يجددها زاعما أنه يؤمن بجدواها أو ضرورتها أو وجاهتها على الأقل)، وأن كل أسانيدها لا تعدو أن تكون هراء في هراء [وقد ثبت أنه هراء] بما في ذلك الحديث عن التناقض بين المتوالية الحسابية في الموارد والمتوالية الهندسية في تزايد السكان، وبما في ذلك الحديث المصطنع و المرعب عن القنبلة السكانية وما إلى ذلك كله من الترهات التي عُقدت لها مئات الألاف من الندوات والمؤتمرات وأنفقت عليها المليارات، وكانت (وربما أنها لا تزال) المجال الأول لانفاق [و استنزاف و استرداد] ما يسمى بأموال المعونة الأمريكية المقدمة للدول النامية .

الإفادة من موقف مواكب لرجال الدين المسيحي

وإذا كان المؤرخون التقليديون ينزهون أنفسهم عن ذكر بعض الحقائق من باب الحياء فإننا لا نستطيع أن نغفل ذكر الفضل لرجال الدين المسيحي والكنيسة القبطية (بل سائر الكنائس) الذين وقفوا موقفا صلبا من قضايا تحديد النسل و تنظيم الأسرة ولم يكتفوا بموقف المعارضين الصامتين ، وكان موقفهم هذا منبها لعلماء الشريعة المسلمين إلى الحقيقة.

بل إن كثيرا من وجوه المجتمع الكاثوليكي في العالم (وبصفة خاصة في أمريكا) كانوا حريصين على أن يكثروا من الذرية ما استطاعوا تعبيراً عن إيمانهم بخطورة الانقياد وراء هذه الأفكار التي تنطلق من منطق عنصري فج معاد للإنسانية ومعاد للحياة إذ تحكمه النظرية اليوجينية (وهي في حقيقتها نظرية شبه بوهيمية بلا مبالغة ولا تجنٍ ، حتى و ان بدت ارستقراطية الملمس او نخبوية الطابع) وباختصار شديد فان هذه النظرية تقول بضرورة الخلاص بقدر الممكن من أفراد الشعوب الضعيفة واستبقاء سلالات الشعوب الاستعمارية ! المطلوبة!

الامتداد الطبيعي إلى القانون العام والدستوري

وعلى صعيد ثالث مواز للصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فإننا لا بد أن نشير إلى الأثر الناشئ عما حققه الشيخ محمد المدني في تطويره لمقررات الدراسة في كلية الشريعة من الامتداد الطبيعي إلى القانون العام والدستوري، وما تضمنه هذا التطوير من دخول كلية الشريعة في مجالات الفقه الدستوري والإداري والحقوق الدستورية وقضايا السيادة وما يرتبط بهما من اشتباك بقضايا السياسة العامة، وإلإدارة العامة، و الإدارة المحلية ، والسياسة الدولية ، وحقوق الانسان ، والمنظمات الدولية و الإقليمية .

وقد كانت كلية الشريعة من الذكاء بحيث أنها استعارت من الفكر الفقهي القديم مصطلح السياسة الشرعية لتطلقه على قسم من أقسامها الجديدة التي ضمت إلى أقسام الفقه وأصول الفقه والفقه المقارن.

مصطلح فقه الدولة في الإسلام الذي وفقنا الله إليه

وقد كان من هداية الله لنا أن نصك مصطلحا أكثر اتساعا والتصاقا واستيعابا من مصطلح السياسة الشرعية الذي استعار صفة جميلة ليست موجودة بالضرورة في كل سياسة ، كان هذا المصطلح هو فقه الدولة في الإسلام الذي وضعناه في عنوان كتابنا عن الشيخ محمد الخضر حسين الذي نشر في ٢٠١٤ .

ومن المفهوم أن كلية الشريعة لم تدخل حتى الآن إلى الميدان السياسي دخول الإسهام الحقيقي الفاعل إلا من خلال ثورة يناير لكن الأمر في دخولها (و اقتحامها أو إقحامها) لا يعدو في تصورنا أن يكون مسألة وقت، فالزمن كفيل بهذا التطور الذي تأخر كثيراً.

كليات الشريعة في الأقاليم

كان من الطبيعي في ظل سياسات التوسع التي بدأها عهد الرئيس السادات و الشيخ عبد الحليم محمود و تابعهما فيها الرئيس مبارك و الشيخ جاد الحق أن تنشأ كليات الشريعة في طنطا و أسيوط ودمنهور وتفهنا الأشراف.

شعبة الشريعة في كليات الدراسات العربية و الإسلامية

وكان من الطبيعي أيضا في ظل سياسات التوسع التي بدأها عهد الرئيس السادات و الشيخ عبد الحليم محمود و تابعهما فيها الرئيس مبارك و الشيخ جاد الحق أن انتشرت شعب الشريعة و القانون في كليات الدراسات العربية والإسلامية للبنين و كليات الدراسات العربية والإسلامية للبنات.

تجربة الشيخ سيد سابق الناجحة في التأليف العصري

أما على صعيد التأليف في الشريعة على وجه الخصوص (وفي الثقافة الإسلامية على وجه العموم) فقد رزق أحد خريجي الكلية وهو الشيخ سيد سابق ١٩١٥- ٢٠٠٠ توفيقا كبيرا بما ناله كتابه "فقه السنة" من القبول والذيوع والانتشار، ومن الطريف أنه كان أول كتاب فقه ينشر مسلسلا في الصحافة ، وهكذا كان مجد أساتذة كلية الشريعة كان قد ملأ الآفاق أو طبقها على حد التعبير البلاغي التقليدي .

تجربة الشيخ محمد سعاد جلال في العمود الصحفي اليومي

كانت هذه التجربة تعبيرا عن نجاح آخر حققه خريجو الشريعة وأساتذتها إذ استطاع هذا العالم الجليل الذي كان معروفا بالخطابة والتفوق فيها أن يواظب على كتابة عمود يومي في جريدة الجمهورية اتخ له عنوانا جميلا : قرآن وسنة ، و اشتبك فيه على مدى سنوات بقضايا الأمة والمجتمع بفكر متزن هادئ .

5

ذخيرة الأساتذة في كلية الشريعة

ذكرنا من قبل أن كلية الشريعة حظيت في بداية عهدها بشيخين جليلين توليا عمادتها ، هما الشيخان مأمون وحمروش اللذان تخرجا معا في ١٩٠٦ ونالا عضوية كبار العلماء معا أيضا، و استطاعا الحفاظ لها على منهجية أصيلة و عضوية مثمرة، وقد كانت هذه المرحلة من ١٩٣١- ١٩٤٥ كافية لدعم هذه الشجرة حتى استوت على ساقها ثم بدأت مراحل جوهرية أخرى كان من الطبيعي ألا توجد إلا بعد استواء الساق ، وهكذا كان من حظ كلية الشريعة أن تمر بالمراحل الثلاثة للكائن الجامعي الحي : استواء الساق على يد مأمون وحمروش ، فالإتقان والتجويد على يد منون وخلفيه ، فالإثمار على يد المدني ومن بعده حتى الآن .

مرحلة ترسيخ التأسيس

من الحق أن نشير إلى ما لاحظناه و أثبتناه وأقمنا الدليل عليه من أن اختيار الشيخ عيسى منون لعمادة كلية الشريعة كان بداية لمرحلة اكتمال هيكلها الصلب الملتزم وأسوارها المتينة ، فقد كان الشيخ عيسى منون بطبعه العلمي والإداري قياديا و إداريا مستوعبا و ملتزماً و حريصا على الجودة حتى إنه كان يقوم بجولات بين المحاضرات يحضر فيها مع الطلاب دروس الأساتذة، ويعقب على الأساتذة وكأنه حريص على التأكد من سير الآليات الجامعية (ولا نقول العملية التعليمية فحسب) على نسق من المستوى الرفيع الذي كان يتمتع به هو نفسه ، و يتصوره بعلمه وفهمه. وقد خلف الشيخ منون في العمادة عميدان متميزان في علمهما و عملهما : أولهما هو الشيخ محمد محمد الشافعي الظواهري (الابن) و ثانيهما هو الشيخ محمد على السايس و من الجدير بالذكر أنهما توليا عمادة كلية أصول الدين قبل أن يتوليا عمادة كلية الشريعة على نحو ما حدث مع سلفهما الشيخ عيسى منون .

مرحلة الإثمار و التمكين

ثم جاء عصر العميد السادس الشيخ محمد المدني وهو العلامة والعلاّمة الذي أعطى لكلية الشريعة كلّ أبعاد الحضور والنفوذ والتفوق وأضفى عليها من تفوقه وألمعيته ما لا تزال تحتفظ به حتى يومنا هذا ، وإليه يعود الجزء الأكبر من صياغة صورتها الحاضرة المؤثرة في المجتمع العلمي لا الأزهري فحسب، وقد كان الشيخ المدني لامعاً بين نجوم آخرين لا يقلون عنه في الفضل والحضور ممن ولدوا قبله في نفس العقد الذي ولد فيه ، فقد كان منهم أساتذة مبرزون في فروع فقهية أصبحت بمثابة علوم قائمة بذاتها تماما .

كلية الشريعة في وجود خريجي العالمية القديمة

من الجدير بالذكر أيضا أن الحياة الازهرية في الستينيات كانت لا تزال تعرف عدداً من العلماء الأفذاذ الذين تخرجوا في الأزهر قبل تطبيق نظام الكليات الأزهرية، التي لم تبدأ تخريج الأزهريين إلا في ١٩٣٤ بل وقبل تطبيق نظام التخصص ، وهكذا فإن القائمين على عمادة كلية الشريعة فيما قبل الدكتور أبو النور زهير لم يكونوا من خريجي الكلية وانما كانوا من خريجي العالمية القديمة ، بل إن الأقدم منهم لم يدرسوا في قسم التخصص ، و كانت الحياة لا تزال حافلة بالأساتذة الذين تخرجوا بالعالمية القديمة و مروا بتجربة التدريس في كلية الشريعة وكان من هؤلاء شيخ الأزهر نفسه الشيخ محمود شلتوت ١٨٩٣- ١٩٦٣ الذي كان قد عمل وكيلا للكلية لكن التالين لهم من أصحاب العالمية القديمة درسوا الشريعة في قسم التخصص (أي قسم الدراسات العليا) ونالوا شهادة قسم التخصص التي هي موازية للدكتوراه بل هي البديل المبكر عنها فيما قبل نظام الكليات و فيما قبل الكادر الجامعي.

وفي ذلك الوقت كان الدكتور محمد البهي مدير الجامعة الأزهرية قد حاول أن يكرس بصرامته في فهم القانون ما تصوره صوابا وحيدا وهو إيمانه بضرورة وجود أستاذ متخرج على طريقة جامعات أوربا في منصب العمادة ، وقد كان الدكتور علي حسن عبد القادر ١٩٠٠- ١٩٩٠ هو العميد السابع الذي خلف الأستاذ المدني من دون أن يمس إنجاز الشيخ المدني أو أن يغير فيه أو أن يضيف إليه.

كلية الشريعة في وجود خريجي مدرسة القضاء الشرعي

من الجدير بالذكر أن جماعة أساتذة كلية الشريعة كانت تتبوأ مكانها المرموق في المجتمع العلمي المصري في الوقت الذي كان علماء أعلام من خريجي مدرسة القضاء الشرعي لا يزالون يشغلون مواقع معنوية مؤثرة في الحياة العامة والعلمية أو يتمتعون بالحضور البروتوكولي الذي يعتز به علماء الإسلام ، وكان من أبرز هؤلاء (تبعا لتواريخ مولدهم) الشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الأزهر (١٨٨٣ ـ ١٩٦٦) والشيخ علي قراعة رئيس المحكمة الشرعية العليا ١٨٨٦ـ ١٩٦٩ والشيخ حسنين مخلوف (١٨٩٠ ـ ١٩٩٠) المفتي الأقدم ، والشيخ علام نصار المفتي الأسبق ١٨٩١ـ ١٩٦٦ ، والشيخ محمد فرج السنهوري (١٨٩١ ـ ١٩٧٧) وزير الأوقاف وعضو مجمع البحوث الإسلامية، والشيخ علي الخفيف ١٨٩١ ـ ١٩٧٨ أستاذ الشريعة في كلية الحقوق الذي انتقل بنشاطه العلمي إلى معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية وأسس مدرسة مهمة فيه ، والشيخ حسن مأمون شيخ الجامع الأزهر (١٨٩٤ ـ ١٩٧٣) والشيخ محمد أبو زهرة (١٨٩٨ ـ ١٩٧٤) الذي تخرج في دار العلوم والقضاء الشرعي معاً.

دور الأساتذة المتأهلين في قسم التخصص

من المهم أن نشير هنا إلى حقيقة تاريخية لم يتناولها أحد بوضوح ، والسبب معروف ، و تتمثل هذه الحقيقة في أن كلية الشريعة اعتمدت في أول عهدها على مجموعة مهمة من الأساتذة الأجلاء الذين تخرجوا في قسم التخصص القديم بعد أن تخرجوا بالشهادة العالمية القديمة . ، وكانت الدراسة في هذا [القسم] الذي أسسه الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي ١٨٤٧ـ ١٩٢٧ وسماه قسم التخصص تمتد ثلاث سنوات، وكانت شهادته أعلى شهادات الأزهر العليا في وقتها ، ومن الطريف فيما يتعلق بدراسة الشريعة أن من أوائل هؤلاء الذين تخرجوا في قسم التخصص الدكتور عبد الرحمن تاج ١٨٩٦ـ ١٩٧٥ الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٢٣ و في قسم التخصص ١٩٢٦ ثم ابتعث إلى فرنسا فنال الدكتوراة في البابية لكنه بعد أن عاد إلى مصر بسنوات عمل أستاذاً للشريعة الإسلامية في كلية حقوق جامعة عين شمس

قبل أن يختار شيخا للأزهر في ١٩٥٤ حين انفسح المجال أمامه بمذبحة هيئة كبار العلماء التي أتمها نظام ٢٣ يوليو وأخرج بها كل من كان فوق الخامسة و الستين من عضوية الهيئة بمن فيهم ثلاثة من مشايخ الأزهر هم المشايخ محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش وعبد المجيد سليم ، ومن الغريب أن هذه الفرصة التي جاءته مبكرة أضاعت عليه فرصا أخرى متعددة في تصدر مجتمع علماء الشريعة ومؤلفيهم وشيوخهم .

و قد كان من هؤلاء الذين تخرجوا في قسم التخصص العميد الخامس للكلية الشيخ محمد علي السايس ١٨٩٩- ١٩٧٦ الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٢٥ وفي قسم التخصص ١٩٢٨ ، والعميد السادس الشيخ محمد المدني الذي تخرج في ١٩٢٧ والعميد السابع علي حسن عبد القادر الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٢٨ وفي قسم التخصص١٩٣١ ثم ابتعث إلى ألمانيا فنال الدكتوراه ١٩٣٦ ثم نال دكتوراة أخرى من بريطانيا ، و كان منهم الشيخ مصطفى مجاهد عبد الرحمن الذي تولى تأسيس و رئاسة قسم الفقه المقارن وقد تخرج بالعالمية في ١٩٣٠ ثم في قسم التخصص١٩٣٣ وكذلك كان منهم العميد الثامن الشيخ طه الديناري الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٣١ثم في قسم التخصص ، و العميد التاسع الشيخ بدر المتولي عبد الباسط الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٣٢ ثم في قسم التخصص١٩٣٥ والعميد الثاني عشر الشيخ جاد الرب جمعة الذي تخرج بالعالمية القديمة ١٩٣٢ وفي قسم التخصص١٩٣٥ [وهما في هذا كزميلي دفعتهما الشيخ الباقوري و الشيخ عبد العزيز عيسى].

دور الأساتذة المتأهلين بالعالمية من درجة استاذ

وكان من الطبيعي أن يأتي العصر الذي يتولى الاستاذية في كلية الشريعة من تخرجوا فيها عقب تأسيسها في مرحلة الدراسات الجامعية ثم العليا، وكان أول هؤلاء من حيث التخرج في الشهادة العالية والشهادة العالمية من درجة أستاذ هو الشيخ أحمد فهمي أبو سنة (الذي يتواضع فيقول إن أوليته كانت أبجدية بحكم أن اسمه أحمد) لكنه كان أول خريج أزهري يناقش رسالة [الدكتوراه] في لجنة خماسية [وليست

ثلاثية فحسب] و يجتاز قبل مناقشة الرسالة امتحانا مؤهلا لها أمام لجنة سباعية ، و هكذا نال العالمية من درجة أستاذ في مطلع عام ١٩٤١ وإن كان هو فيما يرويه يظن أن هذا حدث في ١٩٤٠ ، وقد امتد به العمر حتى زماننا إذ توفي في ٢٠٠٣ . وقد زامل الشيخ أبو سنة عدد من العلماء الذين لم يقدر لهم أن يمتد بهم العمر مثله لكنهم وصلوا بالطبع إلى الأستاذية وإلى عضوية مجمع البحوث الإسلامية وتولى العمادة منهم أول خريج يتولى عمادتها وهو الدكتور محمد أبو النور زهير الذي اصبح أيضا و كيلا للجامعة الازهرية بعد توليه العمادة ، ثم خلفه الدكتور محمد حسن فايد الذي أصبح رابع رؤساء جامعة الأزهر وقد شغل منصب رئيس الجامعة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٩ كما كان قبلها وكيلا للأزهر ١٩٧٣- ١٩٧٤ .

الانتقال من عمادة كلية إلى عمادة كلية أخرى

كانت الجامعة الأزهرية منذ نشأتها وحتى منتصف الستينيات تأخذ بمبدأ علمي عظيم وجميل يسمح بانتقال الأساتذة من كلية إلى كلية أخرى، وهو مبدأ معروف على مستوى الأستاذية في الجامعات العالمية وبخاصة في التخصصات التي تشمل أكثر من كلية، كما هو الحال على سبيل المثال في أستاذية الرياضيات التي تجد مجالا في كليات العلوم و الهندسة والتربية والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بل كان منها بالفعل عمداء لهذه الكليات الخمس.

عمادة الشريعة و عمادة الكليات الأخرى

في مقامنا هذا سنتحدث عن انتقال العميد من عمادة كلية إلى عمادة كلية أخرى وهي الظاهرة التي حدثت في الكليات الأزهرية في حالات معدودة على أصابع اليد، لم يكن منها أن ينتقل العميد من كلية الشريعة إلى كلية أخرى، وهو ما يدعو إنساناً مثلنا إلى الفخر بكلية الشريعة بحكم تخرج والدنا رحمه الله فيها، واعتزازه بها طوال عمره .

الانتقال من عمادة كلية اللغة العربية إلى عمادة كلية الشريعة

هذه هي أول حالات تولي العميد كلية أخرى بعد الكلية التي بدأ العمادة فيها وهو ما حدث مع الشيخ إبراهيم حمروش العميد الأول لكلية اللغة العربية في ١٩٤٤ حيث أصبح عميداً لكلية الشريعة بعد عميدها الأول الشيخ مأمون الشناوي، وقد وصل العميدان إلى مشيخة الأزهر فكان الشيخ مأمون الشناوي هو الشيخ السابع والاربعون ، وكان الشيخ إبراهيم حمروش هو الشيخ التاسع والأربعون .

من عمادة أصول الدين إلى عمادة اللغة العربية

و هو ما حدث مع الشيخ عبد الجليل عيسى العميد الرابع لكلية أصول الدين مارس ١٩٤٦ الذي اختير في ١٩٤٧ ليكون عميداً لكلية اللغة العربية وهو عميدها الثالث .

من عمادة أصول الدين إلى عمادة الشريعة

حدث هذا في أربع مرات:

- الأولى مع العميد الثالث لأصول الدين الشيخ عيسى منون ١٩٤٤ الذي أصبح العميد الثالث للشريعة ١٩٤٦.
- الثانية مع العميد السادس لأصول الدين الشيخ محمد الشافعي الظواهري الذي أصبح العميد الرابع للشريعة.
- الثالثة مع العميد السابع لأصول الدين الشيخ محمد علي السايس الذي أصبح العميد الخامس للشريعة.
- الرابعة مع العميد التاسع لأصول الدين الدكتور علي حسن عبد القادر الذي أصبح العميد السابع للشريعة.

وبطريقة ترقيم مختصرة فإن عمداء أصول الدين الثالث والسادس والسابع والتاسع هم عمداء كلية الشريعة الثالث والرابع والخامس والسابع.

6

تكوين هيئة التدريس في كلية الشريعة

في ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ في عهد وزارة الوفد الأخيرة ومشيخة الشيخ عبد المجيد سليم الأولى اعتمد مجلس الأزهر الأعلى تكوين هيئات التدريس في كليات الأزهر ، وقد كانت هذه الخطوة التقدمية الفارقة بمثابة مرحلة وسطى بين الكادر العام و الكادر الخاص ، وكان النحاس باشا نفسه قد نجح في إقرار كادر وظيفي للقضاة في ١٩٤٣ ، ومن ثم بدأت الكوادر الخاصة ومنها كادر الجامعة تنسج على منواله ، فكانت الجامعات المصرية القائمة في ذلك الوقت والتابعة لوزارة المعارف تنتقل تدريجيا إلى نظام مثيل ، و كانت الدرجات الجامعية التي أخذ بها الأزهر في هذا النظام ٧ درجات : ثلاث منها للأستاذية و اثنتان منها لأستاذ مساعد و اثنتان لمدرس ، وقد تم التفريق بين هذه المستويات بالحروف أ ، ب ، ج .

القواعد التي نظمت الانتقال من الكادر العام للخاص

تبعا لهذا فقد راعى الأزهر في تكوينه هذه الهيئة الأسس الآتية:

- أولا : أن يرتب الأساتذة والأساتذة المساعدون حسب الأقدمية مع مراعاة الصلاحية والكفاية على أن يختار الأساتذة من بين مدرسي الدرجة الأولى والثانية والثالثة (التي هي درجات الكادر العام للحكومة في ذلك الوقت) حسبما تقضي المصلحة.

- ثانيا : التوسع في عدد الأساتذة المساعدين ، و لكن في حدود تضمن سلامة هيكل الهرم و هو ما توصل إليه الأزهريون بنصهم على أن يكون هذا التوسع محدودا بما هو أدنى في الهرم وهو النص العبقري الذي وضعته هذه القواعد فقالت فيه : بحيث لا يُتجاوز في اختيار الأساتذة المساعدين عدد مدرسي الدرجة الرابعة .
- ثالثا : وضمانا لسلامة الهيكل نصت القواعد على أن يقسم الأساتذة المساعدون إلى : (أ) ، (ب) بنسبة ٣ : ٤ حسب ترتيبهم في الأقدمية، وهذه هي طبيعة الهرم حيث كل طبقة أعرض من الطبقة التي تعلوها .
- رابعا: نصت القواعد أيضا على أن يحتفظ للمندوبين (المنتدبين ، وذلك قبل أن يتم التعارف على استخدام مصطلح المعارين) خارج البلاد من الأساتذة ذوي الكراسي بكراسيهم .
- خامسا: تم النص الصريح على أن يشغل مجلس الكلية هذه الكراسي (المعار أصحابها) بمندوبين (أي منتدبين مؤقتين لها) حتى يعود أصحابها.
- سادسا : تكون هيئة التدريس على الوضع الآتي.

  ـ أستاذ (أ) ، أستاذ (ب) ، أستاذ (ج).

  ـ أستاذ مساعد (أ) ، أستاذ مساعد (ب)

  ـ مدرس (أ) مدرس (ب).
- سابعا : وافق المجلس الأعلى للأزهر بعد ذلك على ما اقترحته لجنة التنظيم من نقل جميع المنتدبين (المندوبين) من المعاهد في الكليات إلى الكليات بصفة نهائية وقبولهم ضمن هيئة التدريس بالكليات ، وكذلك وافق على تنظيم هيئة التدريس بالكليات ، ملتزما في هذا بما تقرر من أن يُختار الأساتذة من بين مدرسي الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، وهو اختيار ناطق بالأقدمية التي وصل إليها هؤلاء العلماء ، ثم قرر التوسع في عدد الأساتذة المساعدين بحيث لا يُتجاوز في اختيارهم (كما نصت القاعدة) عدد مدرسي الدرجة الرابعة ، كما قرر أن يكون اختيار المدرسين من الدرجتين الخامسة والسادسة.

- ثامنا : من الجدير بالذكر أن هذا الهيكل خلا من وظائف المعيدين التي كانت الجامعات المصرية قد أخذت بها بعد فترة من نشأتها ، وليس من البداية، و خلا أيضا من وظائف المدرسين المساعدين التي لم توجد في هياكل الجامعة المصرية بصفة متصلة و مستقرة الا منذ ١٩٧٢ وأن كان قد تم تجريبها أو الأخذ بها لفترة قصيرة قبل ذلك .
- تاسعا : من واجبنا أن ندل القارئ على أن الكادر العام في ذلك الوقت كان يمنح خريج الجامعة الدرجة السادسة ، وفي عهد من عهود ضغط الانفاق بعد ذلك تم تخفيض الدرجات (بالقسوة العسكرية) فأصبحت السادسة سابعة و الخامسة سادسة وهكذا و كان يقال في ذلك الوقت السابعة أو السادسة القديمة .

قائمة هيئة التدريس في مارس ١٩٥١

وعلى هذا الأساس نظمت هيئات التدريس في كلية الشريعة على هذا النحو الذي احتفظت به أدبيات الأزهر التاريخية :

أستاذ حرف (أ)	١. محمد الجهني ٢. حامد جاد ٣. عبد الحفيظ الدفتار.
أستاذ حرف (ب)	١. د. علي عبد القادر ٢. محمد الشايب ٣. طه سلطان ٤. عبد الله عامر
أستاذ حرف (ج)	١. محمد عبد السلام القياني ٢. عثمان صبرة ٣. محمد عبد اللطيف السبكي
أستاذ مساعد حرف (أ)	١. محمد عبد المجيد الشرنوبي ٢. حسن علي مرزوق

	٣. محمد عبد الله الجزار ٤. عبد الوهاب فرة ٥. محمد سامون ٦. عبد ربه زيادة ٧. محمد سيد أحمد جاد ٨. محمد هاشم الشيخ ٩. حسين علي إدريس ١٠. محمد البسيوني زغلول ١١. عبد المجيد دراز ١٢. موسى اللباد ١٣. شبل يحيى ١٤. محمود عبد الغفار ١٥. محمود عبد الدايم ١٦. طه ناصر ١٧. سليمان داود ١٨. أحمد نور الدين ١٩. محمد حبشي السعداوي ٢٠. محمود شهاب ٢١. إسماعيل الدوي ٢٢. سيد شاهين ٢٣. محمد يوسف البريري ٢٤. عبد العزيز نور الدين ٢٥. إبراهيم سعدة
أستاذ مساعد (ب)	١. محمد بدران ٢. قطب سلامة ٣. علي عبد المجيد ٤. علي الجنزوري ٥. محمد جيرة الله ٦. محمد علي السايس ٧. حسن المرصفي ٨. محمد الكشكي ٩. سليمان عبد الفتاح

	١٠. محمد عيسى الشنتلي ١١. عبد الحفيظ فرغلي ١٢. عبد الله المشد ١٣. يوسف المنياوي ١٤. سيد شرف ١٥. عبد الحميد حمدي ١٦. محمد إسحاق الحداد ١٧. محمد إبراهيم المحمودي ١٨. محسن أبو دقيقة ١٩. أحمد المسلمي ٢٠. طه الديناري ٢١. محمد حسن شبانة ٢٢. محمد سليمان حرب ٢٣. عبد الرحيم فرغلي ٢٤. عبد العظيم الرولي ٢٥. عبد العظيم بركة ٢٦. مصطفى عبد الخالق ٢٧. يوسف علي يوسف ٢٨. محمود خليفة ٢٩. عبد الحكيم علي مصطفى ٣٠. محمد أبو النور زهير ٣١. محمد السيد طه
مدرس حرف (أ)	١. محمد محي الدين رزق ٢. أبو العينين شحاته ٣. مصطفى مجاهد ٤. عبد العزيز عيسى ٥. بدر المتولى عبد الباسط ٦. جاد الرب رمضان ٧. إبراهيم أبو الخشب ٨. طاهر عبد المجيد عبد الله ٩. شمس الدين عبد الحافظ ١٠. محمد عبد الوهاب بحيري

	١١. أحمد أبو سنة ١٢. سيد جهلان ١٣. عبد الحكم عمارة ١٤. عبد الغنى عكاشة ١٥. عيسوى أحمد عيسوى ١٦. أحمد ندا ١٧. عبد الغنى عبد الخالق ١٨. إبراهيم الدسوقي الشهاوي ١٩. محمد عبد النبي عبد السلام ٢٠. طنطاوي مصطفى ٢١. حسن مصطفى وهدان ٢٢. عبد السميع إسماعيل ٢٣. يوسف شلبي ٢٤. عبد الوهاب عبد اللطيف ٢٥. عثمان مريزق ٢٦. محمد عبد اللطيف الشافعي ٢٧. عبد العظيم فياض ٢٨. عبد العال عطوة ٢٩. زكي الدين شعبان ٣٠. محمد مصطفى شلبي ٣١. أحمد محمود الصاوي ٣٢. إبراهيم عبد المجيد.
مدرس حرف (ب)	١. محمد حسن فايد ٢. محمد أنيس عبادة ٣. عبد القوى عامر الزغبي ٤. أحمد البهي ٥. سيد خليل الجراحي ٦. أحمد محمد سيد الحصري ٧. محمد محمد فرج سليم ...

الباب الثاني

نموذجان للعمداء

7

العلّامة عيسى منون

الأصولي الذي رسّخ بناء كلية الشريعة

ولد العلامة الشيخ يوسف عيسى منون ١٨٨٩ - ١٩٥٧ في فلسطين ، وعاش في القدس ثم في القاهرة التي أصبح من نجومها الزاهرة ، و كان يعرف في اسمه بالشامي إذ ولد في العصر الذي كان فيه الشام موحدا ، وكان مولده في ١٨٨٩ أي في العام الذي تم التعارف على أن الدكتور طه حسين ولد فيه، ومن الطريف أنه عرف بتلمذته المباشرة واللصيقة لأستاذين جليلين من علماء الأزهر الشريف، وان كلا من هذين الاستاذين كان سيرأس لجنة امتحان طه حسين في العالمية، فاعتذر أولهما وهو الشيخ عبد الحكيم عطا، وقام ثانيهما وهو الشيخ دسوقي العربي بالمهمة التي انتهت بعدم حصول طه حسين على العالمية ،أما الشيخ عيسى منون فكان قد حصل على العالمية في العام السابق على العام الذي تقدم فيه طه حسين للامتحان ولم يوفق فيه، و كان الشيخ عيسى منون قد درس الأصول على الشيخ عبد الحكيم عطا ولازمه ملازمة تامة، وتخرج عليه في هذا العلم الذي أصبح هو نفسه أي عيسى منون رمزاً له في جيله، أما الشيخ دسوقي العربي فكان أستاذاً للشيخ منون في العقائد النسفية.

عيسى منون وطه حسين

هذان إذاً مثلان بارزان للعلماء المبصرين الذين يعود الفضل في تكوينهما العلمي للأزهر ، الذي مهد لهما الطريق ليكونا في كهولتهما بمثابة أبرز عميدين لكليتي

الشريعة و الآداب على الرغم من اختلاف الظروف ، وعلى الرغم من العناية المكثفة التي لقيها الدكتور طه حسين .

تكوينه العلمي

أدرك الشيخ عيسى منون التلمذة على جيل الشيخ سليم البشري والشيخ عبد الرحمن الشربيني و الشيخ عبد الرحمن البحراوي والشيخ أحمد الرفاعي الفيومي كما حضر على الأستاذ الإمام محمد عبده وجيله ، فحضر دروسا للمفتي الشيخ محمد بخيت المطيعي، كما حضر دروسا للشيخ محمد حسنين مخلوف ومحمد أبو عليان.

الفضل في تأريخ حياته لكتاب ابنه والشيخ يوسف عبد الرازق

كان من حسن حظ تاريخنا العلمي و حسن حظ الشيخ عيسى منون أن رزق بابن صالح هو الشيخ محمد عيسى منون (المتوفي ١٩٦١) الذي ألف بالاشتراك مع الشيخ يوسف عبد الرازق كتاباً عن والده بعنوان: "حياة علم من أعلام الإسلام : الشيخ عيسى منون عضو هيئة كبار العلماء ولجنة الفتوى، وشيخ كلية الشريعة بالأزهر"، وقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٥٧ وشارك في تحريره عدد من الأعلام وعدد من تلاميذ ذلك الأستاذ العظيم كان منهم الدكتور زكريا البري الذي أصبح فيما بعد استاذاً للشريعة في كلية الحقوق ووزيراً للأوقاف ، وأضاف الدكتور محمد رجب بيومي في كتابه أعلام النهضة الإسلامية كثيرا مما عرفه بحكم معاصرته لأستاذية الشيخ ، وقد حرصنا على النقل من هذين المرجعين لما فيهما من صفاء الرؤية مع كثرة ما عالجناه من التصرف والانتقاء و الاختيار و الاختزال.

اختيار الشيخ أبو غدة له ضمن ستة فقهاء معاصرين

كان الشيخ عيسى منون واحدا من فقهاء المسلمين الستة الذين درس الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٩١٧ ـ ١٩٩٧) حياتهم و انتاجهم الفقهي في كتابه [غير المشهور في مصر] تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم

الفقهية في كتاب صدر عن مكتبة المطبوعات الإسلامية في حلب ١٩٧٧ وشمل ستة علماء ، كان الشيخ عيسى منون خامسهم ، وهم بحسب وفاتهم بالتواريخ الهجرية :

- محمد أنور شاه الكشميري (١٢٩٢ ـ ١٣٥٢)
- أحمد الزرقة (١٢٨٥ ـ ١٣٥٧)
- أحمد إبراهيم (١٢٩١ ـ ١٣٦٤)
- محمد الحسن الحجوي (١٢٩١ ـ ١٣٧٦)
- عيسى منون (١٣٠٦ ـ ١٣٧٦)
- محمد إبراهيم الشيخ (١٣١١ ـ ١٣٨٩)

تلخيص ما سجله ابنه عن نشأته

ننقل عن ابنه بعضا مما سجله عن أبيه الشيخ الوالد: "..... ولد في عين كارم بفلسطين، وهي ضاحية من ضواحي القدس، ذات أشجار وزروع ومياه، وقد درس في مدرسة المدينة، فأبدى همّة ونشاطاً، ورأى أن يتهيَّأ للدراسة بالأزهر بعد أن حفظ القرآن، فأحضر له والده من يقرأ عليه مبادئ الفقه والنحو، ويحفظ بعض المتون التي اشتهر تدريسها بالأزهر، ثم اختاره بعضُ النُّظار للتدريس للصغار بإحدى المدارس القريبة، فكان شغله الشاغل أن يترك المدرسة ليلتحق بالأزهر، وقد استجاب له والده فالتحق بالجامع الكبير (١٩٠٤) ، وواصل الجد الدائب ليُظهر لمن عارضوه في السفر أنّه ذو أمل كبير، وقادرُ على تحقيقه، وكان النظام التعليمي يسمح إذ ذاك لمن قضى ست سنوات أن يتقدم لامتحان (الأهلية) ففاز بها عن كفاءة، وقد أهّله ذلك إلى أن يتقدم في العام التّالي لامتحان العالمية (١٩١١) ، وهو مطمح لا يصل إليه الطالب إلاّ بعد خمسة عشر عاماً في الأكثر الأعم، ولكنّه اعتمد على جدّه، وتقدّم للامتحان، وكانت مواده ستة عشر علماً، فاجتازها بنجاح.

تشجيع الشيخ شاكر وكيل الأزهر له

حضر وكيل الأزهر الشيخ محمد شاكر بعض الوقت أثناء امتحانه للعالمية فسُرّ بإجابته وعمل على أن يلقاه بعد خروجه.

اختياره المبكر للتدريس

" .... لم يَمْض وقتٌ حتى اختير مدرسا بالأزهر بالقسم الأوّلي، وتعلّق به الطلاب لأنّه كان يُدرّس للفصل جميع المواد ما عدا الفقه، لأنّه شافعي والطُلاب أحناف، فارتقى بعد سنوات إلى القسم الثانوي، ثم إلى القسم العالي، وهو أعلى أقسام الأزهر في منزلته العلمية، وعلى يده تخرَّج في هذا القسم طائفة من خيار العُلماء، وقد أشادوا به منَوِّهين، وكان يدرس لهم علم الأصول"

شهادة ابنه عن تدريسه لعلم أصول الفقه

" ..... ألّف كتاباً هاماً في هذا الفن سمَّاه (نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول)، وكان هذا الكتاب الثمين سبيله إلى عضوية هيئة كبار العلماء، وقبل أن ينال هذه العضوية كان مدرّسا للتوحيد وأصول الدين لطلاب (تخصص المادة) وهو الذي يعادل (الدكتوراه) اليوم فأبدى في علوم العقيدة ما أبداه من التضلع في علوم الشريعة"

أستاذيته الفذة لعلم الأصول

أثبت الشيخ عيسى منون نجاحه الفذ حين تولى أستاذية الدراسات العليا في الأزهر وتخصص في تدريس علم أصول الفقه وعقد حلقات الدراسة في مسائله، ومن ثم لعب دورا كبيرا في تأهيل من واصلوا الدراسات العليا وتدريبهم على ملكات النقد والتثبت والاستنتاج والقراءة والمقارنة.

اختياره عضواً في لجنة الفتوى

اختير الشيخ عيسى منون عضواً في لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، كما اختير عضواً في لجنة الأحوال الشخصية.

عضويته المبكرة في هيئة كبار العلماء

وصل الشيخ عيسى منون إلى عضوية هيئة كبار العلماء في مايو ١٩٣٩ قبل أن يتم الخمسين من عمره ، وكان أصغر أعضاء هيئة كبار العلماء سنا في ذلك الوقت ، بيد أن للمسالة وجها آخر وهو أنه وصل إلى هذه العضوية قبل أن يصل صنوه الدكتور طه حسين إلى عضوية مجمع اللغة العربية بعام ، على نحو ما كان قد تقدم للعالمية قبله بعام ، وقد اختير الشيخ منون لهذه العضوية مع ثلاثة ممن يكبرونه من الجيل السابق عليه وهم المشايخ علي محفوظ ١٨٧٦- ١٩٤٢، وعبد الرحمن عيد المحلاوي ١٨٦٣- ١٩٤٠ ، ومحمد السيد شوشة .

اختياره عميدا لكلية أصول الدين

كان الشيخ عيسى منون قد تقلب و تدرج في وظائف التدريس بالأزهر الشريف، حتى كان هو من وقع عليه الاختيار ليكون ثالث عمداء كلية أصول الدين (١٩٤٤) خلفا للشيخ محمد عبد الفتاح العناني الذي أحيل إلى التقاعد في ذلك العام بعدما كان خلف عميدها الأول الشيخ عبد المجيد اللبان، وفي ذلك المرسوم الذي صدر في الشهر الأول لوزارة ائتلاف السعديين و الدستوريين أكتوبر ١٩٤٤ أصبح الشيخ إبراهيم الجبالي وكيل كلية أصول الدين عميداً لكلية العربية خلفا لعميدها الأول الشيخ إبراهيم حمروش الذي أصبح عميداً لكلية الشريعة ، وبهذا أصبح الشيخ منون سادس من وصل الى العمادة في الكليات الازهرية بعد العمداء الثلاثة الأوائل ، و بعد الشيخ محمد عبد الفتاح العناني ، وبعد الشيخ الجبالي الذي عين قبله في اليوم نفسه ، وبهذا القرار أيضا أصبح عمداء الكليات الأزهرية الثلاثة هم: الشيخ إبراهيم حمروش للشريعة (وكان عميدا لكلية اللغة العربية قبل الشريعة) و إبراهيم الجبالي لكلية اللغة العربية (وهو ثاني عُمدائها) وعيسى منون لكلية أصول الدين (وهو ثالث عُمدائها).

اختياره عميداً لكلية الشريعة

عمل الشيخ عيسى منون عميداً لكلية أصول الدين لأقل من عامين، فلما استقال الشيخ حمروش من عمادة كلية الشريعة احتجاجاً على تعيين الشيخ مصطفى عبد

الرازق شيخا للأزهر ، اختير الشيخ عيسى منون عميداً لكلية الشريعة ليكون عميدها الثالث وليكون الثاني في قاعدة تقول أن من يتولى عمادة الشريعة يكون قد تولى عمادة كلية أخرى من قبل، وهي القاعدة التي تكررت بعد هذا ، وفي ذلك الوقت درس والدنا رحمه الله في كلية الشريعة، ولا تزال صورة والدنا التذكارية مع زملائه تتزين بصورة الشيخ عيسى منون عميد الكلية.

قيمة جهده في عمادة كلية الشريعة

كان للشيخ عيسى منون أثره الباقي في حرص كلية الشريعة على التراث الفقهي، وعلى تسجيل الرجوع إليه فيما تقدمه من إنتاج علمي أو فتاوى ، وإذا عرفنا أنه أول عميد أصولي للكلية بعد عميديها الكبيرين اللذين كانا من أصحاب الاهتمامات العامة والحضور الطاغي بحكم جيلهما ، وأنه تولى وضع أسس تنظيم الدراسة التعليمية والدراسات العليا أدركنا مدى تأثيره في أجيال هذه الكلية التي تخرجت على يديه.

حرصه على جدية الأداء في كلية الشريعة

وصل الشيخ عيسى في حرصه على جدية الأداء في كلية الشريعة الى الحد الذي وصفه الدكتور محمد رجب البيومي بأنه كان لا يكف عن زياراته المتكررة لقاعات المحاضرات مستمعاً إلى ما يقوله الأستاذ ومناقشاً الطلاب والأستاذ حين تحينُ مناسبةٌ للنقاش، وقد أخذ عليه بعض الأساتذة هذا و قالوا إنّ ذلك ينقص من قيمة الأستاذ في عيون طُلاَّبه، حين يرون الشيخ يعارضه الرأي، ولكنّ الشيخ أصرَّ على الزيارات المتكرّرة، قائلا: "إن العلم أمانة، وإنه لا يخجل حين يُعارضه تلميذه فيأتي بصواب يُصحّح قوله، وأنّ الأساتذة في أكثرهم فُضلاء، ولكنّ منهم من يتساهلُ في الإعداد، فإذا علم أن شيخ الكلية قد يزوره أمده الله بالعون فترك الكسل إلى العمل".

شهرته المبكرة بحسن إدارة رواق الشام والنهوض به

كان الشيخ عيسى منون من الذين يعنيهم أمر الإدارة والمسئولية الجادة فيها وعنها، فكان ،وهو شيخ رواق الشام ثم وهو عميد للكليتين العظيمتين ، من الذين

يُعنون عناية بالغة بالتفاصيل حتى إنه ترك أثر اهتمامه بهذه التفاصيل في الشكل الذي طبع شخصية الكليتين على مدى عمادته لهما.

و ننقل أيضا عن أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي ما رواه من أن الشيخ عيسى منون رأى أن يهتم بدراسة أوضاع الأوقاف المحبوسة على الرواق، وأن يعرف قيمتها الحقيقية، وطرق استثمارها بعيداً عن أيدي الوسطاء ممن ينظرون إلى مصلحة أنفسهم أكثر من المصلحة العامة للموقوف عليهم من طلبة العلم، واستعان بأولي الدّربة في هذه الناحية حتى أنتج الوقف ما يكفي الحاجة، بل إنه استطاع أن يوفّر مبلغا زائداً كل عام كان يُوزعه بالتساوي بعد استيفاء ما يتعلّق بأعيان الوقف، ومرتبات الموظفين، وقد أشاع ذلك نهضةً في الأرْوقة الأخرى إذ أصرّ الطلاب بها أن ينالوا ما ناله طلاب الشيخ عيسى منون ، واضطر المسؤولون أن يضبطوا الأمر".

دوره الفذ في التوجيه العلمي لطلاب الشام

".... كان يُزورهم في مساكنهم ليسألهم عما حصّلوا من الدروس فإذا وجد القياس في فهم مُعْضلة علمية عقد درساً لتمحيصها، وقد ساعدته زياراته المتوالية على معرفة النّوابغ من الكسالى ، وهدّدهم بالفصل ثم أخذ عناوين أولياء أمورهم في بلادهم النائية ليُخبرهم بما وقعوا فيه من إهمال، فأدى ذلك إلى نتائج مبهرة" .

حل مشكلة التحاق الشوام بالكليات الازهرية بمسابقة الانتساب

عندما أُنشئ نظام الكليات الأزهرية، واشترط القانون للالتحاق بها الحصُول على الثانوية الأزهرية، وَاجَهَ المبعوثون إلى الأزهر مشكلةً في الالتحاق بهذه الكليات، فأخذ الشيخ عيسى منون يجاهد النمطية الفكرية في القواعد حتى استطاع أن يُقنع المسؤولين بضرورة انتساب هؤلاء الغرباء إلى الكلية عن طريق امتحان خاص بمسابقة الانتساب، ويُعلن عن مواد الامتحان قبل موعده بعدة شهور، ولحسن الحظ فقد استطاع النابهون أن يجتازوا الامتحان، وقد عمل الشيخ على إعداد دُروسٍ خاصّة لطلبة الرّواق تُهيّئهم للامتحان المنتظر.

رئاسته للجنة دعم طلاب البعوث الإسلامية

روي أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي كذلك أن الشيخ عيسى منون عني عناية خاصة بطلاب البعوث من الدول الإسلامية التي لا تتّخذ اللغة العربية أداةً لها، حيث يأتي الطلاب دُون استطاعةٍ ما للإلمام بعلوم الأزهر المدوّنة باللغة العربية.

وقد قام الشيخ بعرض المسألة على الإمام محمد مصطفى المراغي حيثُ أصدر قراراً بتأليف لجنةٍ أسند رئاستها للشيخ عيسى منون ، وضمت مشايخ الأروقة المختلفة لدراسة أحوال هؤلاء الطلاب. و قد قررّت هذه اللجنة نظاما يعالج صعوبة التسوية في الامتحان بين كثير من الغرباء والمصريين، ووضعت الاقتراحات التي تقضي بتعديل القانون بإضافة مادة واحدة يُستثنى فيها الغُرباء إذ يخضعون لمادّة جديدة ترعى حالتهم العلمية من ناحية، وتُهيّئ لهم سبيل العلم في منهج ميسّر.

رأيه في شروط المجتهد

في خضم معركة صحفية كتب الشيخ عيسى منون مقالا قيما تحت عنوان " من لَهُ حق الاجتهاد":

" إنّ من عرف دقّة الدليل (لدى الأصوليين) ظهر له أن الذي يستطيع الاجتهاد ليس كل من يمسك القلم وإنما يستطيعه المجتهد، وله شروط مبينة في أصول الفقه، منها أن يكون فقيه النفس، عالماً بعلوم العربية، وأصول الفقه، ومتعلق الأحكام من الكتاب والسنة، محيطا بمعظم قواعد الشرع ومُمارسا لها، حتى يكتسب قوة يفهمُ بها مقصود الشارع، خبيراً بموقع الإجماع، واقفاً على الناسخ والمنسوخ....".

العلاقة بين حرية الرأي والخطأ

" وأما حرية الرأي والحجر على الأفكار فليس مما نحن فيه، لأنّي لا أظن أن أحداً يعقل أن تعدّى الحدود المقرّرة يدخل في نطاق حرية الرأي، أو أن زجر المخطئ عن خطئه يدخل في نطاق الحجر على الأفكار".

فهمه لانتفاء الكهنوتية في الإسلام

- فإن أرادوا بالكهنوتية وجودَ رُؤساء دين يُحلّلون ويُحرّمون، ويُؤثمون ويُعاقبون أو يعفون بآرائهم الخاصة من غير استناد للشريعة، فهؤلاء لا يوجدون في الإسلام.
- وإن أرادوا وجود علماء يعرفون الأحكام التي شرعها الله، وهم مكلّفون ببيانها على الوجه الصحيح، ورؤسائهم أولياء أمور المسلمين، يحرسون الإسلام من عبث العابثين، ويُقيمون الحدود على المخالفين، فهذا موجود ومشروع.

تعقيب د. البيومي على رأيه في ميدان ممارسة الاجتهاد

أشار الدكتور البيومي بذكائه إلى الميدان الذي ارتضاه الأستاذ عيسى منون ليكون مجالا للاجتهاد ، وأنه حصر الاجتهاد الفقهي في استنباط الأحكام المستحدثة التي لم ينظرها السابقون لأنّها لم تكنْ في زمانهم، واستدرك الدكتور البيومي فعبر عن رأيه هو في أنّ الاجتهاد يجوز في الاحكام التي اجتهد فيها السابقون اجتهاداً لا يستند إلى نصّ من كتاب أو سنة، وإنما كان محض تفكير إنساني قد يُصيبُ مرماه، وقد يجد الاعتراض، وهنا يكون الاجتهاد في هذه الأحكام شيئا طبيعياً لا خطر فيه.

رده على إنكار أستاذ في الحقوق لوجود مذهب جديد للشافعي

روى أستاذنا الدكتور البيومي أن أحد أساتذة الحقوق نشر بحثا في جريدة السياسة ذهب فيه إلى بطلان ما ذاع من أنّ للإمام الشافعي مذهباً جديداً أقرّه في مصر يُخالف بعضَ الأحكام التي سبق أن قرّرها في بغداد، وكانت حجّةُ صاحب هذا البحث أن الشافعي رضي الله عنه قد عاشَ في مصر أربع سنوات وأشهر وعاشَ في غيرها أكثر من خمسة وثلاثين عاماً يُدلي برأيه الفقهي أثناءها، فكيف يتمّ له أن يأتي بمذهب مخالف في هذا المدى القصير، كما ضعّف الكاتب ما أشيع من أن للشافعي رأيين قالهما في وقتٍ واحد، وبصدد حكم واحد، جازماً بأن ذلك لا يُعقل من إمام كبير:

" ولم يكن الشيخ قد اطلع على ما جاء بجريدة السياسة حتى نبّهه بعضُ تلاميذه إلى ما نُشر دون أن يُقابل بالرد، وقد قرأ الشيخ المقال، ورأى أن ينقده ببحث فقهي مستوعب يجعله مستقلاً في موضوعه، دون أن يُشير إلى باعثه، لأنّ ذكر الأسماء مما يُحدث اللجاجة والتعصب دُون أن يرجع على البحث بشيء ذي بال"

بحثه عن حقيقة القديم والجديد من مذهب الإمام الشافعي

هكذا وجد الأستاذ الشيخ عيسى منون نفسه مدفوعا إلى كتابة بحثه المركز تحت عنوان (بيان القديم والجديد من مذهب الإمام الشافعي) فبيّن أن الحيطة كانت دائماً من دَيْدَن الإمام، وأن رجوعه عن بعض آرائه السابقة أثر من آثار هذه الحيطة. بل إن الإمام الشافعي طلب من تلاميذه أن يرجعوا عن رأيه إذا وجدوا حديثا نبوياً يُخالف مذهبه ولم يقرأه الشافعي من قبل، ومن هنا طارت عنه هذه الجملة الذائعة "إذا صحّ الحديث فهو مذهبي".

فهمه الذكي لثنائية القديم والجديد في أقوال الامام الشافعي

قرر الشيخ عيسى منون أن يحصر الجدل مع كاتب السياسة في سطور موجزة لا تقبل الخلاف ، فذكر قول الإمام النوويّ في المجموع: "واعلم أن قولهم القديم ليس مذهبا للشافعي أو مرجوعا عنه، أو لا فتوى عليه، المُراد به قديمٌ نُصَّ في الجديد على خلافه، أمّا القديم لم يُخالف في الجديد أو لم يتعرضْ لمسألته في الجديد فهو مذهبُ الشافعي واعتقادُه ويُعمل به، ويُفتى عليه، فإنّه قاله ولم يرجع عنه".

"وهذا النّص يدحض قول من يرى أن معنى الجديد ضياعُ خمسة وثلاثين عاماً من اجتهاد الشافعي في أحكامه، لأنّ هذه الأحكام صحيحةٌ .. صحيحة ما لم يتعرّض لها الشافعي بتصحيح، وهي بالنسبة لما تعرّض له ذاتُ حيّزٍ قليل".

" نَعَمْ، إن الشافعي قد دوّن أكثر كتبه في مصر، وقد تلقى عنه مؤلفاته الكبيرة أمثالُ أبي يعقوب البويطي، وأبي إبراهيم المزني، والربيع بن سليمان المرادي،

وحرملة، والربيع الجيزي، ويونس بن عبد الأعلى، وعبد الله بن الزبير المكّي، وكلهم نُبهاءُ فقهاء، ولكن هل كلّ ما أملاهُ عليهم من أحكام مذهبه يغاير ما سبق أن قال به!.

" نعمْ، إن هذه المؤلفات يطلق عليها المذهب الجديد باعتبار زمنها المتأخر، لا لأنها نسخت الأحكام القديمة، فدعوى كاتب السياسة لا تستند إلى دليل ".

استبعاد الرأيَيْن المختلفين في وقت واحد

" أما ما احتج به من استبعاد الرأيَيْن المختلفين في وقت واحد، فهو أمرٌ لم يغب عن الفقهاء من حَفَظَة مذهبه، فقد ذكروا احتمال تكافؤ الأدلة بين الحكمين فلا ترجيح، كما ذكروا ان هذا قد وقع منه في مسائل أحصيت فلم تزد عن عشر مسائل، والتوقّف هنا دليل حذرٍ متيقظ لأنّ الإمام قد رأى صحة الرأيَيْن معاً، ومثّلوا لذلك بحكم وقوع ما لا نَفْسَ له سائلةٌ من الماء ثم مات به : أينجس الماء أم لا؟ وهي أولُ مسألة في كتاب (الأم) ذات قولَيْن.

تعقيبه على رأي احمد أمين في الفرق بين المتكلم والفيلسوف

كان الشيخ عيسى منون معنيا بتحديد الفرق بين الفيلسوف وعالم الكلام، وذلك في مواجهة تصوير الأستاذ أحمد امين في كتابه (ضحى الإسلام): "إن موقف المتكلم موقف محام مخلص، اعتقد صحّة قضيته، وتولّى الدفاع عنها، يصوغ لها من الحجج والأدلة ما يؤيّدها، أما موقف الفيلسوف فموقف قاض عادل تُعرض عليه قضيةٌ لا يكوّن فيها رأياً حتى يسمع هؤلاء وهؤلاء، ويزن ما سمع بميزان دقيق غير متحيّز".

وقد عقّب الشيخ منون على هذا الرأي فقال:

"وقولُه يقتضي أن موقف الفيلسوف أجلّ من موقف المتكلم، ولا يخفى أن ذلك لا يقصده حضرة المؤلف ولا يرضاه " ثم استطرد الشيخ إلى قوله: "إن المتكلم يُثبت العقائد الدينيّة لنفسه بالحجج القطعية التي وصل إليها بعقله المطمئن لحكمه، بعد الاسترشاد بكلام ربّه، ثم يُعلّمها لغيره بحججها التي وصل إليها فهو إذن ليس كموقف

المحامي المخلص من قضية اعتقد صدقها فصاغ لها من الحجج ما يكفي لإثباتها ضد الخصوم، لأن ما يدافع عنه هو قضيته ورأسُ ماله، .. قضيتُه لا قضيةُ سواه".

تعقيبنا على رأيي الأستاذين الكبيرين

وإذا كان لنا ان نعقب على هذا الاختلاف ، فإن التشبيه الأمثل و الأصدق هو أن نقول إن الفيلسوف كالمهندس المعني بالهدم على حين أن عالم الكلام كالمهندس المعني بالبناء ، ومع أن بعض البناء يتطلب هدم القديم في كثير من الأحيان ، فإن بعض البناء لا يستلزم هدما ، و من ناحية ثالثة فإن الهدم وحده لا يبني ، على حين أن البناء كفيل بنفسه من دون هدم ، و الله أعلم .

تأريخه لعلم التوحيد

يقول أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي :

" أرخ الأستاذ عيسى منون لعلم التوحيد، في تاريخٌ لم يَتْبَع به أحداً من الكاتبين، حيثُ استقلّ باتجاه خاص بدأه بتعريف العلم المشتهر في كتب الأزهر، وهو أنّه العلم بالعقائد الدينيّة المكتسب من الأدلة اليقينية، ونصّ على أن المراد بالعقائد هي عقائد الدين الإسلامي ليكون علم التوحيد خاصّاً بالأمة الإسلامية، وهذا لا خلاف عليه.

وكان للشيخ عيسى منون موقف واضح من القول بأن المراد بالعقائد المستندة إلى الأدلة الشرعية عقائدُ أهل السنة فحسب، ذلك أن الشيخ رجّح أن تكون العقائد عقائد جميع الفرق الإسلامية وهو الاتجاه المنطقي، إذ لو اختص علم التوحيد بعقائد أهل السنة، ما كان له هذا الاتساع الفكري في الجدال، وأهل السنة أنفسهم مُختلفون بين سلفيين واشعريين وماتُرديين، فأيّهم المعني إذن؟ إذا قصرنا العلم على اتجاه واحد؟

حديث د. البيومي عن موسوعته الضخمة التي لم تنشر

" ويخيّل إليّ ان هذه المحاضرة القيمة عن علم الكلام كانت فاتحة لكتاب اعتزم الشيخ تأليفه، لأنه رسم خطة التأليف في آخر البحث فقسّمه إلى خمسة أبواب يتحدّث الباب الأول عن عقائد الأُمم قبل الإسلام، ويتحدث الباب الثاني عن العقائد الدينية في عهد النبوة وما تلاه من عهد الصحابة والتابعين، ويتجه البابُ الثالث إلى الفِرَق الدينيّة حتى عصر أبي الحسن الأشعري، اما الباب الرابع فيختصّ بما بعد الأشعري حتى الغزالي، ويمتدّ الباب الأخير من الغزالي إلى عصرنا هذا.

تشبيهه لعمله في الأصول بعمله في الفقه

"ولعلَّ الرجل الهادئ كَتَبَ كتابَه ولم يُخرجه للناس، كما فعل في شرح (المهذب) في الفقه، إذ واصل ما كتبه الإمام النووي في كتاب المجموع ومن بعده السبكي، فكتب شرحَه مُبتدئاً بما انتهيا إليه، وتَرَك ما قام به مخطوطاً ، وهو يقعُ في مئة كراسة، أيْ أنّ ما كتبه الشيخ قد انتهى إلى أربعة آلاف من الصفحات"

من رثاء الشيخ حسنين مخلوف له

كان الشيخ حسنين مخلوف قد زامل الشيخ عيسى منون في مقاعد الدراسة في الازهر قبل أن يلتحق بمدرسة القضاء الشرعي ، و قد وصف الشيخ مخلوف حال زميله الشيخ عيسى منون وحال أقرانهما من طلاب الأزهر في ذلك الجيل فقال: "كان دأب النابهين من الطُلاب إذ ذاك ألا يحضروا الدرس إلا بعد مطالعة الشروح والحواشي، وقد يضيفون إليها التقاريرَ مطالعةً دقيقة، رغبةً في العلم وتثبتاً منه، ويُناقش بعضُهم بعضاً في عباراتها ومفاهيمها، فتختلف الآراء والمذاهب، فإذا ألقى الشيخ المحقق درسه، وشرح ما كتب فيه، وفنّد الاعتراضات، وحقق الأجوبة واستخلص الحقّ من بين الآراء المتعارضة ـ عَرَف هؤلاء الطلاب الخطأ والصواب فيما تناقشوا فيه، وكانوا يُناقشون الشيخ مناقشةً قوية، وكانتْ هذه الدراسة شحذاً للأذهان، وتربيةً للملكات، وتقوية للمعارضة، وتدريباً على الجدل والمناظرةر"

رثاء الشيخ عبد الله المراغي

" .... كان مرجع الحائرين في عويصات مسائله (الحديث عن علم الأصول)، ولقد حظيت بالتلمذة له في قسم التخصص القديم، فكان يُدرّس علم الأصول في كتاب (مسلَّم الثبوت) وما كان أشدّ حِرصنا على الإصغاء له، وتدبُّر كل ما يقول، لأنّه كان يجمع لنا معلومات كاملة شاملة، وقد تفهّمها في نفسه وهضمها بثاقب ذهنه، وكمْ كانت له منا مواقفُ جدل عنيف يستجلي فيها غوامض المسائل ومشكلاتها، فما يترك سائلاً في بيداء الحيرة إلا أخذ بيده رويداً رويداً ... وكلّ ذلك منه في تواضع جمّ، وصدر منشرح، وشكرٍ لله على نعمة الهداية والتوفيق".

آثاره

- نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول
- تكملة المجموع شرح المهذب
- رسالة في مناسك الحج
- محاضرات في التوحيد وأصول الفقه
- رسالة في الرد على من يدعون بجواز ترجمة القرآن
- رسالة في حكم قتل المرتد

وفاته

توفي الشيخ عيسى منون في ٦ يناير ١٩٥٧ ودفن في مدافن الإمام الشافعي بالقاهرة.

8

العلامة محمد المدني

الذي صاغ الطبيعة المعاصرة لكلية الشريعة

مكانته التاريخية

كان الشيخ محمد المدني ١٩٠٧- ١٩٦٨ من أنبغ علماء الأزهر في جيله، وكان قبل هذا أنبغ طالب أزهري بمقاييس التحصيل الدراسي ذلك أنه حصل على الشهادة العالمية القديمة في سن العشرين مستفيدا إلى أقصى حد من استثناءين متتابعين وفرا عليه أعواما من الدراسة ، وقد مارس الأستاذية والعمادة بكفاءة منقطعة النظير، لكنه على الرغم من فضله وعلمه ونجاحه وحرصه على التوافق مع النظام الناصري لم ينجح في الاستمرار مع ذلك النظام بما كان فيه من التنغيص الخفي ، وقد بذل جهداً ضخماً في تطوير كلية الشريعة على نحو لم يتمكن من تحقيقه أي من أسلافه وخلفائه على حد سواء ، و اجتهد في مناهجها، وطرق التعليم فيها، وعلي يديه تحولت إلي كلية للشريعة والقانون بكل ما يعنيه هذا من تقدم للمجتمع المصري و سمو به وبمكونه الاجتماعي، وتمكن من أهم دور علمي في عهد ١٩٥٢ بالمواكبة لتطوير الازهر واقتحامه مجال العلوم الحديثة ، وبخاصة أنه كان من قبل عمادته صاحب خطة إصلاحية واضحة ومتكاملة ، وقد حقق نجاحاً منقطع النظير في تدريس القانون الوضعي ضمن مناهج هذه الكلية ، و تدريس الفقه علي المذاهب الأربعة دراسة مقارنة ، و تدريس مذهبي الزيدية وجعفر الصادق من أعلام الشيعة المعتدلين، وبالإضافة إلى هذا كله فقد كان رمزا شامخا للحضور المجتمعي والإعلامي والثقافي حتى إنه كان أول شيخ أزهري ظهر على شاشة التلفزيون عند تأسيسه .

العنت و الكمد والوفاة المبكرة

لقي الشيخ محمد محمد المدني ما لقيه العلماء الازهريون في حقبة الستينيات من العنت والكمد حتى انه وهو الأستاذ النابغ والعميد اللامع لم يجد مفرا من ان يترك بيته الاثير في الأزهر الذي وصل فيه لأرفع مكانة علمية ليشغل وظيفة أستاذ الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم ، ثم ليشغل وظيفة أستاذ الشريعة في جامعة الكويت وليموت كمدا بعد ها بثلاثة شهور.

نشأته و نبوغه

ولد الشيخ محمد محمد المدني في ٢٨ سبتمبر ١٩٠٧ في مركز المحمودية بمحافظة البحيرة، وتلقي تعليماً دينياً بدأه في الكتاب، وواصله في المعاهد الأزهرية، وقد حقق الرقم القياسي للتفوق الدراسي في الدراسة الأزهرية في زمنه وفي غير زمنه، حتى ؛صل على أعلى الشهادات الأزهرية وهي شهادة التخصص المعادلة للدكتوراة في الثالثة والعشرين من عمره .

التحقيق التاريخي لتكوينه العلمي

تخلط المصادر المتاحة في الحديث عن تكوين الشيخ المدني وطبيعة السبق فيه وتواريخه ، وذلك بسبب الظن بأن العالمية القديمة تساوى ما هو أعلى من شهادة عالية بينما هي شهادة عالية فحسب . وبناء على هذا فإننا نقدم تاريخ تكوينه موجزا ومنضبطا : فهو قد نال الشهادة العالمية القديمة في سن العشرين، ولم يسبقه إليها في هذه السن أحد، وكان السبب في هذا أنه اجتاز امتحان الثانوية الأزهرية مايو ١٩٢٧ بينما كان لا يزال مقيداً في السنة الأولي من دراسته الثانوية في معهد الإسكندرية، وكان القانون قد سمح بهذا في ذلك الوقت، وهو ما استفاد منه أيضا الشيخان عبد الحليم محمود ١٩١٠- ١٩٧٨ و عبد العزيز عيسي ١٩٠٨- ١٩٩٤ التاليان له في المولد ،واللذان تخرجا بالعالمية القديمة في ١٩٣٢ ، أما في حالته هو فانه كان قد زاد على ذلك أنه اجتاز امتحان الشهادة العالمية القديمة في أكتوبر ١٩٢٧ أي بعد أقل من سنة واحدة من الحصول على الثانوية والقيد للدراسة في القسم

العالي، وكان القانون يسمح بمثل هذا التتويج في ذلك الوقت فقد كانت مصر تعيش زهوتها بعد ثورة ١٩١٩ وتولي سعد زغلول باشا الحكم باسم وزارة الشعب الأولى حتى مع ما شاب الأمر من بعض انتصارات للثورة المضادة في بعض الجزئيات .

دراسته العليا في البلاغة و الأدب

التحق الشيخ محمد المدني بعد حصوله علي الشهادة العالمية القديمة بقسم التخصص في البلاغة والأدب الذي كان يستغرق ثلاث سنوات من الدراسة وتخرج فيه بشهادة التخصص التي هي أعلى شهادات الأزهر في ذلك الوقت (الموازية للدكتوراة ، فيما قبل نشأة شهادة العالمية من درجة أستاذ التي أنشئت عندما أخذ الأزهر بنظام الكليات وشهادتها العالية (التي هي مساوية للعالمية القديمة التي كانت عامة من دون تخصص) ، ثم شهادتيها العالميتين : عالمية المهنة وعالمية الأستاذية).

وقد عين الشيخ محمد المدني مدرسا بمعهد الإسكندرية الديني بما كان للتعيين فيه من وجاهة ، واستمر طيلة حياته يتنقل بين مواقع مرموقة متميزا بطموح علمي شديد، وثقافة دينية وفكرية عالية.

مشاركته في الثورة الازهرية

كان الشيخ محمد محمد المدني في شبابه أحد رموز «الثورة الأزهرية» الشبابية التي كانت تنتقد الإمام الأكبر الشيخ محمد الأحمدي الظواهري في أسلوبه المحافظ الذي سيطر علي إدارته لشئون الأزهر الشريف، وذلك علي الرغم من تأسيس الظواهري للكليات الأزهرية الثلاث ووضع المناهج لها واختياره للمدرسين فيها من بين نوابغ الأزهريين، واختياره أساتذة للعلوم الحديثة من خارج الدائرة الأزهرية.

فصله بسبب تماديه في نقد الظواهري

تمادي الشيخ المدني في نقد الشيخ محمد الأحمدي الظواهري ١٨٧٧- ١٩٤٤ إلى حدود خطرة ، وفي مقابل هذا فإن جبهة الشيخ الظواهري وضعت اسمه ضمن الشيوخ السبعين الذين فصلوا من وظائفهم، وتم التآمر عليهم من خلال طلب حكومة

إسماعيل صدقي من الأزهر تقليل أعداد أساتذة الأزهر لدواعي الميزانية، وكان الشيخ المدني لا يزال في شبابه، مما دفعه إلي مواصلة الحملة علي الشيخ الظواهري حتى انه أخذ يتنقل بين المعاهد الأزهرية المختلفة للقيام بالدور التحريضي، في تشجيع الطلاب علي الإضراب.

انتقاله لكلية الشريعة

ولما نجحت الثورة وعاد الشيخ المراغي إلي مشيخة الأزهر عاد إليه حقه، حيث اختاره الشيخ محمود شلتوت (وكيل كلية الشريعة في ذلك الوقت) مدرسا بكلية الشريعة، وذلك علي الرغم من أن شهادة التخصص التي حصل عليها كانت في علمي البلاغة والأدب، لكن ثقة الشيخ شلتوت الكبيرة في علمه جعلته يكلفه بتدريس مادة أصول الفقه، ولم يكن هو وحده من اجتاز هذا التحدي فقد حدث هذا التحول أيضا مع الشيخ عبد العزيز عيسى في عصر كان يدرك قيمة المنهجية و وحدة المعرفة سواء بسواء ، ومن الجدير بالذكر أن المدني تفوق في تدريس أصول الفقه وبرز فيها بروزا شديدا، وارتبط منذ ذلك الوقت بعلوم الشريعة وبكلية الشريعة حتي أصبح عميداً لتلك الكلية، بل أعظم عمدائها ، و ضرب بتفوقه هذا أوضح مثل علي وحدة العلوم الأزهرية، ومدي استطراق النجاح فيها، والتفوق في أدائها.

إعجابه بقدرة المراغي علي النفاذ إلي حقائق التشريع الإسلامي

كان الشيخ المدني معجباً بفكرالشيخ المراغي وقدرته علي النفاذ إلي حقائق التشريع الإسلامي، ومما يذكر للمدني في هذا المقال أنه هو الذي أبان عن فكرة المراغي في التفريق الذكي بين الدين والفقه، وقد كتب مقالاً في «الرسالة» لخص فيه آراء الشيخ المراغي التي كان قد أبداها في أثناء مناقشة رسالة علمية تقدم بها صاحبها لنيل درجة الأستاذية في الشريعة الإسلامية، وقد حرص المراغي (علي نحو ما سجله المدني) علي أن ينبه الطالب والعلماء إلي أن الدين في كتاب الله غير الفقه، وأن من الإسراف في التعبير أن يقال عن الأحكام التي استنبطها الفقهاء واختلفوا فيها، وتمسكوا بها حينا، ورجعوا عنها حينا آخر: إنها أحكام الدين، لأن الدين هو الشريعة التي أوصي الله بها الأنبياء جميعا، وتلك لا خلاف عليها، أما

القوانين المنظمة للتعامل والمحققة للعدل، والدافعة للحرج، فهي آراء الفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية، تختلف باختلاف العصور، ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه مع ما نري من اختلاف الفقهاء، بعضهم مع بعض، لحقت علينا كلمة الله إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء (الأنعام: ١٥٩).

نشره رأي المراغي فيما ينبغي التحلي به في مقاربة قضية النسخ

وإلي الشيخ المدني يعود الفضل في دور مماثل قام به لتسجيل وتوثيق فكرة الشيخ المراغي، الذي لم يكن معنياً بالتأليف، فيما يتعلق بالنسخ في القرآن الكريم، وكان النسخ في القرآن موضوعاً لرسالة من رسائل الأستاذية التي ناقشها ، وقد انتقد صاحب تلك الرسالة أبا مسلم الأصفهاني انتقادا لم يسلم من التجريح، فقال الإمام المراغي ، فيما رواه الأستاذ المدني في مقال في مجلة «الرسالة»: «.... لقد كنتَ [الخطاب من المراغي للشيخ الذي تقدم برسالة الأستاذية عن النسخ] قاسيا علي أبي مسلم الأصفهاني في غير ذنب جناه، ولا شطط صار إليه، لأن الذين قالوا بالنسخ في القرآن مثلوا له بآيات بلغت عشرين آية، فجاء الفخر الرازي وناقشهم في تسع منها، وظهر أنها لا تعد من النسخ، ونقض بقية العشرين بالدليل والبرهان، فكيف تحرّمون علي أبي مسلم الأصفهاني ما تبيحون للفخر الرازي وكلاهما علم في بابه؟».

ثورته على بطء الإصلاح بعد عودة المراغي

علي عادة المصلحين الراديكاليين لم يلبث الشيخ محمد المدني قليلا إلا و عاد إلي ممارسة سياسة النقد مرة أخري، إذ أصبح هو نفسه من أبرز الذين استبطأوا الإصلاح علي يد الشيخ المراغي، وربما أنه كان من أول مَنْ انتقد الشيخ المراغي في بطء خطوات إصلاحه، وقد كتب في هذا المعني مقالات عديدة في «الرسالة» وجريدة «البلاغ» وأخذ يستحث الإمام الأكبر علي الإسراع في الإصلاح، ودعاه إلي تهذيب فصول العقائد والعبادات وتنقيتها من كل ما لحق بها من البدع، بحيث تتفق وقواعد الإسلام الصحيحة، وأن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب معين، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنّة،

والأحكام المجمع عليها، مع النظر في المسائل الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والأعراف. وكان يقول إنه لابد من تأليف كتب جديدة قيمة بجانب كتب التراث علي الطريقة العلمية الحديثة مع العودة إلي الأسلوب الجيد الذي امتاز به المؤلفون فيما قبل عصر المماليك، ومع الالتزام كل الالتزام بما يحافظ علي جوهر الدين، وكل ما هو قطعي من نصوصه.

دعوته لدراسة الأديان والمذاهب

في تلك الفترة دعا الشيخ محمد المدني كذلك إلي دراسة الأديان ليقابل الطلاب ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو موجود في الدين الإسلامي، فيظهر للناس يسره وقداسته وامتيازه عن غيره. ودعا أيضاً إلي تدريس أصول المذاهب في العالم قديمها وحديثها، وكل المسائل العلمية التي يتوقف عليها فهم كتاب الله.

عمله على دمج الأزهر في الحياة العامة

كان الشيخ محمد المدني من أكثر الازهريين صلة بالصحافة ، و قد تميزت صلته بحرصه على إصلاح مؤسسته في المقام الأول ، وعلى أن يكون هذا الإصلاح مرتبطا بالمجتمع وصدى لتقدمه أو دافعا للمجتمع إلى الأمام ، و من المفيد أن نطلع علي أسلوب المدني ومنهجه في بعض هذه المقالات .

مقاله الذي يستحث المراغي فيه على الإصلاح

هذا مقال للشيخ المدني في «الرسالة» (يونيو ١٩٤١)، نراه فيه معتزاً بالدور الذي لعبته الثورة الأزهرية، كما نراه حريصاً علي أن ينبه الشيخ المراغي إلي جوهر إصلاحاته: " عاد الأستاذ الأكبر المراغي إلي منصبه بعد الثورة الأزهرية المعروفة، وترقب الناس جميعا أن يتم من آيات الاصلاح ما بدأ، وأن تعود للأزهر الروح المراغية القوية التي كانوا يعهدونها من قبل، ولكن هذه الحركة الفكرية في الأزهر قد سكنت ريحها، ومازال الأزهر عاكفا علي كتبه يدور بها حول نفسه، ويفني فيها زهرة شبابه، وينقطع بها عن الناس، فليس له اشتراك ذو قيمة في التشريع العملي

للبلاد، وليس له صلة بأوساط العلم والثقافة، وليس له نشاط في إخراج كتب علمية أو أدبية كما يخرج الناس، وليس لمجلته أي أثر في توجيه العقول، وإن كان لها أثر كبير في تشجيع الخرافات والأوهام (كذا في النص). ... وهذه الحركة الدراسية في الأزهر تشكو من تهاون الرؤساء، وطغيان الطلاب (!!!) (... هكذا كان المدني منتبها إلي ما يجره طغيان الطلاب من شر العلم)، وعدم إتمام المقررات، وضعف المستوي العلمي ضعفا يشغل البال، ويبلبل الأفكار».

قراءة الدكتور محمد رجب البيومي لأفكار المدني الثورية

يذكر الدكتور البيومي أن المدني أشار إلي أن الإمام المراغي «رأي من سياسته في العودة الثانية أن يرضي العناصر المختلفة في الأزهر»، وفي هذه العناصر منْ ألف القديم ولم يرض به بديلا، «والمصلح لابد أن يكون جريئا في تنفيذ خطته، إذ أن الاستعانة بمن يصدفون عن كل إصلاح حميد تعويق وتثبيط، وأكثر هؤلاء بحكم السن فقط يتبوؤون المناصب الكبرى في الأزهر، وهم يكلون عن حمل الأعباء!».

سعة صدر الإمام المراغي

علي الرغم من انتقاد الشيخ المدني لخطة المراغي في بطء إدارة الإصلاح الأزهري ببطء وتؤدة، فمن الجدير بالذكر أن الشيخ المراغي لم يكن ضيق الصدر تجاه انتقادات المدني وغيره من علماء ذلك الجيل.

مواصلته ثورة الإصلاح في عهد الشيخ عبد المجيد سليم

ظل الشيخ محمد المدني ثائراً يحمل راية حركة الثورة الأزهرية المتصلة التي لم تقف عند حد عودة الشيخ المراغي، وإنما استمرت في المطالبة بالإسراع في الإصلاح، وفي هذه الفترة كان الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت والشيخ المدني من أبرز أعوان الإمام الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم المفتي الأشهر في عدد من الأنشطة المهمة في مجال التقريب بين المذاهب ، والفتوي ، والتوجيه.

مديرا لمكتب الشيخ عبد المجيد سليم

كان الشيخ محمد المدني أول من عين في منصب مدير مكتب شيخ الأزهر وذلك في عهد الشيخ عبد المجيد سليم

نشاطه في جماعة التقريب

د كان للشيخ المدني جهد بارز في جماعة التقريب الإسلامية، وقد رأس تحرير مجلتها التي صدرت في أعداد علمية ممتازة جاوزت خمسين عدداً حافلة بالدراسات المتميزة .

دعمه للشيخ محمود شلتوت

قام الأستاذ المدني بدور داعم للشيخ محمود شلتوت حين ألقي محاضرة عن «السياسة التوجيهية في الأزهر»، وقد كتب الأستاذ المدني مقالا تعريفيا مادحا لهذه المحاضرة باعتبارها تتسق مع ما كان يكتبه هو نفسه عن الإصلاح .

جهده في تفسير القرآن الكريم

علي الصعيد العلمي والتأليف كان الشيخ محمد المدني واحداً من نوابغ عصره في التفسير كما كان في الشريعة، وقد ترك تراثاً فكرياً متميزاً في كثير من موضوعات العلوم الإسلامية، وقد كان الشيخ المدني من أفضل الذين قاموا بتفسير القرآن الكريم في عصره.

منهجه في التفسير

كان منهج الشيخ محمد المدني في التفسير متأثراً بالمنهج المعروف عند علماء الشريعة الذين يفسرون آيات الأحكام مع إضفاء للجو التشريعي في قراءة النصوص القرآنية ، وقد حرص علي أن يتناول كل آيات التشريع بدراسات فقهية ، كما أتم تفسيره لبعض السّور القرآنية ونشرها في مجموعة من كتبه يرى القارئ اسماءها في حديثنا عن آثاره .

عمادته لكلية الشريعة

ظل الشيخ محمد المدني يجاهد في سبيل الإصلاح الأزهري في عهد المراغي وبعد عهد المراغي حتي إذا ما تولي صديقه وأستاذه الإمام محمود شلتوت مشيخة الأزهر، كان من الطبيعي والمنطقي أن يتولى هو عمادة كلية الشريعة ، وبالفعل فقد اختير الشيخ محمد المدني عميدا لكلية الشريعة سنة ١٩٥٩، عقب تولي الشيخ شلتوت لمشيخة الجامع الازهر .

إنجازه في تدريس الفقه على المذاهب الأربعة

عقب تولي الشيخ محمد المدني العمادة ، وضع المناهج المقررة وفق خطته الإصلاحية، فقرر أن تدرس المذاهب الإسلامية الأربعة دراسة مقارنة يترك فيها التعصب المذهبي جانبا، بحيث لا يطلب من الباحث أن يقرر رأي الفقهاء في مذهبه، وإنما يطلب منه أن يقرر المسألة الفقهية غير متأثر بمذهب خاص، وغير معتمد إلا علي قوة الدليل، وعلي هذه القوة وحدها يكون المعول في اختيار الحكم الصائب في رأيه.

ومن المعروف أن نواة هذه الدراسة المقارنة بين المذاهب الأربعة كانت تُدرس في كلية الشريعة على نحو موجز، وكان الأستاذان الكبيران محمود شلتوت ومحمد علي السايس قد وضعا فيها كتابا صغيرا، يتضمن أمثلة قليلة من قضايا فقهية كانت محل خلاف أصحاب المذاهب الأربعة.

فلما تولى الشيخ المدني العمادة خصّ مقرر الفقه المقارن بمساحة أكبر في المناهج بحيث أصبحت جميع مسائل الفقه خاضعة لهذا الاتجاه المقارن، وهكذا أصبح في وسع الدارسين والخريجين أن يختاروا الرأي الراجح من المذاهب متي صح الدليل، وذلك دون تقيد بإمام خاص. ومن ذلك الحين بدأت بحوث أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة تتجه اتجاها يستمد خصوبته الفكرية من تراث عظيم تم بناؤه على مدى القرون التي لم ينقطع الملمون فيها عن الدراسة والبحث والتأليف .

الانتصار لفكرة الفقه المقارن علي الفقه المذهبي

كانت وجهة نظر الشيخ المدني في الانتصار لفكرة تدريس الفقه المقارن بدلا من الفقه المذهبي أن يفتح الباب رحباً واسعاً أمام الاجتهاد، وأمام الإفادة من الاجتهاد الفقهي الذي تحقق عبر العصور بين فقهاء جهابذة، وكان يقول في هذا المعني:

«... إن الفقيه المنصف الذي لا هدف له إلا البحث عن الحق، لا يسعه أن يغض الطرف عن قول مجتهد ما في المسألة التي يبحثها، مادام لا يصادم نصا قطعيا من كتاب أو سنّة، ولا يسعه أن يعرض عن دليله، فقد يكون هذا الدليل سليما، ولو أن فقيها باحثا ارتضي لنفسه أن يغض النظر عن قول غيره لكان ممن قال الله فيهم: ألا إنهم يثنون صدورهم منه ليستخفوا منه ألا حين يستغشون ثيابهم، ومنهجه حينئذ منهج فاسد غير معتد به من العلماء».

أمنيته في دراسة الفقه بعيدا عن المذهبية

كان الأستاذ المدني يدعو إلي أن تكون دراسة الفقه المقارن قائمة علي أساس جوهري، هو أن يقارب الباحثون المسألة الفقهية فيكّونوا الحكم فيها غير متأثرين بحكم سابق ضد هذا المذهب أو ذاك. و بعبارة أخري فإن الشيخ المدني كان يستهدف أن يخلع الباحث ثوبه المذهبي قبل أن يقارب الدرس الفقهي، وإلا كان البحث المقارن غير صحيح.

وكان الشيخ محمد المدني يؤيد أسلوبه هذا بما كان ينقله من نصوص قوية لأئمة الإسلام تدعو إلي محاربة الاتجاه المتعصب لمذهب معين، ومن ذلك قول شيخ الإسلام العز بن عبد السلام رضي الله عنه:

«ومن العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم علي ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعا، وهو مع ذلك يقلده فيه، ويترك مَنْ شهد الكتاب والسنّة له، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده».

تدريس مذهبي الزيدية و جعفر الصادق

نجح الشيخ محمد المدني في تحقيق أنجاز علمي كبير وغير مسبوق في دقته و ذكائه ومعانيه في اثناء عمادته لكلية الشريعة ، حيث أدخل تدريس مذهبي الزيدية وجعفر الصادق من أعلام الشيعة المعتدلين، وقد قوبل هذا الاتجاه بعاصفة حادة ممن نعرفهم .... ، وقد كان الشيخ المدني من الذكاء بحيث جعل دراسة المذهب الشيعي تدخل في درس الفقه المقارن، وكانت وجهة نظره إنه إذا عُرضت مسألة فقهية تشعبت فيها الآراء في المذاهب السنّية فمن الأجدر أن ننظر في هذه المسألة من وجهة نظر الفقه الزيدي أو الفقه الجعفري أيضا ، وذلك لأن أئمة هذين الفقهين يرجعون إلي كتاب الله والثابت من سنّة رسول الله كما نرجع، فأي مانع من أن نعتبر أبا حنيفة ومالكا والشافعي وابن حنبل وزيد بن علي وجعفر الصادق أئمة من طراز واحد ينهج نهج الإسلام؟».

ولايزال هذا الاتجاه الذي قام به الشيخ المدني قائماً ، ولاشك في أنه كان من العوامل التي ساعدت علي دعم فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، وإن كان الأمر لا يخلو من آثار سياسية سلبية تحاول الانتقاص مما تحقق في هذا المجال.

هو من قرر تدريس القانون الوضعي في كلية الشريعة

يتمثل الانجاز الثالث الذي نجح فيه الشيخ المدني في أثناء عمادته لكلية الشريعة في قراره بتدريس القانون الوضعي ضمن مناهج هذه الكلية، و واكب هذا تحول في اسم الكلية الى كلية للشريعة والقانون ، وكان الشيخ المدني يبرر ضرورة الأخذ بهذا التوجه بلفت النظر إلي حقيقة أن الدولة تأخذ بالقانون الوضعي وتدير أمورها طبقا له، وتراه وحده أرقي قانون معاصر يتمشى مع دستور الاجتماع المعاصر، وكان ينبه إلي حقيقة أخري وهي أننا إذا أردنا أن نثبت كفاءة الفقه الإسلامي، وسموه علي القانون الوضعي، فلابد أن ندرس هذا القانون لنبين ما لدينا من الرأي المخالف، محفوفا بأدلته المدعمة، فإذا طالبنا بعد ذلك بتنفيذ الشريعة الإسلامية نكون قد أثبتنا رجحانها في ساحة البحث العلمي بأدلة لا تدفع، تكفي لإقناع المعارضين أو إضعاف حججهم. وكان الشيخ محمد المدني بفهمه العميق يستشرف طبيعة حركة المجتمع

المدني، فكان يقول: « إن الدراسات القانونية ستكون سلاحا لطلبة الأزهر في ميدان الحياة والوظيفة، حيث يستطيعون أن يتقدموا إلي مناصب القضاء ، ومراكز التوجيه القانوني في الدولة، وحينئذ لا يقال للأزهريين: إنكم لستم أهلا لهذه المناصب المتطورة إذ لم تدرسوا قوانينها».

إدراكه الذكي لفائدة تدريس القانون الوضعي

ظل الشيخ محمد المدني يؤكد علي مدي الفائدة التي تعود من تدريس القانون الوضعي في كليات الشريعة، سواء في مجال إظهار صلاحية التشريع الإسلامي مقارنا بها، وفي مجال إتاحة العمل بالقانوني المدني أمام طلبة كلية الشريعة، وهم أولي بهذا العمل، لأنهم هضموا القانون «شرعيا ووضعيا»!

وكان الشيخ محمد المدني يعبر عن فكرته الذكية فيقول :

"إنه إذا وفق الله وانتصرت فكرة الحكم الإسلامي بشرع الله، فلن يكون ذلك بغير جهاد الفقهاء ممن درسوا شريعة الله ولمسوا ارتفاعها عن شرائع الناس، فأقنعوا الناس كل الإقناع بما يعلمون".

دعوته الى التدرج في تطبيق الشريعة

علي الرغم من كل ما فصلنا القول فيه مما يدل بوضوح على راديكالية الشيخ المدني الواضحة فيما يتعلق بمناهج التعليم الأزهري، فإنه كان، وهذا موطن عبرة، إصلاحياً متدرجاً فيما يتعلق بالدعوة إلي تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية، وكان من أنصار فكرة التدرج الطبيعي في المطالبة بهذا التنفيذ، وقد كان له رأي معتدل أبداه في هذا الشأن في محاضرة له ألقاها في جمعية الشبان المسلمين حيث قال:

«... لنترك مسألة الحدود حتي تتضح جدواها في أذهانكم بعد حين، ثم نعجل بتنفيذ أحكام الشريعة في الأحوال التجارية والمدنية، بحيث يكون القانون المدني مأخوذا من كتاب الله علي نهجه القويم، وهنا نكون قد قطعنا نصف الطريق، مقتدين برسول الله حين أرجأ هذه القوانين بمكة إلي ميعادها المدخر في المدينة».

كتابه عن القصص الهادف في سورة الكهف

مما لا شك فيه أن توجه الشيخ المدني بجهده إلى ميدان الشريعة والفقه قد حرم الدراسات الأدبية من أستاذ واعد ، وقد مكنته دراساته المتعمقة في الأدب والبلاغة من أن يكتب كتابه المهم «القصص الهادف كما نراه في سورة الكهف»، وفيه أثبت فيه (علي نحو ما يشير أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي) أن القرآن في مضمونه الخلقي الكبير يعتبر ردا علي شُبه ظالمة أثارها حول القصص القرآني مَنْ جروا وراء الخيالات الموهومة، ودون تعمق في البحث.

كتابته لتاريخ الفقه في مصر

كان الشيخ محمد المدني واحدا من العلماء الاصلاء الذين تهديهم ممارسة البحث العلمي الى الحقيقة الجوهرية القائلة بأهمية دراسة تاريخ العلم وفلسفته ، ولهذا فان للشيخ محمد المدني بحث كبير ومهم عن تاريخ الفقه في مصر، وقد جعل عنوانه «الفقه الإسلامي في مصر» ونشره في مجلة «الأزهر» (ما بين ١٩٣٨ و١٩٤٠)، وفيه أنصف الإمام الليث وأشار إلي ما دار بينه وبين الإمام مالك فقيه المدينة وعالمها من مناظرة علمية ومساجلة فقهية، وقد أجاد الأستاذ المدني عرض هذه المناظرة.

معارضته لرأي أحمد أمين في تأثر فقه الشافعي بيئة مصر

كانت للشيخ المدني وجهة نظر مخالفة لما هو شائع في المسلمة المتناقلة التي تقول في تأثر الشافعي بالبيئة المصرية، وقد حاول الشيخ المدني بأسانيد كثيرة أن ينفي هذا التأثر، معارضا ما أثبته الأستاذ أحمد أمين في كتابه «ضحي الإسلام» من حديث قطعي عن هذا التأثر.

دعمه للدكتور البهي في معركته مع محمود الشرقاوي

كان الدكتور محمد البهي قد كتب في مجلة الرسالة مقالا بعنوان شخصية الأزهر العلمية ، تناولناه في دراسة لنا عن الدكتور محمد البهي في موضع آخر ، وفي العدد التالي كتب الأستاذ محمود الشرقاوي، مقالا عقّب به على مقال الدكتور محمد البهي

ثم تدخل الأستاذ المدني بمقال واجه فيه الأستاذ الشرقاوي بما لم يستطع الدكتور البهي مواجهته به . وسوف نلخص للقارئ ملامح الآراء المهمة في هذه المناقشة الحيوية و ما حفلت به من نظرات ذكية .

الدكتور البهي يعرض رؤيته لموقف الازهر من محمد عبده

كان مقال الدكتور محمد البهي في مجلة الرسالة ردا منه على سؤال طرحه احد الكتاب رمز لاسمه بحرف م من ذكر اسمه الكامل [هو الأستاذ محمود الشرقاوي كما اتضح في مقاله التالي] ، وقد طرح الأستاذ محمود الشرقاوي سؤاله في مقال تحت عنوان "ذكرى الأستاذ الزنكلوني" نشرته مجلة الرسالة نفسها فقال ضمن ما قال : " . . . أليس من العجب أن يكون من أبناء الأزهر من بعث إلى أوربا باسم محمد عبده، ثم لا يكون الأزهر معنياً بتاريخ محمد عبده وأفكار محمد عبده؟"

وقد فهم الدكتور البهي أنه ممن يقصدهم السؤال فكتب مقاله بما هو معروف من حدة طبع في ذلك الوقت ، ومن انعدام رغبته في استيعاب التطور الفكري والاجتماعي ، و لا يعجبن القارئ من هذا الحكم الذي نصدره اليوم بعد ثمانين عاما من المناقشة و نبدو متعالين فيه ، فنحن نكتب ما نكتب الآن وقد تهيأ لنا من آليات الفهم والحكم على الأمور ما لم يكن متاحا بالقدر ذاته للدكتور البهي ، و في جميع الأحوال فان نص الدكتور البهي كاشف ودال على حدود ذلك الصراع الفكري وبخاصة أن الدكتور البهي في مقاله قد شخص الأمر على أن الازهريين دُفعوا إلى عدم معرفة الإمام محمد عبده، ودفعوا أيضا إلى استمرارهم على عدم معرفته به .

و قد ختم الدكتور محمد البهي مقاله بقوله : " وأخيراً أقول للأستاذ الفاضل (م): إن من بُعثوا إلى أوربا باسم محمد عبده لم يهملوا محمد عبده في عملهم العلمي؛ فقد بدأت التعريف بمحمد عبده في الحياة الجامعية الألمانية بعقد موازنة بين نظرته إلى الإسلام ونظرة هيجل إليه في رسالة صغيرة؛ ثم كتبت عنه رسالة الدكتوراه في جامعة هامبورج وهنا في أزهرهم لم يهملوه أيضاً. وإنما رأوا مهمتهم أولاً وبالذات في التوجيه، إذ فيه الضمان الكافي لقبول تاريخ محمد عبده، وأفكار محمد عبده، وبالتالي للتعرف بمحمد عبده"

رؤيتنا المختلفة لمقال الشيخ المدني

في واقع الأمر فإننا نرى في مقال الشيخ المدني دفاعا ذكيا عما كان الشيخ المراغي قد اتهم به من بطء الإصلاح في عهد ولايته الثانية ، وقد كان المدني نفسه واحدا ممن قالوا بهذا ، لكنه فيما يبدو بعد تمحيصه للأمور بدأ يدرك الأسباب الحقيقية لبطء الإصلاح ، و يتفهم بعضها ، و يداغع عن بعضها الآخر ، مقدما في كل الأحوال نصوصا متوازنة انتهز الفرصة لنشرها و كأنها استطراد من موضوع آخر .

الجدل العلمي في مقال الأستاذ المدني

جاء مقال الأستاذ المدني في التعقيب على مناقشات الدكتور البهي و الأستاذ محمود الشرقاوي كاشفا عن تفوقه الشديد في القدرة الجدلية إلى درجة أننا نأخذ عليه أنه أضاع وقته في مثل هذا السجال و المحال بينما كانت قضايا العلم أولى بجهده هذا و في كل الأحوال فإن الرد ممتع من حيث هو تعبير ذكي عن جدل قابل للبناء عليه و مستحق التأمل :

" ..... والأستاذ الشرقاوي يصف مقال الدكتور البهي بأنه مقال جيد، وفيه صدق كثير، وقد أثار في نفسه طائفة من الخواطر يعتقد أن فيها - وهي أيضاً - صدقاً كثيراً وفيها صراحة ومع أن الأستاذ [محمود الشرقاوي] يبدو معارضاً لفكرة الدكتور، بل مهاجماً له فإن من يتأمل فيما قاله يجده قد وافقه في كل ما قاله، ثم نقل البحث إلى شيء آخر. ..... ولست فيما أكتب اليوم بالمدافع عن أعضاء البعوث الأزهرية إلى أوربا، فذلك شأن يخصهم، وهم أولى بأن يردوا على أسئلة الأستاذ التي وجهها إليهم؛ ولست كذلك مهاجماً لأحد من الناس أو لطائفة من الطوائف، ولكني أريد أن أقول إن الأستاذ الشرقاوي لم يكن صريحاً على الرغم مما ادعاه لنفسه من الصراحة في أول مقاله؛ فهو يقول للدكتور البهي: لا تحدثنا عن إنتاج جماعة كبار العلماء، ولا عن قيمة هذا الإنتاج في نظر العلم، ولكن حدثنا عن إنتاج هذه البعوث الأزهرية التي أنت واحد من أعضائها، والتي وضع الأزهر فيها آماله، وظل يرقبها في لهف وشوق، معللاً نفسه بعهد جديد يمتاز بالحرية في الرأي، والاستقلال في التفكير: أين هو هذا الإنتاج؟ وأين طابع هذه البعوث الخاص الذي تتميز عن أشياخها؟ وأين

التجديد الذي أفاده الأزهر من بعثة الإمام محمد عبده أو بعثة فؤاد الأول؟ ..... هكذا يتساءل الأستاذ، ثم يصرح بأنه لم ير دليلاً يدل على أن هذه البعثات قد جددت، أو سارت على نهج غير النهج الذي سار عليه الأشياخ من قبل : (فلا هي قد أقامت في الأزهر مدرسة للتجديد خاصة، ولا نهجت فيه منهجاً دراسياً ولا تأليفياً خاصاً، ولا لمت حولها معسكراً جديداً يرفع معها وبعدها شعلة النور في الأزهر. . . الخ)

الشرقاوي وجد نفسه أمام واحد من فرضين

"..... ثم يحاول الأستاذ (أي الأستاذ الشرقاوي) تعليل ذلك، فيجد نفسه أمام واحد من فرضين: إما أن تكون هذه البعوث لم تفد شيئاً مما درست في جامعات أوربا، ولم ترتفع بتفكيرها عن أشياخها وعن زملاء أعضائها الذين لم يبعثوا ولم يدرسوا. . . وإما أن تكون هذه البعوث العلمية قد أفادت من دراستها الأوربية عقلية جديدة حرة وتفكيراً حراً. . . الخ) ..... تردد الأستاذ (أي الأستاذ الشرقاوي) بين هذين الأمرين، ولكنه نفى الأول منهما مستدلاً بأن أعضاء هذه البعوث جميعاً مبرزون في دراساتهم الجامعية، وفي درجاتهم العلمية التي نالوها، وفي البحوث التي فازت بالتقدير، فهو إذا يستبعد الغرض الأول ويستبقي الغرض الثاني، وهنا ينتهي عهده مع الصراحة، فيفر من مواجهة الحقيقة التي يراها، ويعود إلى الترديد فيقول: هل يتوجه اللوم في عدم إنتاج هذه البعثات إليهم أم أين يتوجه؟ كأني بالأستاذ الشرقاوي يريد أن يكون صريحاً في نفي الموضوع كما كان صريحاً فيما وجهه إلى الدكتور البهي، فهو يهم بأن يطلق لنفسه العنان ثم يعود فيؤثر الإبهام، وكأني به (متفق) مع صاحبه في كل ما ذكره غير مخالف له في شيء منه، ولكنه يؤثر أن يظهر في ثوب المعارض له".

المدني يسأل الشرقاوي عن ناحية ثالثة قابلة لأن تلام؟

" ... ولا علينا من ذلك، لكننا نسأل الأستاذ: ما هي الناحية الثانية التي يحتمل أن يتوجه إليها اللوم؟ ما هو هذا الشيء الذي يحتمل أن يكون قد صرف أعضاء البعوث عن الإنتاج مع قدرتهم عليه؟ أتقصد به أن البيئة الأزهرية غير صالحة لتلقي الفكر الجديدة، وتقبل الإنتاج الحر المبني على التفكير المستقل لأنها ما زالت تعد التجديد خروجاً على ما ينبغي من تقديس القديم والفناء فيه، والدوران من حوله؟

التجديد والإنتاج العلمي مرتبطان بالسياسة التوجيهية

"أم تقصد أن التجديد والإنتاج العلمي مرتبطان بالسياسة التوجيهية، فكلما كانت هذه السياسة ماضية في طريقها القويم، حريصة على تشجيع العاملين، وإنارة الجهود، والانتفاع بالمواهب، نما الإنتاج، وكثر المنتجون، وتشجع العاملون. وكلما انحرفت هذه السياسة عن طريقها القويم وأدخلت في تقدير الأعمال اعتبارات غريبة عنها، فترت الهمم، وكلت العزائم، وضعف التفكير، وقل الإنتاج؟

هل أراد الأستاذ الشرقاوي القول بأن الأزهر لم يعد كما كان

" .....لا يبقى معنا إلا أن الأزهر لم يصبح بعد بيئة صالحة لتلقي الإنتاج العلمي الذي أساسه التفكير الحر، والاستقلال في النظر، وعدم افتراض الثقة المطلقة إلا فيما ورد عن المعصوم. فهل هذا هو ما أراده الأستاذ الشرقاوي؟ إن يكنه [يقصد إن يكن هذا هو ما يعنيه] فلا ينبغي أن يعد العقم في الإنتاج قصوراً في البعثات الأزهرية، ولا عيباً في السياسة التوجيهية؟

المدني يقول إن المجاملات تفسد الإصلاح

" ..... نحن نعرف أن كثيراً من الاعتبارات قد يعوق سير الإصلاح، ويصرف الساسة الموجهين عن الطريق، ويلويهم من حيث يريدون أو لا يريدون عما رسموه من الإصلاح وأخذوا به أنفسهم من التوجيه. فقد يكون في بيئة من البيئات رجل حر الضمير، مستقيم الفكرة، له في الإصلاح برنامج شريف، وله غيرة محمودة على هذا البرنامج، ولكنه مع ذلك لا يرى بأساً من أن يجامل شخصاً ما فيسند إليه عملاً ممتازاً من الأعمال الإصلاحية، لا لأنه ممتاز في نفسه، ولا لأنه ناجح في عمله، ولا لأنه لا يوجد في أقرانه من هو خير منه، ولكن لاعتبار آخر، كأن يكون صديقاً مثلاً، أو أن يكون قد تطلع في يوم ما إلى منصب ما فلم ينله، فمن الرأي أن يُترضى، ومن الرأي أن يعوض!

المدني يعترف بأن المصلح الشريف قد يخضع قراره للتوافقات

" ..... وقد يحيط بالمصلح الشريف المخلص أعوان شرفاء مخلصون لا يدفعهم إلا الإخلاص للفكرة الإصلاحية، ولكنه مع ذلك ربما أهمل آراءهم، لا لأنه بحثها فتبين وجه الخطأ فيها، ولا لأنه اقتنع بأن غيرها أولى بالقبول منها، ولا لأن أصحابها مشكوك في إخلاصهم أو في حسن تقديرهم، ولكن لاعتبار آخر لا ينبغي أن ينظر إليه، ولا أن يغلب جانبه، كالميل إلى تمثيل عنصر معين في ناحية من النواحي".

" ..... وقد يخضع المصلح لاعتبارات أخرى غير هذه وتلك، يدفعه إليها على الرغم منه قانون تقليدي، أو عرف قائم، فتراه مثلاً لا يسند أعمالاً خاصة إلا إلى طائفة خاصة، لا لأن هذه الطائفة أجدر من غيرها بتولي هذه الأعمال، ولا لأنها أقدر من غيرها على السير بها في طريق النجاح، ولكن لاعتبار آخر قد لا يكون له صلة بهذا الموضوع أصلاً، كاعتبار شرط التوغل في السن مثلاً في حق الأعضاء الذين ينتخبون لعضوية جماعة ما، أو يرشحون لتولي منصب ما وهكذا.

المدني ينبه إلى أن القدرة على الإنتاج وحدها غير كافية بدون تشجيع

" ..... نعرف هذا كله، ونعرف أنه شر ما تصاب به بيئة من البيئات، وأنه داء خطير يصيب الإنتاج العام بالشلل، ويؤدي إلى الخمول والركود، ثم إلى الانحلال والموت! ونعرف أيضاً أن العامل الذي يجد أن المقاييس التي من حوله ليس أساسها التفكير والعمل والدأب والإنتاج، وإنما أساسها شيء آخر غريب عن هذا كله، وبعيد عن هذا كله، هذا العامل لا يلبث أن يفتر، وأن يضعف، لأن القدرة على الإنتاج وحدها غير كافية، ولكن ينبغي أن يصاحبها التشجيع والإغراء. .....

"فهل يريد الأستاذ الشرقاوي شيئاً من ذلك ويمنعه شيء ما أن يقوله، وأن يكون صريحاً فيه؟ ألا إنه لو علل ما يقوم به من عقم البعوث العلمية بالسياسة التوجيهية لما كان منصفاً، ولما قال صواباً، فإن على رأس الأزهر شيخاً ممتازاً في تفكيره، ممتازاً في شخصيته، بعيد النظر فيما يقدم عليه أو يحجم عنه من عمل، وهذا الشيخ العظيم فوق أنه يشرف على الأزهريين من أسمى مكان في الأزهر، يتمتع من حبهم

وطاعتهم وحسن انقيادهم بما لم يتمتع به أحد من شيوخ الأزهر، فلا يستقيم مع هذا أن تكون السياسة التوجيهية في عهده ملتوية عن الطريق، غير مؤدية إلى الغرض المنشود. ولن يرضى الأستاذ الأكبر بأن يضع بالأمس أسس الإصلاح، ويرسم منهاج النهوض، ويضيء شعلة التجديد، حتى إذا اجتذب بها القلوب ووجه إليها النفوس، وضعها في طريق العواصف الجامحة من رغبات أو شهوات"

رئاسته لاتحاد الطلاب

كان الشيخ محمد المدني رئيسا لاتحاد طلاب كلية الشريعة تم لاتحاد طلاب الأزهر جميعا في ظل النظام المعمول به في ذلك الوقت .

انتقال عمله من الازهر للجامعات المدنية

كان الشيخ محمد المدني من القلائل الذين عملوا أساتذة في الجامعات المدنية بعد أن عملوا في جامعة الأزهر، فبعد عميدا عمله عميدا لكلية الشريعة منذ سنة ١٩٥٩، وما بذله من جهد معجز و ساحق في تطويرها، انتقل إلي العمل في جامعة القاهرة أستاذا للشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، ثم سافر إلي الكويت، ليشارك في بناء جامعتها، أستاذا بكلية الحقوق، وسرعان ما عاجله الموت بعد ثلاثة أشهر من سفره.

آثاره في علوم الفقه والشريعة

- الجوانب التوجيهية للعقائد والعبادات في الإسلام
- فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- دعائم الاستقراء في التشريع الإسلامي
- رأي جديد في تعدد الزوجات
- السلطة التشريعية في الإسلام
- الزواج والطلاق في الإسلام

في التفسير

- سورة الأنعام والأهداف الأولى للقرآن
- القصص الهادف القرآن الكريم كما نراه في سورة الكهف
- المجتمع الإسلامي كما تنظمه سورة النساء
- محاضرات في التعريف بالقرآن

في فلسفة العلم وتاريخه

- مناهج التفكير في الشريعة الإسلامية
- تاريخ الفقه الإسلامي في مصر
- رجة البعث في كلية الشريعة

برنامج نور على نور

كان الشيخ محمد المدني أول من تحدث في البرنامج التلفزيوني "نور على نور". وكانت للشيخ المدني أحاديث كثيرة في الإذاعة، و تتمتع أحاديثه الاذاعية وكتاباته علي حد سواء بقوة التعبير، وسعة الاطلاع، ونصوع الحجة.

ذريته

رزق الشيخ محمد المدني بذرية صالحة منهم زملاء أعزاء أساتذة في الطب .

وفاته

توفي الشيخ محمد المدني في مايو سنة ١٩٦٨.

الباب الثالث

نماذج للأساتذة المؤسسين للأقسام والتوجهات

9

العلامة مصطفي مجاهد عبد الرحمن

أول أساتذة الفقه المقارن

مكانته

الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن (١٩٠٥ ـ ١٩٧٠) واحد من أبرز علماء الأزهر العاملين الذين ظلوا علي ولائهم للمناهج الأزهرية القديمة من دون أن يتأثروا بشكلانيات المناهج الحديثة في البحث أو التأليف ، ومع هذا فإنه مثّل حالة نادرة في ريادتها إذ أرتاد آفاق المناهج الحديثة في مقارباتها للفقه الإسلامي من خلال مقارنة المذاهب الفقهية والتزاماتها العقلية التي دفعتها إلي التمايز والتباين مع تأصيل أسباب هذه الممارسة التطبيقية التي انتهجها علماء الفقه الإسلامي علي مدي العصور من دون حاجة إلي التنظير لكل حكم و كل جزئية اكتفاء بما دربوا عليه وهضموه من أصول المقاربة الأصولية ، و القراءة المتفحصة للواقع .

معرفتنا الباكرة به

كان من حسن حظنا ،الذي لم ندرك قيمة التفرد فيه إلا متأخرا ، أنه هو قبل غيره كان الأستاذ المباشر والحبيب لوالدنا عليهما رحمة الله ، فقد درس عليه كل سنوات الدرس في كلية الشريعة كما ارتبط به في بيته وحلقته وغدواته الي المساجد و معاهد العلم ، و مع أنه ينتمي إلي مدينتنا فارسكور فإنه كان قد تركها مبكرا إلي الإسكندرية،

حتي إن والدنا رحمه الله لم يلقه إلا في الكلية ، وإن كان قد عرف فضله ومكانته من حديث أقرانه الأساتذة عنه في أثناء تأديته أحد الامتحانات في المعهد الثانوي ، وقد ظل والدنا رحمه الله مرتبطا بهذا العالم الجليل وتوجيهه حتي وفاته ، وكان ظل هذا العالم الجليل حاضرا بشدة في كل مناقشاتنا الساخنة مع والدنا رحمه الله إذ كان يستشهد (وله كل الحق) بقدرة هذا العالم علي الوصول إلي الصواب من دون اللجوء إلي الأسلوب المعاصر في تناول القضايا الفقهية ، ومع أن والدنا وأستاذه من قبله رحمهما الله كانا علي حق فإن العصر الذي نعيشه وهو عصر الجماهير الغفيرة و الهندسة العكسية والتواصل الاجتماعي لم يعد ليتحمل الاقتصار على هذا المنهج الأصيل الذي كان الأستاذ الشيخ مصطفي مجاهد من أخر رموزه . ظل والدنا عليه رحمة الله يحتفظ في مكتبته بمؤلفات الشيخ في مكانة رفيعة ، وأذكر بكل اعتزاز أن النسخة التي صورت عنها مجلة الأزهر كتابه "من سجل الخالدين" حين أعادت طباعته كانت هي نسخة والدي رحمه الله التي احتفظ بها طيلة عمره ، و بالطبع فقد كانت هناك علاقات قربى بين عائلتينا نلخص إحداها على طريقتنا في تلخيص الأنساب في القول بأن حفيدة لعمتي هي حفيدة له أيضا .

نشأته

ولد الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن في مدينة فارسكور بمديرية الدقهلية (محافظة دمياط الآن) سنة ١٩٠٥، وقضي بعض سنوات نشأته في مدينة الإسكندرية، وتلقي تعليما دينيا حتي حصل علي الشهادة العالمية الأزهرية من النظام القديم (١٩٣٠)، وذلك قبل إنشاء الكليات الأزهرية الجديدة، وتخصص بعدها علي مدي ثلاث سنوات (١٩٣٣) في الفقه والأصول طبقا لنظام قسم التخصص، وبهذا حصل علي أعلي الدرجات العلمية المتاحة في الازهر في هذا الوقت .

نظراؤه الذين قاموا بعبء الإدارة

يناظر الشيخ مصطفي مجاهد في تخرجه بالعالمية والتخصص صديقه الحميم المولود قبله بعامين الدكتور محمود حب الله ١٩٠٣- ١٩٧٤ عميد كلية أصول الدين ,امين مجمع البحوث الإسلامية ومدير المركز الإسلامي في واشنطن الذي حصل

علي الدرجتين معه : العالمية في ١٩٣٠ و التخصص في ١٩٣٣. ومن باب استكمال مقارنته كنموذج للأستاذ المتفرغ للأستاذية بأنداده من ذوي البعثات والمناصب فإننا نذكر أن الدكتور محمد عبد الله ماضي وكيل الأزهر على مدى عشر سنوات كان قد تخرج بالعالمية ١٩٢٧ وفي قسم التخصص ١٩٣٠ قبل أن يبتعث إلى الخارج وينال الدكتوراه من ألمانيا ١٩٣٦، وكذلك فقد كان الدكتور محمد البهي مدير الجامعة و ووزير الأوقاف قد تخرج بالعالمية في ١٩٢٨ وفي قسم التخصص ١٩٣١ قبل أن يبتعث إلى الخارج وينال الدكتوراه من ألمانيا ١٩٣٦.

من الإمامة للأستاذية

عين الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن في بداية حياته الوظيفية إماما وخطيبا لمسجد الخواجة بالإسكندرية ، ثم عمل مدرسا بالمعهد الديني الذي افتتح في مدينة شبين الكوم وكان عميده المؤسس الشيخ عبد الجليل عيسى. وفي عام ١٩٤٨ اختير ليعمل مدرسا بكلية الشريعة بالأزهر الشريف ، وبقي بها منذ ذلك الحين وحتي وفاته وعند تنسيق الوظائف و الدرجات في الجامعة الازهرية في مارس ١٩٥١، سُكن الشيخ مصطفي مجاهد على درجة مدرس حرف أ وكان ترتيبه فيها الثالث من اثنين وثلاثين ، و كان الوزير الشيخ عبد العزيز عيسى هو الرابع ، وكان العميد الشيخ بدر المتولي هو الخامس ، و العميد الشيخ جاد الرب هو السادس ، والشيخ إبراهيم أبو الخشب الذي اشتهر بعد ذلك كأستاذ للأدب هو السابع ...وكان كل هؤلاء سابقين على الدكتور محمد حسن فايد الذي كان اول من سُكنوا في وظيفة مدرس ب.

اتصاله بالجماهير والصحافة

كان الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن بالإضافة الي فقهه وعلمه خطيبا مؤثرا مسموعا متبوعا ، وكان يجمع مع هاتين الموهبتين أنه كان أستاذا محبوبا اجتمعت حوله حلقة من المريدين، في بيته ، علي نحو ما تمتع بإقبال الأعداد الغفيرة في المسجد أيضا، وقد عُرف علي نطاق واسع بتفرغه للعلم وإقباله علي تلاميذه، والحرص علي إتاحة نفسه لهم، ومناقشتهم، وكان حريصا علي أن يوجههم إلي المهارات الخاصة في الاستنباط من النصوص، والأسلوب الملائم للعرض والتفسير

والتخريج، وعلي ما فهمناه فقد كانت له بين تلاميذه مكانة شبيهة بما تُصور به مكانة الشيخ أمين الخولي في كلية الآداب، مع الفارق في العمق و الخبرة ، وكانت له فتاوي شرعية عديدة استند فيها إلي علمه الواسع بالفقه المقارن.

تفرغه لعلم الفقه المقارن

كُلف الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن بتدريس علم الفقه المقارن، وصار رئيسا للقسم (١٩٥٥) حين كان لايزال أستاذا مساعدا.

مقالاته الشهرية في مجلة الاعتصام

من ناحية ثالثة فقد كان الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن كما أشرنا ، صاحب مقال شهري في مجلة «الاعتصام»، وهي المجلة الإسلامية الوحيدة التي واظبت علي الظهور في عهد الرئيس عبد الناصر، و كان والدنا عليه رحمة الله مواظبا على اشتراكه في مجلة الاعتصام ليتواصل مع ما يكتبه أستاذه فيها.

عمله في السعودية

وفي أخريات حياته أعير الشيخ مصطفي مجاهد عبد الرحمن إلي السعودية فقام بالتدريس فيها حتي أحيل إلي التقاعد، وواصل العمل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

آثاره

- في الفقه المقارن، وهو مجموعة من البحوث العلمية في الفقه المقارن .
- من سجل الخالدين، طبعات متعددة.
- رمضانيات: أدب، فن، نوادر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦.

وفاته

توفي الشيخ مصطفي مجاهد في ٧ يوليو ١٩٧٠ ، و دفن في البقيع .

10

العلّامة بدر المتولي عبد الباسط

أبرز من حرروا موسوعات الفقه

مكانته التاريخية

الشيخ بدر المتولي عبد الباسط ١٩٠٧- ٢٠٠٣ واحد من علماء الشريعة المبرزين الذين رزقوا طول العمر و كثرة النشاط ، وكان بمثابة أول علماء الشريعة الذين استأثرت البلاد العربية بعملهم منذ عمادتهم وحتى وفاتهم .

وهو العميد التاسع لكلية الشريعة، وقد كان واحدا من العمداء الذين تخرجوا في الأزهر بالتأهل من خلال نظام العالمية القديمة ثم قسم التخصص فيما قبل نشأة منظومة الكليات والعالمية من درجة أستاذ وهو ما أتيح لخلفيه التاليين في العمادة اللذين كانا من خريجي كلية الشريعة نفسها ، وهما العميد العاشر الدكتور محمد أبو النور زهير ١٩٠٥- ١٩٨٨ ، والعميد الحادي عشر الذي هو الرئيس الرابع لجامعة الأزهر الدكتور محمد حسن فايد (١٩١١ - ١٩٨١) ، وإن كان العميد الثاني عشر الذي خلف هذين العميدين وهو الشيخ جاد الرب رمضان ١٩٠٧ - ١٩٩٤ من خريجي النظام الأزهري القديم.

مقارنته بأسلافه

ومن حيث السن ومن حيث تاريخ التخرج لم يسبق الشيخ بدر المتولي عبد الباسط إلى العمادة أحد ممن هو أحدث منه سنا إلا سلفه غير المباشر في عمادة كلية الشريعة الشيخ محمد المدني ١٩٠٧ - ١٩٦٨ ومن الطريف انه تبعا للتواريخ المتداولة فقد ولد الشيخ بدر في أغسطس ١٩٠٧ بينما ولد الشيخ المدني في ٢٨ سبتمبر ١٩٠٧ ، وقد تولى الدكتور علي حسن عبد القادر ١٩٠٠- ١٩٩٠ العمادة خلفا للشيخ المدني ثم خلفه الشيخ طه الديناري ١٩٠٥-١٩٧٠ ثم خلفه الشيخ بدر المتولي عبد الباسط .

تكوينه العلمي

كان الشيخ بدر المتولي عبد الباسط واحدا من النوادر الذين استفادوا من نظم التعليم الموازية في منح شهادات التأهل في الأزهر الشريف حيث سمح للطلاب بدخول الامتحان من غير دراسة منتظمة على سنوات متتالية (فيما يوازي ما أصبحنا نعرفه بعد ذلك بنظام المنازل أو من الخارج) وهو النظام الذي أفاد منه أيضاً سلفه غير المباشر في عمادة كلية الشريعة الأستاذ الشيخ محمد المدني ، أكثر من إفادة ، كما أفاد منه الامام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود ١٩١٠-١٩٧٨ ، وقد تخرج الشيخ بدر المتولي عبد الباسط بالشهادة العالمية القديمة في ١٩٣٢ مع الوزراء الثلاثة أحمد حسن الباقوري و عبد الحليم محمود وعبد العزيز عيسى .

شهادة التخصص

التحق الشيخ بدر المتولي عبد الباسط بنظام التخصص ، وحصل على شهادته في ١٩٣٥ بعد دراسة ثلاث سنوات ، وهو النظام التي تخرج تبعا له عدد من أعلام كلية الشريعة . وكان تخصص الشيخ بدر المتولي في فقه الحنفية وأصول الفقه و تبعا للمقررات العلمية في هذا النظام درس أيضا مقررات في التربية وعلم النفس.

وظائفه

عمل الشيخ بدر المتولي عبد الباسط في المعاهد الأزهرية منذ تخرجه حتى ١٩٤٨ حين نقل مدرسا إلى كلية الشريعة ،وعند تنسيق الوظائف و الدرجات في الجامعة الازهرية في مارس ١٩٥١، نال الشيخ بدر المتولي عبد الباسط درجة مدرس حرف ا وكان ترتيبه الخامس من اثنين وثلاثين وهي مكانة متقدمة..

إعارته للعراق والسودان

وفي اثناء عمله في كلية الشريعة انتدب للتدريس في كلية الحقوق والشريعة في بغداد على مدى سبع سنوات ، كما عمل أستاذاً بجامعة أم درمان.

عمادته للكلية

اختير الشيخ بدر المتولي عبد الباسط وكيلا لكلية الشريعة بجامعة الأزهر ١٩٦٦ ثم عميداً للكلية في ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠.

عمله في جامعة الكويت

اختير الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رئيسا لقسم الشريعة في جامعة الكويت في عصرها الذهبي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥).

موسوعة الكويت الفقهية ولجنة الفتوى الكويتية

اختير الشيخ بدر المتولي عبد الباسط أميناً عاماً للموسوعة الفقهية التي تولت وزارة الأوقاف الكويتية نشرها.

عضويته في مجمع البحوث الإسلامية

اختير الشيخ بدر المتولي عبد الباسط عضواً في مجمع البحوث الإسلامية في ١٩٧١ في أثناء إعارته للكويت.

عمله في بنك التمويل في الكويت

اختير الشيخ بدر المتولي عبد الباسط عضواً في هيئة بنك التمويل الكويتي (١٩٨٦) ورئيسا لهيئة الرقابة الشرعية في ذلك البنك حتى ١٩٩٦.

مشاركته في تأسيس بنك دبي الإسلامي

شارك الشيخ بدر المتولي عبد الباسط منذ ١٩٧٥ في تأسيس بنك دبي الإسلامي و الرقابة الشرعية على أعماله.

مؤلفاته

- رسالة في الوقف (الدكتوراه)
- الفقه المقارن والقياس
- تيسير أصول الفقه
- النص وكيف يفهم
- أصول الفقه الجامع لمذاهب أهل السنة والشيعة

التكريم

- مكافأة الملك فؤاد في الشهادة العالمية
- وسام العلوم والفنون في العيد الألفي للأزهر
- تكريم من وزارة الأوقاف بالكويت

طول عمره مقارنته بالشيخين المدني و عبد الحليم محمود

يتمثل وجه التأمل في هذا العلامة الجليل في عمله كثيرا خارج مصر في أثناء خدمته ثم بعد ما وصل سن التقاعد، وقد رزق من طول العمر ما يفوق أقرانه جميعا فقد عاش الشيخ بدر المتولي خمسة وثلاثين عاما بعد زميله الشيخ محمد المدني المولود معه في العام نفسه ، والذي كان قد سبقه الى العمل في الكويت ، وعاش الشيخ بدر المتولي خمسة وعشرين عاما بعد زميله الشيخ عبد الحليم محمود الذي يصغره في السن بعامين .

وفاته

توفي الشيخ بدر المتولي عبد الباسط في الكويت في ٢٣ فبراير ٢٠٠٣ ودفن في الكويت في اليوم التالي .

11

العلّامة أحمد فهمي أبو سنة

أول الأساتذة المتأهلين من خريجي الكلية

كان الشيخ أحمد فهمي أبو سنة ١٩٠٩- ٢٠٠٣ من أكبر علماء الأزهر المعمرين في جيله بعد الشيخ محمد نايل ١٩٠٩- ٢٠١٠ . وقد صادف اشتغال الشيخ أحمد فهمي أبو سنة بالشريعة وعلومها عصر المناقشات القانونية المتشعبة ، وقد حفظ له التزامه بالحق و الصواب حضورا مجتمعيا و مكانة مرموقة في مناقشات الازهريين واجتماعاتهم العلمية في مؤتمراتهم و مجالسهم و مجمع البحوث الإسلامية على سبيل المثال.

ظل الشيخ أحمد فهمي أبو سنة معنيا بالدراسات الشرعية المختلفة في الفقه وأصوله وتاريخ التشريع، والسياسة التشريعية ، والاقتصاد الإسلامي ، ومقاصد الشريعة ، ومصطلح الحديث والتفسير، وعالج في بحوثه عددا من قضايا العصر واشتبك بالقضايا الاجتماعية فعالج الرؤى المتعددة في فقه الأسرة والمرأة والحقوق السياسية ، وكان من أهم من كتبوا في القضايا والاقتصادية والاشكاليات المصرفية وعقود التأمين وحقوق الملكية ، وكان في هذا كله فقيها تقليديا محافظا ومواكبا للعصر في الوقت ذاته بما يعني أنه لم يكن يتجاهل وجود الضرورة لكنه كان من الذين يقدرون الضرورة بقدرها ، على نحو ما علمنا والدنا رحمه الله ، في مثل هذه القضايا .

مكانته الاكاديمية

بلغة الأكاديميين الجامعيين فإن الشيخ أحمد فهمي أبو سنة لم يكن الأول على أول دفعة من دفعات كلية الشريعة فقد كانت الأولية من نصيب المفتي الشيخ أحمد

هريدي ١٩٠٦- ١٩٨٤ الذي آثر العمل في القضاء الشرعي حتى وصل إلى مسند الإفتاء ، لكن الشيخ أبو سنة كان هو أول أستاذ جامعة أزهري تخرج تبعا لنظام الكليات من كلية الشريعة ، فهو في التاريخ العام للوطن مناظر للدكتور سليمان حزين بين خريجي كلية الآداب ، و مناظر للدكتور محمد مرسي أحمد و زميليه الدكتورين محمود مختار و حامد جوهر من خريجي الأقسام المختلفة في أولى دفعات كلية العلوم . وهو كذلك أول من تخصص في الشريعة [فقط] فكان أول من انفردت به من بين أبناء جيله علماء الأزهر بحيث لم يمارس في استاذيته وبحوثه وتدريسه و مؤلفاته إلا علوم الشريعة ، ذلك أنه تصادف أن كان من الذين صادفوا نشأة الكليات الأزهرية وهم ينتهون من الدراسة بالقسم العام بالأزهر ، ومن تم فإنه اختار أن يلتحق بكلية الشريعة فكان واحدا ممن انتظموا في الدراسة فيها في أولى عهدها، وقد مكنه النظام الجامعي الذكي من أن يلتحق بالسنة الثانية مباشرة لا الأولى لأنه كان قد بدأ الدراسة العالية قبلها بعام ، ثم واصل دراساته العليا من أجل الحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ مباشرة، وتصادف أيضا وهو أمر منطقي أن تكون رسالته بمثابة أول رسالة جامعية تناقش مناقشة علنية في الأزهر .

كان يستظهر كتاب التحرير للكمال ابن الهمام

وقد ظل الشيخ أحمد فهمي أبو سنة حتى آخر حياته يحتل مكانة مرموقة بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية وبين أساتذة جامعة الأزهر جميعا فقد كان من العلماء الراسخين في علوم الفقه الشريعة ،وقد قيل في تصوير علمه وحجيته : إنه كان يحفظ كتاب التحرير للكمال ابن الهمام، و ذلك على نحو ما كان يقال عن زميله الشيخ جاد الرب إنه يحفظ السيوطي .

الأساتذة الذين أجازوه في لجنة الامتحان السباعية

" .... كانت مدة تخصص المادة للحصول على العالمية من درجة أستاذ ست سنوات متواصلة، وكان ينتقى طلابه من الأوائل؛ ليعملوا فور تخرجهم ونجاحهم مدرسين في الكلية نفسها ..... كانت المرحلة الأولى عبارة عن: إلقاء محاضرة عامة و مناقشة في مسألة علمية؛ يسمى الامتحان فيها بالامتحان في التعيين، و امتحان

تحريري ، وقد رأس لجنة الامتحان الذي يسبق المناقشة (وهي لجنة سباعية) الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر بنفسه : " وكانت مهمة هذه اللجنة تقييم المحاضرة والتعيين أما أعضاؤها فكانوا الشيخ عبد المجيد سليم مفتي مصر والشيخ إبراهيم الجبالي والشيخ أحمد أبو النصر والشيخ محمد عبد الفتاح العناني والشيخ عيسى منون والشيخ محمود أبو دقيقة. فإذا اجتاز الطالب هذا الامتحان بنجاح يتأهب بعد ذلك للمرحلة الثانية وهي إعداد رسالته تمهيدا لمناقشتها بعد كتابتها وتقييمها عن طريق لجنة أخرى وهي اللجنة الخماسية"

لجنة مناقشة الرسالة الخماسية

كان الشيخ المراغي نفسه رئيس لجنة مناقشة الرسالة ، وهي لجنة خماسية ، وكانت مؤلفة من الشيخ المراغي رئيسا وعضوية الشيخ عبد المجيد سليم مفتي مصر والشيخ الفقيه الحقوقي أحمد إبراهيم (من خارج الأزهر، فقد كان رئيسا لقسم الشريعة في كلية الحقوق) والشيخ محمود شلتوت (شيخ الأزهر بعد ذلك) والشيخ يوسف المرصفي. و من الجدير بالذكر أن الرسالة نوقشت في ٢٠ يناير ١٩٤١ وإن كان الدكتور أبو سنة نفسه يذكر أنها كانت في عام ١٩٤٠ و هو كما يقال خطأ مادي.

ذكاء المراغي في ترتيبات المناقشة العلنية لرسالته

" ..... كانت رسالتي للدكتوراة أول مناقشة علنية في ظل نظام الشيخ المراغي الذي ظل معمولا به حتى ١٩٦١، وقد دعا الشيخ المراغي إلى هذا الامتحان كبار الشخصيات وعلية القوم من أمثال لطفي السيد باشا وغيره. أما عن مكان مناقشة الرسالة فهو نفس مبنى كلية الشريعة القديم قبل إنشاء المبنى الجديد بالدراسة ، وهذا المبنى القديم في الأصل كان مدرسة للقضاء الشرعي قبل إلغائها وقيام كلية الشريعة مكانها، وهذا المبنى يعرف الآن بمعهد البرموني الأزهري .. وقد اكتظ المبنى بالحاضرين من الضيوف والطلاب يوم المناقشة واستحال تنظيم الجلسة حتى خشي المنظمون من تصدع المبنى، فقال الشيخ المراغي رحمه الله بالحرف الواحد في مجلة "الاثنين والدنيا" :" لولا أن يقال عن مشيخة الأزهر إنها لم تستطع ضبط النظام في امتحان عقد لأحد أبنائها لفض هذا الاجتماع "

نشأته

ولد الشيخ أحمد فهمي أبو سنة في الجيزة ١٩٠٩، واسمه الكامل أحمد فهمي محمود خليفة أبو سنة ، وهو ينتمي إلى عائلة أبو سنة وهي من العائلات الكبيرة في إقليم الجيزة، وتفخر هذه العائلة بأنها سُميت بهذا الاسم لالتزامها بالسنة!

جده

كان جده الشيخ محمود خليفة أبو سنة من الشيوخ المعروفين، وعلى يديه بدأ الشيخ أحمد تعليمه الديني قبل أن يلتحق بالأزهر وهو في الثانية عشرة من عمره (١٩٢١).

والده

كان والده قاضيا شرعيا ببلدته الصف وشاعرا كما رأس البعثة التي أوفدتها مصر في عهد السلطان حسين كامل لمساعدة المجاهدين في ليبيا بقيادة السنوسي.

دراسته على المنهج المتطور في الازهر

" ..... ومع بداية التعليم الثانوي سنة ٢٦/ ١٩٢٧ نشأ منهج في الأزهر متطور جمع فيه بين علوم الأزهر المتعارفة القائمة على المتون والشروح وبين العلوم الحديثة كالطبيعة والكيمياء والرياضيات والجغرافيا والتاريخ، فكان الطالب يدرس دراسة مزدوجة في عهد مشيخة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي"

دراسته الأزهرية في القاهرة وزملاؤه فيها

روى الشيخ أبو سنة عن نفسه أنه بدأ دراسته بالأزهر منذ سنة ١٩٢١ : "وقطعت مرحلتيه الابتدائية والثانوية في القاهرة، وتلقيت فيهما العلم على يد كثير من كبار علماء الأزهر في ذلك الوقت مثل الشيخ يوسف حجازي في الفقه، والشيخ عبد الرءوف الرفاعي في النحو، والشيخ محمد المدلل.

وقد روى الشيخ أبو سنة أنه كان من زملائه في تلك الفترة : الدكتور حسن عون الأستاذ بقسم الدراسات العربية والحاصل على الدكتوراة من فرنسا، والأستاذ محمود الأزرق الذي عمل بالقضاء الشرعي بعد ذلك والشيخ شغبون.

حضوره في كلية الآداب على أساتذة في الجامعة

" ..... انتقلنا إلى السنة الأولى من القسم العالي في سنة ١٩٣١، وهي ذات الدراسة على النظام القديم حضرناها في الجامع الأزهر على يد كثير من العلماء أمثال الشيخ أحمد عبد السلام في الفقه والشيخ حامد جاد في التفسير،.... وفي هذا الوقت بدأت كلية الآداب بجامعة القاهرة تفتح أبوابها لطلاب الأزهر ودار العلوم، وكنت من الذين تاقت أنفسهم للتعرف على التعليم الجامعي، فجمعت بين النظامين الأزهري والجامعي، وكنت أتلقى العلم هنا وهناك ، و قد ساعدني في ذلك تشجيع الأساتذة في كلية الآداب الذين درست على أيديهم أمثال الشيخ أمين الخولي في الحديث، والاستاذ أحمد أمين في قاعة البحث، والاستاذ إبراهيم مصطفى في النحو، والاستاذ أحمد الشايب في الأدب. وكان ذلك على عهد طه حسين الذي فتح باب الالتحاق بكلية الآداب وشجع عليه الطلاب وبخاصة طلاب الأزهر ودار العلوم" .

والده هو من وجهه للتفرغ للدراسة الازهرية

" ..... وما هي إلا شهور معدودة وقد أوشك العام الدراسي على الانتهاء ، وعلم والدي رحمه الله وكان من أقران أساتذتي في كلية الآداب برغبتي في المضي في التعليم الجامعي على حساب دراستي في الأزهر، فأقنعني وأقنع أساتذتي [لمعرفته بهم باعتبار أن أغلبهم من دار العلوم أو القضاء الشرعي] بعودتي للأزهر ، والتفرغ للدراسة الشرعية فيه وحده، فأكرمني الله بسبب بُعد نظر والدي رحمه الله" .

قيده في السنة الثانية من كلية الشريعة مباشرة

" ..... وبعد نجاحي في السنة الأولى من القسم العالي وبداية السنة الثانية منه افتتحت الكليات الأزهرية النظامية ..... فكان الطالب الذي أمضى سنة بالقسم العالي

من أمثالي يلتحق بالسنة الثانية بكلية الشريعة مباشرة، بخلاف الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية فإنهم عند التحاقهم بالكلية يدخلون السنة الأولى كطلاب جدد ، ولذلك كانت الدراسة بالنسبة لنا شاقة فقد وزع علينا منهج الكلية على مدى ثلاث سنوات بدلا من أربع، أما عن أساتذتي في هذه المرحلة فهم على سبيل المثال الشيخ حسن البيومي، والشيخ يوسف المرصفي، والشيخ محمد عبد الفتاح العناني، الذين درسوا لي علم الأصول، والشيخ محمد عرفة في التفسير، والشيخ عبد الرحمن تاج".

روايته لحصوله على أول دكتوراة في الأزهر

" ..... في سنة ١٩٣٥ التحقت بالدراسات العليا بالكلية وكانت مدتها طويلة ، وبلا مكافآت تشجيعية في هذه المدة، فلما جاء الشيخ المراغي قرر منح طلاب هذا القسم مكافآت أعانتهم على الاستمرار فيه ، وفي سنة ١٩٤٠ نجحت في الدراسات العليا وحصلت على الشهادة العالمية من درجة أستاذ كمتخصص في الفقه والأصول وتاريخ التشريع" .

زملاؤه في الدراسات العليا

" ..... كان معي في الدراسات العليا من الزملاء الشيخ محمد أبو النور زهير، والشيخ أحمد ندا، والشيخ طه العربي، والشيخ سيد جهلان.

رسالته : العرف في رأي الفقهاء والأصوليين

" ... كان موضوع رسالتي "العرف في رأي الفقهاء والأصوليين"، وأذكر أنها كانت أول رسالة قدمت على هذا النظام الجديد، و كنت أول من نوقش في القسم على النظام الجديد للحصول على الدكتوراة، وهذه الأولية هي أولية زمانية بمعنى كوني الأول في القسم الذي نوقشت رسالته ؛ لأن اسمي يبدأ بالهمزة والهمزة أول حروف العربية" .

التدريس في الجامعات العربية

في الستينيات عمل الشيخ أحمد فهمي أبو سنة لفترات قصيرة في ثلاث جامعات عربية : دمشق في ١٩٦١/٦٠، و كلية الحقوق في جامعة ليبيا في ١٩٦٢، جامعة بغداد في ١٩٦٧ ، وهكذا كان الشيخ أحمد فهمي أبو سنة من العلماء النوادر الذين مارسوا الأستاذية في العواصم العربية الثلاث الكبرى إذ مارس الاستاذية في دمشق وبغداد بالإضافة إلى القاهرة كما مارسها في ليبيا، وهكذا كان ممن يمكن تسميتهم بعلماء العرب فيما قبل حقبة النفط .

تجربته المثمرة في دمشق

في رأينا المتواضع فقد كان العام الذي قضاه الشيخ أحمد فهمي أبو سنة في دمشق ١٩٦٠- ١٩٦١ أثناء الوحدة بين مصر وسوريا أهم الأعوام فيما يتعلق بصياغته لجهده العلمي وتحويل نصوصه الشفاهية إلى مراجع ذات قيمة ، بل كان هذا العام هو السبب في كتابته لسيرته التي ننقل عنها كثيرا في هذا الفصل وغيره .

وعلى حد تعبير الشيخ أحمد فهمي أبو سنة نفسه فقد كان ذلك العام هو أخصب سنوات حياته في الوقت والجهد والنشاط (هكذا قال) فقد درّس لطلاب كلية الشريعة بجامعة دمشق أصول الفقه بصفة أساسية وبعض المواد الأخرى الفرعية، ولاقى من تواصلهم ما بعث في نفسه الرغبة في المزيد من التجويد والإبداع فيما يلقيه عليهم، وقابل الطلبة ذلك بالحرص على كل ما يتلقونه من أستاذهم فعملوا على تجميع محاضراته وتنسيقها وكتبوها على الآلة الكاتبة ، وقابلوها على الشيخ الذي أعاد تحريرها وألف بينها على الوجه الذي نراه في كتابه: "دراسات أصولية : محاضرات في أصول الفقه".

تدريسه التصوف في الجامعة الليبية

" ..... اضطررت إلى تدريسه في الجامعة الليبية بسبب تغيب أستاذ المادة الدكتور عمر الشيباني، وكان ذلك أثناء فترة تدريسي بالجامعة الليبية.

تجربته في السعودية

أعير الشيخ أحمد فهمي أبو سنة لفرع جامعة الملك بن عبد العزيز (جامعة أم القرى الآن) سنة ١٩٧٢، وظل بها أستاذا للدراسات الشرعية ، و كان يحضر لمصر في الإجازات الصيفية.

عضوية مجمع البحوث الإسلامية

اختير الشيخ أحمد فهمي أبو سنة عضوا في مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في سنة ١٩٨٠ أثناء إعارته لجامعة أم القرى بمكة، وبرغم إعاراته فقد حضر العديد من جلسات المجمع، خاصة ما كان ينعقد منها في الإجازات الصيفية.

عضوية مجمع الفقه الإسلامي

اختير الشيخ أحمد فهمي أبو سنة عضوا في مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي وكان من اوائل من جمعوا بين عضويتي هذين المجمعين ، وكان على رأس من يتولون الإجابة عن الفتاوى التي تعرض في مؤتمرات رابطة العالم الإسلامي في صورة قرارات.

ايمانه بقيمة المجامع العلمية

" ..... هذه المجامع مثل مجمع البحوث ومجامع الفقه الإسلامي الأخرى يجب أن تظل قائمة وأن يعظّم نشاطها في بيان شرع الله وإصدار الفتاوى العلمية الصحيحة فيما يحتاج إليه الناس فإن الناس لا يطمئنون إلا إلى أمثال المجامع وعلى رأسها مجمع البحوث في الأزهر حتى نمنع أي مفتئت على الشريعة بغير علم يورد أحكاما في الصحف ما أنزل الله بها من سلطان، وها نحن الآن نسمع أفكارا غريبة ينسبها الناشرون إلى الشريعة بتعليلات واهية ولا تستند إلى الحق في شيء ، والذي ينبغي أن يُسأل هم أهل الذكر وهم القائمون بهذه المجامع حتى يطمئن الناس على دينهم ومعاملاتهم" .

رأيه في شهادات الاستثمار

" ..... استفتاني مجمع البحوث الإسلامية وأنا بالسعودية في حكم شهادات الاستثمار فقلت بحرمة المجموعة (أ ، ب) منها معللا ذلك بالأدلة والأحكام في حينها أما المجموعة (ج) منها فذكرت رأيي وهو أن فيها شبهة ربا؛ لأنها ليست نوعا من المضاربة، فالذي يدفع للبنك ليس من أجل المساهمة في مشاريع الدولة، وإنما من أجل الكسب، فالدافع إنما يدفع انتظارا ليوم السحب فإن ظهر اسمه بين الفائزين نال الجائزة وإلا فلا، فهذا المال الذي يأخذه وقت السحب عند فوزه يأخذه مقابل ماذا؟! ولهذا فإن شهادات استثمار المجموعة (ج) ليست ربا صريحا. وإنما فيها شبهة الربا بناء على ذلك.

حرمة التأمين الاجباري وقبول التعاوني

" ..... في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة المنعقد سنة ١٩٧٦ عرضت علينا مسألة التأمين التجاري على الحياة فرفضناه كما رفضناه في الستينيات؛ لأنه باطل لما فيه من ربا وغرر وقمار، وإن كنا قد أجزنا بديلا عنه التأمين التعاوني القائم على إيداع مجموعة من الأفراد مقدارا معينا من المال لخدمة الأعضاء من علاج وإعانة، وما إلى ذلك من أنشطة للأعضاء بشرط أن ما يتبقى في الصندوق عند نهاية العام لا يرد ويجوز أن يستثمر عن طريق المضاربة والشركات ذات الربح الحلال، ثم يوزع الربح على المودعين كل بمقدار نسبة مساهمته في المشروع.

تقديره العميق للشيخ أبو زهرة

"..... تعرفت عليه حينما دعاني للاشتراك معه في إصدار موسوعة السنة، وكان ذلك حوالي سنة ١٩٥٧/٥٦، ثم تقابلنا معا بعد ذلك في جبهة علماء الأزهر وهي هيئة من كبار علماء الشريعة بمصر عددهم ما بين عشرين إلى ثلاثين عالما، وقد تكونت بغرض الدفاع عن الدين وما يصدر عن العامة من الشبه والانحرافات التي تنشر أو تفعل اعتداء على الشريعة، وكان مقر هذه الهيئة أحد المساجد الموجودة بشارع نوبار بالقاهرة.

" ..... كانت ميزته التي تبرزه عن أقرانه هي كثرة مؤلفاته، فما من موضوع يمت إلى الشريعة ويشغل الناس إلا وكتب فيه كتابا مثل كتاب "العلاقات الدولية في الإسلام" و"التكافل الاجتماعي في الإسلام"، وكتب عن الأعلام من الفقهاء ... كتاباته جيدة وبخاصة الكتب التي درّسها في الجامعة مثل كتبه عن الأئمة الأعلام، فالشيخ أبو زهرة ما قصر في حياته فقد صرف أيامه في الدفاع عن الشريعة.

"وأذكر قوله لي : "مما من الله علي أني كنت خاملا فرفعني طلب العلم" ، تلك كانت عبارته. ... شجاعته في الحق فكان لا يخاف فيه لومة لائم، فقد اعترض على الربا "

تأييده لأبو زهرة في تحريم التأمين التجاري

اشترك الشيخ أحمد فهمي أبو سنة مع الشيخ أبو زهرة في رفض التأمين التجاري على الحياة وأعلنا رأيهما صراحة في مؤتمر الفقه الإسلامي الذي انعقد في دمشق إبان الوحدة بين مصر وسوريا، وقد حضر هو المؤتمر مندوبا عن الأزهر، وحضر الشيخ أبو زهرة مندوبا عن الجامعة المصرية وكان مقرر المؤتمر الشيخ علي الخفيف وأراد الشيخ على الخفيف والدكتور مصطفى الزرقا إباحة التأمين على الحياة ، فاعترض الشيخ أحمد فهمي أبو سنة مع الشيخ أبي زهرة على ذلك معتمدين على بيان الأدلة الشرعية في ذلك فرفض المؤتمر إجازته.

رأيه المتحفظ في حقوق المرأة السياسية

القى الشيخ أحمد فهمي أبو سنة محاضرة في جمعية الشبان المسلمين في الموسم الثقافي لسنة ١٩٥٥/ ١٩٥٦ ردا على دعاوى القائلين وقتها بأحقية المرأة في الحكم والقضاء، وقال فيها إن ما وصل إليه من البحث والاطلاع بين له أن المرأة لا تصلح للولايات العامة مثل الخلافة كرئيس أعلى للدولة ، أو القضاء كقاضية، وإن كانت تصلح للولايات الخاصة.

اعتذاره عن المناصب

يروى أن الشيخ أحمد فهمي أبو سنة لم يقبل بعمادة كلية الشريعة، ولا بمنصب وزير الأوقاف، وأثر التفرغ لتعليم الطلاب والباحثين من البلاد العربية والإسلامية.

محبته للكمال بن همام

كان الشيخ أحمد فهمي أبو سنة من فرط حبه وإجلاله للإمام الكمال ابن همام، يَعُده صديقا شخصيا له ، فكان لا يذكره إلا ويقول : صديقي ابن الهمام، وكان عظيم الاهتمام بكتابيه "المسايرة" في العقائد و"التحرير" في الأصول، فنراه في هذه المحاضرات يتأثر بطريقة "صديقه" الكمال في كتابة الأصول، ورغم أنه كان حنفي المذهب أبا عن جد معتزا بذلك فإنه في كتابته الأصولية كان يجمع بين طريقة كل من الأحناف والجمهور، ويرجح ما يراه راجحا في ميزان التحقيق من غير نظر إلى موافقته أو مخالفته مذهبه، فقد كان معروفا بحبه للبحث والنظر، وتقليب وجوه الرأي، ورفضه التقليد والاتباع غير المستبصر لأقوال السابقين.

إنجازاته في بلدته الصف

كان الشيخ أحمد فهمي أبو سنة حريصا على نشر الوعي الديني ومحاربة البدع من خلال دروسه وخطبه، فألغى مولد جده الشيخ أحمد أبو سنة الذي اعتاد أهل البلدة إحياءه

المعهد الديني والمدرسة و المرافق الخدمية

تلقى ثلاثة أرباع شباب بلدة الشيخ أحمد فهمي أبو سنة تعليمهم الأزهري مدرسته لتحفيظ القرآن الكريم حيث يدرس سنويا ٨٠٠ طالب من الأطفال والرجال والنساء يحمل منهم القرآن الكريم كل عام ١٣ تقريبا، وتجرى بينهم مسابقات حفظ القرآن الكريم التي توزع جوائزها في حفل إحياء ليلة القدر كل رمضان بمنزله بالبلدة ، وقد بنى هذا المعهد والمدرسة بالإضافة إلى المقابر الشرعية، والمستوصف الطبي، والوحدة الزراعية، ومبنى البريد، والمدرسة الابتدائية،

رابطة آل أبو سنة

أسس الشيخ أحمد فهمي أبو سنة رابطة آل أبو سنة ووضع لائحة تحدد تحقيق التواصل بين أفرادها ونبذ الخلاف وتذليل المصاعب أمام أفرادها ، ونظم اجتماعا دوريا يوم الأربعاء الأول من كل شهر، وشكل لجانا مثل لجنة الصلح بين المتخاصمين، ولجنة المواريث لتوزيع الميراث حسب أحكام الشريعة لتحقيق هذه الأهداف ، و ضمت اللجنة عمداء العائلة الأكثر تعلما ونشاطا في خدمة الأسرة، وعين مسجلا لمحاضرات الاجتماعات ورئيسا للرابطة ينوب عنه، ومسئولا ماليا يتولى الإنفاق في المساعدات وأمينا للصندوق.

قصائده لابنته

خص الشيخ أحمد فهمي أبو سنة إحدى بناته بخمس عشرة قصيدة، وساعده في ذلك زوجته التي كانت خير معين له في رحلته العلمية والدعوية، فكانت العين التي يقرأ بها ويرى بها الحياة.

مكتبته وطلابه وتلامذته

كانت للشيخ أحمد فهمي أبو سنة مكتبة تحتل دورا بأكمله من بيته في حلوان على مساحة ١٦٠م تضم الآلاف من الكتب وكان يستقبل تلامذته طوال اليوم في مكتبته الخاصة المنفصلة عن منزله حتى يرفع عنهم حرج الزيارة والمكوث طويلا، بل كان يقوم على خدمتهم وضيافتهم بنفسه، خاصة الوافدين من خارج البلاد.

- الشيخ صالح مرزوق، الأمين العام للمجمع الفقهي بمكة.
- الشيخ عبد الرحمن السديس إمام وخطيب المسجد الحرام.
- د. عبد الله السميط عضو مجلس الشورى الكويتي.
- الشيخ أمين سراج القطب البارز في حزب السعادة الإسلامي بتركيا
- د. عبد الله أوزجان أستاذ الشريعة بجامعة سكاريا بتركيا
- يشار أحمد شريف ممثل الإفتاء اليوناني في الخارج.

أشهر كتبه : العرف والعادة في رأي الفقهاء والأصوليين

يوصف هذا الكتاب الذي بناه على رسالته بأنه أعظم ما كتب في بابه .

الوسيط في أصول الفقه

بنى هذا الكتاب بأسلوب عمد فيه الشيخ أحمد فهمي أبو سنة إلى تقريب عبارة كتاب مهم من أصول كتب السادة الأحناف وهو "كتاب التوضيح في حل غوامض التنقيح" للشيخ الإمام صدر الشريعة "الحفيد" ت ٧٤٧هـ الذي وضح به كتابه "التنقيح" الذي نقح فيه أصول فخر الإسلام البزدوي فاختار الشيخ أبو سنة القسم الثاني منه وكان يقوم بتدريسه لطلبته بالسنة الثانية بكلية الشريعة عام ١٩٥٥ فقرب صعبه وأوضح مشكله واستدرك وزاد عليه وخالفه ووافقه؛ فجاءت عبارته سهلة واضحة ومبينة . و قد أعاد تلميذه د. محمد سالم أبو عاصي الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر إخراج هذا الكتاب على صورته الأولى

كتابه تيسير الأصول لمن أراد الوصول

وضع الشيخ أحمد فهمي أبو سنة مؤلفا متميزا في أصول الفقه .

كتابته لسيرته ، ورثاء الأستاذة وفاء سعداوي له

"هذه رحلتي وهذا عطائي.. سيرتي بقلمي " نشرها تلامذته السوريون الأوفياء في مواقعم ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣ وكتبت الأستاذة وفاء سعداوي رثاء مستفيضا له أتمت فيه كثيرا من الحديث عن تاريخه .

قائمة مؤلفاته الأخرى

- مقاصد الشريعة
- الوسيط في أصول الفقه
- فقه الأسرة المسلمة
- العرف والعادة في رأي القضاء.

- حقوق المرأة السياسية
- محاضرات في أصول الفقه
- علم الاقتصاد الإسلامي: ضرورة قائمة وحقيقة واقعة
- نظريات الحق والعقد والملك والضمان
- كتاب العرف في رأي الفقهاء والأصوليين وهي رسالتي للدكتوراة.
- الوسيط في أصول الفقه.
- نظرية الحق في الفقه الإسلامي.

من أهم بحوثه

- بحث حقوق المرأة السياسية في الإسلام.

كتب تحت الطبع

- نظرية العقد في الفقه الإسلامي.
- عقد الزواج.
- مقاصد الشريعة.
- الاقتصاد الإسلامي.
- محاضرات في أصول الفقه.
- نظرية العقد ونظرية الملك ونظرية الضمان.

أحاديث إذاعية

للتعريف بالإسلام في صورة فتوى فقهية بدأها في إذاعة بغداد أثناء إعارته.

مقالات في مجلتي الأزهر و رابطة العالم الإسلامي

- الإشهار في العقود
- حماية الفقه الإسلامي

الرسائل الجامعية التي أشرف عليها

- الرخصة والعزيمة
- طرق القضاء
- فقه عمر
- مقاصد الشريعة
- دلالة السكوت
- رفع الحرج
- نظرية الخطأ
- تطور النقود في الإسلام
- السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي
- العمل في الإسلام
- الحقوق المقدمة عند التزاحم
- الأجل في عقد البيع
- الآثار الإسلامية للوقف

تكريمه

نال الشيخ أحمد فهمي أبو سنة وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في العيد الألفي للأزهر الشريف سنة ١٩٨٣

وفاته

توفي الشيخ أحمد فهمي أبو سنة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣

المحتويات

إهداء ٥

هذا الكتاب ٦

الباب الأول ٩

1 ..... ٩

نشأة كلية مقصورة على الشريعة ٩

المعنى الاستقلالي لدراسة الفقه ٩

دراسة الشريعة ودراسة الفقه ١٠

جوهر التقييم الجامعي ١١

دراسة الشريعة الإسلامية لا تكتمل إلا بتعمق دراسة اللغة ١٢

الأفذاذ الذين تولوا اختيار مقررات الكلية ١٢

الترتيب الهرمي للمقررات والمراجع ١٣

المقررات التي نطالب بتضمنيها في دراسة الشريعة ١٤

ثقافات جوهرية التي لا تكتمل دراسة الشريعة من دونها ١٥

2 ..... ١٦

كلية الشريعة في النهر الأزهري ١٦

مواجهة التوظيفات غير الإيمانية للدين ١٦

الحفاظ على فكرة المذهبية ١٧

التباين في وحدات قياس المقادير ١٨

الفرضيون اختاروا الأنسب في وقت مبكر ١٩

فضل حضارة الإسلام على النظام العشري ١٩

الحسابات القانونية لا تزال تفضل الحسابات الإثنى عشرية ٢٠

المعنى الشبيه في المصطلحات الفقهية ٢٠

صدى المناظرة الشهيرة حول حدود القياس العقلي ٢١

التسامح هو أبرز أسرار النجاح الأزهري ٢٢

.. و العدول عن الفقه المذهبي لا يحقق عائدا حقيقيا ٢٣
البرامجية المتكاملة والمتطورة ٢٣

3..... ٢٥

وجود كلية للشريعة يؤازر فكرة الاجتهاد الجماعي..... ٢٥

مراحل بث الحياة في مجمع البحوث الإسلامية ٢٦
قصة مطالبتنا بعودة هيئة كبار العلماء ٢٦
خريجو الكلية في مسند الإفتاء ٢٧
تسامح كلية الشريعة في اختيار المفتي من كليات أخرى ٢٧
مثل لجدوى التكوين الجيد في مرحلة الدراسة ٢٨
عودة منصب المفتي الى كلية الشريعة ٢٩

4..... ٣٠

دراسة الشريعة و المجتمع المعاصر..... ٣٠

مقاربة علوم الاقتصاد ٣٠
حقيقة أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى الأسلمة ٣٠
ضبط إيقاع المعاملات المصرفية ٣١
العناصر التقدمية في الموقف السلبي تجاه قضية تحديد النسل..... ٣١
الإفادة من موقف مواكب لرجال الدين المسيحي ٣٢
الامتداد الطبيعي إلى القانون العام والدستوري..... ٣٣
مصطلح فقه الدولة في الإسلام الذي وفقنا الله إليه ٣٣
كليات الشريعة في الأقاليم..... ٣٤
شعبة الشريعة في كليات الدراسات العربية و الإسلامية ٣٤
تجربة الشيخ سيد سابق الناجحة في التأليف العصري ٣٤
تجربة الشيخ محمد سعاد جلال في العمود الصحفي اليومي ٣٤

5..... ٣٥

ذخيرة الأساتذة في كلية الشريعة..... ٣٥

مرحلة ترسيخ التأسيس ٣٥
مرحلة الإثمار و التمكين ٣٦
كلية الشريعة في وجود خريجي العالمية القديمة ٣٦
كلية الشريعة في وجود خريجي مدرسة القضاء الشرعي ٣٧
دور الأساتذة المتأهلين في قسم التخصص..... ٣٧
دور الأساتذة المتأهلين بالعالمية من درجة استاذ..... ٣٨

الانتقال من عمادة كلية إلى عمادة كلية أخرى ٣٩
عمادة الشريعة و عمادة الكليات الأخرى ٣٩
الانتقال من عمادة كلية اللغة العربية إلى عمادة كلية الشريعة ٤٠
من عمادة أصول الدين إلى عمادة اللغة العربية ٤٠
6 ..... ٤١
تكوين هيئة التدريس في كلية الشريعة ٤١
القواعد التي نظمت الانتقال من الكادر العام للخاص ٤١
قائمة هيئة التدريس في مارس ١٩٥١ ..... ٤٣
الباب الثاني ٤٧
نموذجان للعمداء ٤٧
7 ..... ٤٧
العلّامة عيسى منون ٤٧
الأصولي الذي رسّخ بناء كلية الشريعة ٤٧
عيسى منون وطه حسين ٤٧
تكوينه العلمي ٤٨
الفضل في تأريخ حياته لكتاب ابنه والشيخ يوسف عبد الرازق ٤٨
اختيار الشيخ أبو غدة له ضمن ستة فقهاء معاصرين ٤٨
تلخيص ما سجله ابنه عن نشأته ٤٩
تشجيع الشيخ شاكر وكيل الأزهر له ٤٩
اختياره المبكر للتدريس ٥٠
شهادة ابنه عن تدريسه لعلم أصول الفقه ٥٠
أستاذيته الفذة لعلم الأصول ٥٠
اختياره عضواً في لجنة الفتوى ٥٠
عضويته المبكرة في هيئة كبار العلماء ٥١
اختياره عميدا لكلية أصول الدين ٥١
اختياره عميداً لكلية الشريعة ٥١
قيمة جهده في عمادة كلية الشريعة ٥٢
حرصه على جدية الأداء في كلية الشريعة ٥٢
شهرته المبكرة بحسن إدارة رواق الشام والنهوض به ٥٢
دوره الفذ في التوجيه العلمي لطلاب الشام ٥٣
حل مشكلة التحاق الشوام بالكليات الازهرية بمسابقة الانتساب ٥٣

رئاسته للجنة دعم طلاب البعوث الإسلامية ٥٤
رأيه في شروط المجتهد..... ٥٤
العلاقة بين حرية الرأي والخطأ ٥٤
فهمه لانتفاء الكهنوتية في الإسلام..... ٥٥
تعقيب د. البيومي على رأيه في ميدان ممارسة الاجتهاد ٥٥
رده على إنكار أستاذ في الحقوق لوجود مذهب جديد للشافعي ٥٥
بحثه عن حقيقة القديم والجديد من مذهب الإمام الشافعي ٥٦
فهمه الذكي لثنائية القديم والجديد في أقوال الامام الشافعي..... ٥٦
استبعاد الرأيَيْن المختلفين في وقت واحد ٥٧
تعقيبه على رأي احمد أمين في الفرق بين المتكلم والفيلسوف..... ٥٧
تعقيبنا على رأيي الأستاذين الكبيرين..... ٥٨
تأريخه لعلم التوحيد..... ٥٨
حديث د. البيومي عن موسوعته الضخمة التي لم تنشر ٥٩
تشبيهه لعمله في الأصول بعمله في الفقه ٥٩
من رثاء الشيخ حسنين مخلوف له ٥٩
رثاء الشيخ عبد الله المراغي ٦٠
آثاره ٦٠
وفاته ٦٠

8..... ٦١

العلامة محمد المدني..... ٦١

الذي صاغ الطبيعة المعاصرة لكلية الشريعة..... ٦١

مكانته التاريخية ٦١
العنت و الكمد والوفاة المبكرة..... ٦٢
نشأته و نبوغه ٦٢
التحقيق التاريخي لتكوينه العلمي..... ٦٢
دراسته العليا في البلاغة و الأدب ٦٣
مشاركته في الثورة الازهرية..... ٦٣
فصله بسبب تماديه في نقد الظواهري ٦٣
انتقاله لكلية الشريعة..... ٦٤
إعجابه بقدرة المراغي علي النفاذ إلي حقائق التشريع الإسلامي..... ٦٤
نشره رأي المراغي فيما ينبغي التحلي به في مقاربة قضية النسخ..... ٦٥
ثورته على بطء الإصلاح بعد عودة المراغي..... ٦٥
دعوته لدراسة الأديان والمذاهب ٦٦

عمله على دمج الأزهر في الحياة العامة ٦٦
مقاله الذي يستحث المراغي فيه على الإصلاح ٦٦
قراءة الدكتور محمد رجب البيومي لأفكار المدني الثورية ٦٧
سعة صدر الإمام المراغي ٦٧
مواصلته ثورة الإصلاح في عهد الشيخ عبد المجيد سليم ٦٧
مديرا لمكتب الشيخ عبد المجيد سليم ٦٨
نشاطه في جماعة التقريب ٦٨
دعمه للشيخ محمود شلتوت ٦٨
جهده في تفسير القرآن الكريم ٦٨
منهجه في التفسير ٦٨
عمادته لكلية الشريعة ٦٩
إنجازه في تدريس الفقه على المذاهب الأربعة ٦٩
الانتصار لفكرة الفقه المقارن علي الفقه المذهبي ٧٠
أمنيته في دراسة الفقه بعيدا عن المذهبية ٧٠
تدريس مذهبي الزيدية و جعفر الصادق ٧١
هو من قرر تدريس القانون الوضعي في كلية الشريعة ٧١
إدراكه الذكي لفائدة تدريس القانون الوضعي ٧٢
دعوته الى التدرج في تطبيق الشريعة ٧٢
كتابه عن القصص الهادف في سورة الكهف ٧٣
كتابته لتاريخ الفقه في مصر ٧٣
معارضته لرأي أحمد أمين في تأثر فقه الشافعي بيئة مصر ٧٣
دعمه للدكتور البهي في معركته مع محمود الشرقاوي ٧٣
الدكتور البهي يعرض رؤيته لموقف الازهر من محمد عبده ٧٤
رؤيتنا المختلفة لمقال الشيخ المدني ٧٥
الجدل العلمي في مقال الأستاذ المدني ٧٥
الشرقاوي وجد نفسه أمام واحد من فرضين ٧٦
المدني يسأل الشرقاوي عن ناحية ثالثة قابلة لأن تلام؟ ٧٦
التجديد والإنتاج العلمي مرتبطان بالسياسة التوجيهية ٧٧
هل أراد الأستاذ الشرقاوي القول بأن الأزهر لم يعد كما كان ٧٧
المدني يقول إن المجاملات تفسد الإصلاح ٧٧
المدني يعترف بأن المصلح الشريف قد يخضع قراره للتوافقات ٧٨
المدني ينبه إلى أن القدرة على الإنتاج وحدها غير كافية بدون تشجيع ٧٨
رئاسته لاتحاد الطلاب ٧٩
انتقال عمله من الازهر للجامعات المدنية ٧٩

آثاره في علوم الفقه والشريعة ٧٩
في التفسير ٨٠
في فلسفة العلم وتاريخه ٨٠
برنامج نور على نور ٨٠
ذريته ٨٠
وفاته ٨٠
الباب الثالث ٨١
نماذج للأساتذة المؤسسين للأقسام والتوجهات ٨١
9 ..... ٨١
العلامة مصطفي مجاهد عبد الرحمن ٨١
أول أساتذة الفقه المقارن ٨١
مكانته ٨١
معرفتنا الباكرة به ٨١
نشأته ٨٢
نظراؤه الذين قاموا بعبء الإدارة ٨٢
من الإمامة للأستاذية ٨٣
اتصاله بالجماهير والصحافة ٨٣
تفرغه لعلم الفقه المقارن ٨٤
مقالاته الشهرية في مجلة الاعتصام ٨٤
عمله في السعودية ٨٤
آثاره ٨٤
وفاته ٨٤
10 ..... ٨٥
العلّامة بدر المتولي عبد الباسط ٨٥
أبرز من حرروا موسوعات الفقه ٨٥
مكانته التاريخية ٨٥
مقارنته بأسلافه ٨٥
تكوينه العلمي ٨٦
شهادة التخصص ٨٦
وظائفه ٨٦
إعارته للعراق والسودان ٨٦

عمادته للكلية ٨٧
عمله في جامعة الكويت ٨٧
موسوعة الكويت الفقهية ولجنة الفتوى الكويتية ٨٧
عضويته في مجمع البحوث الإسلامية ٨٧
عمله في بنك التمويل في الكويت ٨٧
مشاركته في تأسيس بنك دبي الإسلامي ٨٧
مؤلفاته ٨٨
التكريم ٨٨
طول عمره مقارنته بالشيخين المدني و عبد الحليم محمود ٨٨
وفاته ٨٨

11 ..... ٨٩

العلّامة أحمد فهمي أبو سنة ٨٩

أول الأساتذة المتأهلين من خريجي الكلية ٨٩

مكانته الاكاديمية ٨٩
كان يستظهر كتاب التحرير للكمال ابن الهمام ٩٠
الأساتذة الذين أجازوه في لجنة الامتحان السباعية ٩٠
لجنة مناقشة الرسالة الخماسية ٩١
ذكاء المراغي في ترتيبات المناقشة العلنية لرسالته ٩١
نشأته ٩٢
جده ٩٢
والده ٩٢
دراسته على المنهج المتطور في الازهر ٩٢
دراسته الأزهرية في القاهرة وزملاؤه فيها ٩٢
حضوره في كلية الآداب على أساتذة في الجامعة ٩٣
والده هو من وجهه للتفرغ للدراسة الازهرية ٩٣
قيده في السنة الثانية من كلية الشريعة مباشرة ٩٣
روايته لحصوله على أول دكتوراة في الأزهر ٩٤
زملاؤه في الدراسات العليا ٩٤
رسالته : العرف في رأي الفقهاء والأصوليين ٩٤
التدريس في الجامعات العربية ٩٥
تجربته المثمرة في دمشق ٩٥
تدريسه التصوف في الجامعة الليبية ٩٥
تجربته في السعودية ٩٦

عضوية مجمع البحوث الإسلامية ٩٦
عضوية مجمع الفقه الإسلامي ٩٦
ايمانه بقيمة المجامع العلمية ٩٦
رأيه في شهادات الاستثمار ٩٧
حرمة التأمين الاجباري وقبول التعاوني ٩٧
تقديره العميق للشيخ أبو زهرة ٩٧
تأييده لأبو زهرة في تحريم التأمين التجاري ٩٨
رأيه المتحفظ في حقوق المرأة السياسية ٩٨
اعتذاره عن المناصب ٩٩
محبته للكمال بن همام ٩٩
إنجازاته في بلدته الصف ٩٩
المعهد الديني والمدرسة و المرافق الخدمية ٩٩
رابطة آل أبو سنة ١٠٠
قصائده لابنته ١٠٠
مكتبته وطلابه وتلامذته ١٠٠
أشهر كتبه : العرف والعادة في رأي الفقهاء والأصوليين ١٠١
الوسيط في أصول الفقه ١٠١
كتابه تيسير الأصول لمن أراد الوصول ١٠١
كتابته لسيرته ، ورثاء الأستاذة وفاء سعداوي له ١٠١
قائمة مؤلفاته الأخرى ١٠١
من أهم بحوثه ١٠٢
كتب تحت الطبع ١٠٢
أحاديث إذاعية ١٠٢
مقالات في مجلتي الأزهر و رابطة العالم الإسلامي ١٠٢
الرسائل الجامعية التي أشرف عليها ١٠٣
تكريمه ١٠٣
وفاته ١٠٣

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

Sharia in the Faculty of Jurisprudence

1930-2000

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

يستعرض هذا الكتاب تاريخ كلية الشريعة منذ نشأتها في 1931 بعد أن أخذ الجامع الأزهر بنظام الكليات الجامعية، وقد خرّجت أولى دفعاتها في 1934 لأنها قبلت من كانوا يدرسون في القسم العام في الأزهر (أي الجامعي العام الذي كان يؤهل للعالمية القديمة) في السنة الثانية مباشرة ، على حين قبلت الحاصلين على الثانوية الأزهرية في السنة الأولى، وهكذا بدأت التخريج بعد ثلاث سنوات من بدايتها، واتبعت مع الدفعة الأولى نظام التكثيف بحيث درسوا في ثلاث سنوات ما كان ينبغي أن يدرسوه في أربع سنوات وبدأت طلائع هؤلاء يحصلون على الشهادة العالمية مع تخصص المهنة في 1936 كما بدأ الذين انتظموا منهم في الدراسة للعالمية من درجة أستاذ يحصلون عليها منذ مطلع 1941 بعد مرورهم بدراسات مستمرة تقتضي التفرغ و اجتيازهم لامتحان مكثف أمام لجنة سباعية ثم مناقشتهم رسائل الاستاذية أمام لجان خماسية تشمل فيمن تشمل أساتذة من كلية الحقوق، وهكذا نجحت هذه الكلية وشقيقتاها أصول الدين واللغة العربية في الاستحواذ على مكانة أرفع من مكانة كليات الآداب التي كانت لا تزال (على يد الدكتور طه حسين نفسه) تستقطب الأزهريين وغيرهم لتدعم وجودها بطلاب قادرين على دراسات الجامعة وما بعد الجامعة من الدراسات العليا.

- عيسى منون
- محمد المدني
- مصطفى مجاهد
- بدر المتولي
- أحمد فهمي أبو سنة

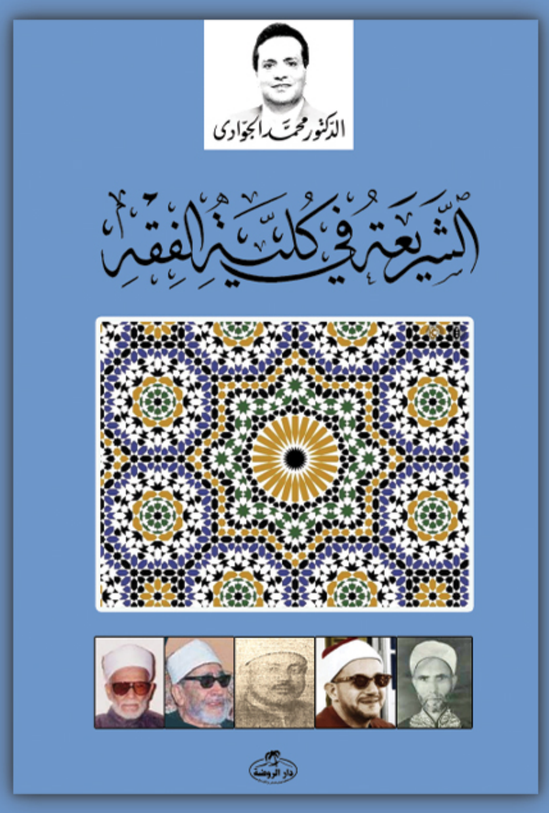

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

9 786257 580489

48